التعاون

ATTAAWUN

مجلة فصلية محكمة شاملة تصدر عن قطاع الشئون الثقافية والإعلامية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

السنة التاسعة والعشرون _ العدد الثامـــن والثمانون _ رمضان ١٤٣٦هـــ _ يوليـــة ٢٠١٥م

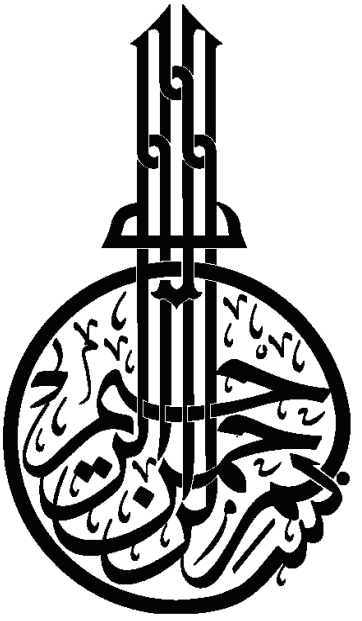
بسم الله الرحمن الرحيم

خالد بن سالم الغساني — المشرف العام

الأمين العام المساعد للشئون الثقافية والإعلامية

حسن بن علي الشيخ — مدير التحرير

ⓒ حقوق الطبع والنشر محفوظة للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويجوز إعادة النشر بعد الاستئذان من الأمانة العامة، كما يجوز الاقتباس مع الإشارة إلى المصدر.

- الآراء والمعلومات تنشر على مسئولية أصحابها، ولا تعتبر بالضرورة معبرة عن رأي الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أو هيئة تحرير المجلة.
- يتم ترتيب مواد كل عدد وفقاً لاعتبارات فنية.
- تصفح المجلة عبر موقع الأمانة : www.gccsg.org

٠٥١,٥٦٩

ت ع أ

التعاون : مجلة فصلية محكمة شاملـــة / إصدار الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربيـــة . ـــ س ٢٩ ، ع ٨٨ ـــ يوليـــة ٢٠١٥م.

ـــ الرياض : الأمانـــة العامـــة ، ٢٠١٥ م

مج ؛ ٢٤ سم .

فصليـــة.

١. الخليج العربي ـــ الأحوال السياسية ـــ دوريـــات .

٢. الخليج العربي ـــ الأحوال الاقتصادية ـــ دوريـــات . ٣ . الخليج العربي ـــ الأحوال الاجتماعيـــة ـــ دوريـــات . ٤ . الخليج العربي ـــ الثقافة ـــ دوريـــــات . أ . مجلس التعاون لدول الخليج العربـــية . الأمانة العامـــة ، الريـــاض.

مراسلات هيئة التحريـــر :

يكتب للعنوان التالـــي :

رئيس تحريـــر مجلة التعاون ـــ الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

ص . ب ٧١٥٣ الرياض ١١٤٦٢ ـــ المملكة العربية السعودية

هاتف وفاكسميلي : ٤٨٨٠٤١٢

E.mail: attawun@gcc-sg.org

قواعـــد النشـــــر

سعيا إلى تطوير مجلة التعاون وحرصا على تفعيل دورها في التواصل مع صناع القرار والباحثين والمهتمين بمسيرة مجلس التعاون، وتعديل مستويات تركيزها بحيث تتوجه إلى معالجة القضايا التي تأتي في صلب الاهتمامات المباشرة لمجلس التعاون أو دوله . وعليه فإن المجلة تنشر موضوعاتها في أقسام رئيسة تشمل : الدراسات ، المقالات التحليلية ، التقارير ، ومراجعة الكتب، إضافة إلى أقسام أخرى تتصل بأنشطة ومجالات عمل المجلس . ويسر المجلة أن تدعو الكتاب والباحثين إلى المساهمة في هذه الأقسام من خلال تحليل وبحث القضايا ذات الأهمية لمسيرة مجلس التعاون أو الدول الأعضاء في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية وغيرها ، وطرح الأفكار والرؤى والمقترحات في موضوعاتها .

وتقبل المجلة المساهمات الكتابية وفق القواعد التالية :

١ ـ يكون العدد التقريبي لكلمات البحث أو الدراسة بين ٣٠٠٠ ـ ٥٠٠٠ كلمة ، والمقالات التحليلية والتقارير بين ١٠٠٠ ـ ٢٠٠٠ كلمة ، ومراجعات الكتب بين ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ كلمة .

٢ ـ قد تعمد هيئة التحرير ، بغرض الوضوح أو تحسين الصياغة ، إلى إدخال بعض التعديلات الشكلية أو التصحيحات على المواد المقدمة للنشر في المجلة .

٣ ـ تقدم المجلة مكافأة مالية للمشاركين وفق نظام المكافآت الخاص بها .

٤ ـ تراسل المجلة على العنوان الآتي:

رئيس تحرير مجلة التعاون

ص. ب. ٧١٥٣ الرياض ١١٤٦٢

ويفضل أن تكون جميع المراسلات عن طريق البريد الإلكتروني:
attawun@gccsg.org

الفهـرس

افتتاحيـــة العـــــدد ١٣

الدراسـات :

ـ المبادئ التي تحكـــم منازعات الحدود في القانون الدولي وتطبيقها على احتلال إيران لجزر الإمارات الثلاث .
د . سيد إبراهيم الدسوقي طه ١٩

ـ الخصائص العـــشوائية لمؤشرات الأسعار وإمكانيات التنبؤ بالعوائد في أسواق الأوراق المالية الخليجية.
أ . رفيق حمادة مزاهدية ٤١

ـ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة قطر خلال المدة (١٩٨٩ ـــ ٢٠١٣م) .
أ . ساهرة حسين زين الثعلبي و أ . سكنه جهية فرج الثعلبي ٩٥

ـ فرص نمو الـــصادرات السعودية في ضوء اتـــفاقيات التجارة الحرة : ماليزيا نموذجاً.
د . جميل حلمي عبد الواحد ١٤٣

عرض كتـاب :

ـ إيران من العزلة إلى التقارب.
تأليف : د . إبراهيم بن عبد الرحمن العثيمين .
مراجعـــة : ناصر حسن الشيخ ١٦٧

ـ التطلعات الإيرانية في الخليج العربي.
تأليف : إيمان لافي المطيـــري
مراجعة : رانية رضى فضل ١٧٣

التقاريـر :

ـ تقرير عن الملتقى العلمي الخامس عشر للجمعية الخليجية للإعاقة.
أ . أحمد الشيخ عبدالله الفضالة ١٨٩

مؤشرات إحصائيـة : ٢٢١

الوثائـق :

ـ إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٢٩

افتتاحيـة العـدد

افتتاحية العـدد

يحتـــوي هذا العدد على مجموعة من الدراسات والأبحاث والمقالات التي نأمل أن تقدم الفائدة المرجوة منها للمتابعين ، ولعل الدراسة التي تتحدث عن الاحتلال الإيـــراني للجزر الإماراتية تتصـــدر هذا العدد ، ذلك أن من المسلم به أن احتلال إيران للجزر الثلاث لـــدولة الإمارات العربيـــة المتحدة (طنب الكبرى ، وطنب الصغرى، وأبو موسى) ، يمثل انتهاكاً للمبادئ الأساسية الحاكمة للعلاقات الدولية المعاصرة ، وأن هذا الاحتلال لا يعطي لإيران، مهما طالت فترة هذا الاحتلال، أي حق في التمسك بالبقاء على أراضي الجزر المذكورة . لذا قامت مجلة "التعاون" في هذا العدد بعرض دراسة مهمة حول احتلال إيران لتلك الجزر ، فإن القانون الدولي العام ، بصفة عامـــة ، يتعامل مع ظاهرة الحدود الدولـــية وما قد ينجم عنها من مشكلات ومنازعات بـــطريقة مختلفة عن تلك التي ينظر بها إلى غيرها من الظواهر والقضايا الدولية، حيث تقوم هذه النظرة الخاصة على مجموعة من المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تكـــون محل اعتبار عند الـــشروع في أي محاولة لتـــسوية نزاع من منازعات الحدود . وتدور الدراسة الرئيسة للدكتور سيد إبراهيم دسوقي "المبادئ التي تحكم منازعات الحدود في القـــانون الدولي وتطبيقها على احتلال إيران لجزر الإمارات الثلاث" التي أوضح فيها أهم تـــلك المبادئ ، كما اقترح لحلها في ختام توصياته بإحالة الموضوع برمته إلى محكمة العدل الدولية لإنهاء هذا النـــزاع .

وفي دراسة للأستاذ رفيق حمادة مزاهدية ، الباحث والكاتب من الجزائر ، فقد تناولت "الخصائص العشـــوائية لمؤشرات الأسعار وإمكانيـــات التنبؤ بالعوائد في

أسواق الأوراق المالية الخليجية" ، خلص فيها إلى أن البورصات الخليجية من أكبر البورصات جاذبية للاستثمار المـــالي ، قياساً بمؤشر معامل الاختلاف . ومن هذا المنـــظور ، يمكن أن توفر البورصات الخليجية فـــرصاً واعدة للمستثمرين الدوليين الباحثين عن إمكانيات الاستفادة من فرص التنويع .

وحول جاذبية الاستثمار في دول المجلس، تناولت كل من الأستاذة سكنه جهية الثعلبي، والأستاذة ســـاهرة حسين الثعلبي، في بحثهما الـــذي بعنوان "أثر الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصـــادي لدولة قطر"، هذا المـــوضوع، حيث بينتا فيه إلى أن الاستثمارات الأجنبية لها دور مؤثر في النمو الاقتصادي لدولة قطر ، فهو يؤدي إلى زيادة الطاقة التصديرية ويوفر فرص العمل للمواطنين ، كما أنه يقلل من الاستيراد .

أمـــا البحث الرابع للدكتـــور جميل حلمي عبدالواحـــد "فرص نمو الصادرات السعوديـــة في ضوء اتفاقيات التجارة الحرة : ماليـــزيا نموذجاً" ، فقد أوصى بتوسيع مظلة اتفاقيات التجارة الحرة التي توقعها المملكة العربية السعودية مع العديد من الدول ، ومنها ماليـــزيا . مما سيوفر منـــاخاً إيجابياً أمام المســـتثمرين الأجانب الراغبين في الاستثمار في المملكة . كما أوضح في ختـــام بحثه إلى أن هناك العديد من المحفزات التصديرية التي يمكن أن يتمتع بها المستثـــمرون السعوديون في ماليزيا على نحو النفاذ لأســـواق الدول التي تدخل في اتفاقيات تجارة حرة مع ماليزيا ، ومنها الصين واليابان وباكستان وكوريا، وهي أسواق كبيرة يمكن أن تستوعب صادرات بأحجام كبيرة .

وقد شمل العدد بعـــد تلك البحوث والدراسات ، مـــراجعة لكتابين ، كان الكتاب الأول منهما ، للدكتور إبـــراهيم العثيمين ، وهو عبارة عن قراءة للدور الإيراني في المـــنطقة العربية وحقيقة السياســـة الإيرانية وعلاقتها مع الغرب عموماً والدول العربية والإسلاميـــة خصوصاً ، جاء تحت عنـــوان "إيران من العزلة إلى التقارب" . أما الكتاب الثاني "التـــطلعات الإيرانية في الخليج العربي" للباحثة إيمان

لافي المطيري ، فقد قـــامت فيه برصد وتحليل وتقييم للاتجـــاهات السائدة للقوى الخارجية والداخلية في منطقة الخليج بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٧١م . نترك لك أخي القارئ الاطلاع على تلكم التطلعـــات والمطالب الإيرانية في ثنايا العدد ، والذي كما عوداكم في أعداد سابقة أن يشتمل أيضاً على إحدى الوثائق والإحصاءات الحديثة لدول المجلس .

نأمل أخي القارئ الكريم أن تـــكون المواضيع والبحوث المطروحة في مجلتك "مجلة التعاون" ثرية ومفيدة ..

والله ولـــي التوفيـــق ،،،

هيئـــة التحريـــر

الدراســات

المبادئ التي تحكم منازعات الحدود في القانون الدولي وتطبيقها على احتلال إيران لجزر الإمارات الثلاث

د . سيد إبراهيم الدسوقي طه
محامي بالنقض ، وعضو هيئة التدريس بالمعهد العالي
لتقنيات علوم البحار
زوارة ــ ليبيـــا

توطئـــة :

من المسلم به ، بصفة عـــامة ، أن القانون الدولي العـــام يتعامل مع ظاهرة الحدود الدولية وما قد ينجم عنها من مشكلات ومنازعات بطريقة مختلفة عن تلك التي ينظر بها إلى غيرهـــا من الظواهر والقضايا الدولية ، وتقوم هذه النظرة الخاصة على مجموعة من المبادئ الأساسية أو الحاكمة التي ينبغي أن تكون محل اعتبار عند الشروع في أي محاولة لتسوية نزاع معين من منازعات الحدود .

ولعل المبدأ الرئيسي الحاكـــم ، في هذا الخصوص ، هو ذلك المبدأ الذي يطلق عليه فقهاء القانون الدولي والعلاقات الدولية مبدأ "نهائية الحدود الدولية واستقرارها". (Principle of finality and stability of boundaries) .

ويتفرع عن هذا المبدأ الحاكم ــ الأول أو الرئيسي ــ عدد من المبادئ نذكر منها :

ــ مبدأ خلافة الدول في معاهدات الحدود .

ــ مبدأ لكل ما في حوزته .

ــ مبـــدأ استثناء معاهدات الحـــدود من نطاق تطبيق نظـــرية التغير الجوهري في الظروف .

ـــ مبدأ احترام السيادة الإقليمية .

ـــ المبادئ الخاصـــة بأدلة الإثبات ، ومنها : مـــبدأ السلوك اللاحق، مبدأ إغلاق الحجة ، حجية الخرائط في منازعات الحدود ، فكرة التاريخ الحاسم(١) .

ونعرض فيما يلـــي المبدأ الأول الحاكم ـــ أي مبدأ نهائية الحدود واستقرارها واستمراريتها ـــ ثم نعقب ذلك بالحديث عن كل مبدأ من المبادئ المتفرعة عنه .

أولاً : مبدأ نهائية الحدود واستقرارها واستمراريتها :

مفاد هذا المبدأ هـــو أن الحدود السياسية الدولية تتمتع منذ لحظة إتمام تعيينها وتخطيطها (ترسيمها) ، أو حتى تعيينها فقط بقدر من الثبات والاستمرارية يندر أن يتوافر لغيرها من الظواهر الدولية أو بعبارة أخرى أن هذه الحدود يفترض فيها أن تنتج آثاراً قانونية ذات طبيعة دائمة وملزمة ، ليس فقط في مواجهة الأطراف المعنية مبـــاشرة ، وإنما أيضاً في مواجهة الكافة ، وذلك طالما أنها – أي الحدود الدولية – قد تم تعيينها على أساس صحيح(٢).

ولاشـــك ، أن هذا المبدأ إنما يعتبر نتيجة طبيعـــية للقاعدة الدولية الآمرة التي تقضي بحق كل دولة في احترام سيادتها الإقليمية وسلامة أراضيها . كما أن القول بمضمون المبدأ المذكور إنما يتفق وكون أن الحدود السياسية توجد أصلاً لكي تحدد النطاق الإقليمي الذي تباشر عليه الدولة سيادتها ، وما يتفرع عن هذه السيادة من سلطات واختصاصات . كمـــا يمكن القول ، في هذه الخصوص أيضاً ، بأن مبدأ ثبـــات الحدود ما هو إلا نتيجة طبيعية لفكرة ثبات الإقليم التي أشار إليها الفرنسي "شارل روســـو" حينما أكد بوضوح على حقيقة أن "الشعب" أو الجماعة البشرية المعنية ينبغي أن يقيم على إقليم واضح المعالم والحدود وبشكل دائم ومستقر(٣).

ومن جهة أخرى ، فإن مبدأ ثبات الحـــدود واستقرارها يعتبر أمراً ضرورياً لتفادي الصراعـــات بين الدول المجاورة . ذلك أن فتح الباب أمام إمكانية إحداث

تغييرات في خــطوط الحدود من حين إلى آخــر من شأنه ولاشك أن يؤدي إلى نشوب صراعات مستمرة بين الدول .

وقد عبرت محكمة العدل الدولية ــ بوصفهــا أعلى هيئة قضائية دولية منذ نهاية الحرب العالمية الــثانية ــ عن المبدأ المشار إليه في عدة مناسبات ، نذكر منها مــثلاً : القضية الخاصة بمــسألة السيادة علــى بعض أراضي الحدود بين بلجيكا وهولندا عام ١٩٥٩م ، والقضية المعروفة بقضية المعبد بين كمبوديا وتايلاند والتي أصدرت المحكمة حكماً بشأنها عام ١٩٦٢ م[٤].

ثانياً : مبدأ خلافة الدول في معاهدات الحدود[٥]:

درج العمل الــدولي ــ سواءً قبل إبرام اتفاقية فيينــا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩م أو بعدهــا ــ على التمييز بين نوعــين من المعاهدات من حيث إمكان تطبيق أحكام نظرية التوارث أو الاستخلاف الدولي عليها .

أما النوع الثاني فيــشمل المعاهدات التي تجوز الخلافــة فيها ، ومن أمثلتها المعاهــدات الخاصة بتنظيــم استغلال الأنهار الدولية وغيرهــا من الممرات المائية المخصصة لأغراض الملاحة الدولية كــالقنوات والمضايق والخلجان ، ومنها أيضاً المعاهدات المنشئة للحدود والتي يتم بمــوجبها انتقال الحقوق والالتزامات الخاصة بهذه الحدود من الدولة السلف إلى الدولة الخلف.

وأما النوع الثاني من هذه المعاهدات الدولية ، فيشمل المعاهدات التي لا تجوز الخلافة فيها وتخرج من ثم عــن نطاق تطبيق أحكام نظرية التوارث الدولي ، ومن أمثلتها : المعاهدات المتــضمنة لحقوق والتزامات ذات طبيعة تعاقدية بالمعنى الدقيق كمعاهدات التحالف ومعاهدات الحماية والضمان .

ومؤدى القول بأن معاهدات الحدود تعتبر من المعاهدات التي تجوز الخلافة فيها أنها تمثل استثناءً يرد على مبدأ الصحيفة البيضاء[٦] الذي يقضي بأن الدولة الجديدة

بوصفها دولة خلف ليست ملـــزمة بالإبقاء على أي معاهدة أو اتفاقية أو بأن تصير طرفاً من أية معاهدة فقط لمجـــرد كون أن هذه المعاهدة أو تلك الاتفاقية ذات صلة بالإقليم الـــذي آل إليها ـــ أي إلى هذه الدولة الجديـــدة ـــ بموجب أحكام نظرية التوارث الدولي . وبعبـــارة أخرى فإنه إعمالاً لمبدأ نهائية الحدود الدولية واستقرارها واستمراريتها فإن الدولـــة الجديدة ، أيضاً بوصفها الدولة الخلف ، ترث فيما يتعلق بمعاهدات الحدود ذات الحدود التي تم تعيينها من قبل بواسطة الدولة السلف.

وقد نصت المادة ١١ من اتفاقيـــة فيينا لخلافة الدول في المعاهدات على هذا المعنى بوضوح حيث أشارت إلى أنه : لا تـــؤثر خلافة الدول ـــ في حد ذاتها ـــ على ما يلي :

ـــ الحدود المقررة بمعاهدة .

ـــ الالتزامات والحقوق المقررة بمعاهدة أو متعلقة بنظام الحدود .

ثالثاً : مبدأ لكل ما في حوزته :

ومفاد هذا المبدأ ـــ الذي وجـــد أول تطبيق له لدى الدول في دول أمريكا الجنـــوبية منذ أوائل القـــرن الماضي ـــ أن الدول المتجـــاورة والتي حصلت على استقلالهـــا حديثاً توافق على أن تكون الحـــدود التي تفصل بين أقاليمها هي ذاتها الحدود التي كانت تفصل بين هذه الأقاليم أبان فترة السيطرة الاستعمارية .

وقد نقلت دول كثيرة هذا المبدأ عن دول أمريكا اللاتينية ، ومنها الدول الأفريقية وخاصة بعد قيام منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٢م(٧).

ولاشك أن الدافع الأساسي وراء شيوع هـــذا المبدأ لدى الكثير من الدول في العمل الدولي المعاصر ، إنما يعزى إلى اقتناع هذه الدول بحقيقة أن الإبقاء على الحدود المفروضة والمـــصطنعة التي أوجـــدتها القوى الاستعـــمارية خلال حقبـــة التنافس الاستعماري فيما بينهـــا ، يفضل بكثير مبدأ تغييرهـــا ـــ وعلى الرغم من العيوب

العديدة التي تنطوي عليها هذه الحدود ، منها فتح الباب أمام الدعوات المطالبة بإجراء تعديلات في هذه الحدود أو تغيــيرها بالمرة ــ فالإبقاء علــى الحدود السياسية بين الدول حديثة العهد بالاستقلال بوضعها الراهن ، قد يكون أخف الأضرار التي ينبغي تحملها ، وذلك ما لم تتفق الدول المعنية طواعية وبشكل ودي على غير ذلك .

ومع ذلك ، فالثابت أنه على الرغم من النص على المبدأ المذكور في العديد من المواثيق والقرارات الدوليــة ، إلا أن ذلك لم يخل في الواقع دون نشوب العديد من المنازعات بين الدول التي أعلنت التمــسك به، سواءً في قارة أمريكا الجنوبية أو في قارات أخرى كأفريقيا أو آسيا ، وربما يعود ذلك إلى تباين وجهات نظر هذه الدول حول بيان ما هو المقصود تحديداً بهذا المبدأ ، وما هو النطاق الحقيقي لتطبيقه .

رابعاً : مبدأ استثناء معاهدات الحدود من نطاق تطبيق نظرية التغير الجوهري في الظروف(٨):

طبقاً لنص المادة ٦٢ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩م ، يقصد بالتغير الجوهري للظروف التي ينهض سبباً كافياً لانقضاء المعاهدة أو وقف العمل بها ، ذلك التغير الذي يطرأ على الظروف التي كانت سبباً في إبرام هذه المعاهدة أو التي كانت محل اعتبار أســاس عند إبرامها . وطبقاً لنــص المادة الثانية من المادة المذكورة فإنه " لا يجوز الاستناد إلى الــتغير الجوهري في الظروف كسبب لإنهاء المعاهدة أو الانسحاب منها في الأحوال الآتية :

١ ــ إذا كانت المعاهدة منشأة للحدود .

٢ ــ إذا كان التغيير الجوهري نتيجة إخلال الطرف بالتزام طبقاً للمعاهدة أو بأي التزام دولي لأي طرف آخر في المعاهدة .

وواقع الأمر أنــه على الرغم من أن اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لم تفعل في هذا الخصوص سوى تقنين ما تواتــر عليه العمل الدولي منذ فترة طويلة ، إلا أن

الملاحظ أن الاستثناء المذكور كـــان محلاً للمعارضة من جانب عدد غير قليل من الدول في إطار لجنة القـــانون الدولي التي عهد إليها بمهمـــة صياغة مشروع هذه الاتفاقية(٩).

فقد ذهبت بعض الدول إلى أن الاستبعاد الكامل لمعاهدات الحدود من نطاق تطبيق نظرية تغير الظروف يتعارض، ولا شك ، ومبدأ حق تقرير المصير المشار إليه صراحة في ميثاق الأمم المتحدة ، هذا فضلاً عن أن من شأن هذا الاستبعاد الكامل أن يقنن الأوضاع والتـــرتيبات الإقليمـــية غير العادلة الـــتي اتفقت عليها الدول الاستعمارية فيما بينها ، على حساب المصالح المشروعة للسكان الأصليين(١٠).

وبناء على ذلك ، فقد خلص جانب من الفقه إلى القول بأنه إذا كان لا يجوز لدولة ما أن تحتج على حدودها المشتركة مع دولة أخرى قد جرى تعيينها بمقتضى معاهدة دولية أبرمت في ظل ظـــروف دولية مغايرة للظروف الراهنة ، وبالتالي لا يجوز لها ــ أي لهذه الـــدولة ــ التنصل من أحكام هذه المعاهدة وذلك ما لم تثبت بطلانها لأي سبب من أسباب البطلان المنصوص عليها في قانون المعاهدات، إلا أن ذلك لا يعني قبـــول الوضع الراهن بالنـــسبة للحدود الســـياسية وعلى إطلاقه ، وبالذات في الحالات التي فيها خروج صارخ على قواعد القانون والشرعية (كحالة ضم أثيوبيا مثلاً لإقليم إريتريا قبل استقلال هذا الأخيرة في أبريل ــ نيسان ــ من العام ١٩٩٣م) أو في الحالات التي لم تراع فيهـــا بالكامل الاعتبارات الاجتماعية والخصائص الحضارية والقومية (كحالة اقتطاع إقليم الأوجادين من الصومال) ، فالسكوت على مثل هذه الأوضاع بدعوى قدسية الحدود الموروثة هو الذي يعود ــ وكما هو حاصل فعلاً ــ إلى مشاكل عديدة تهدد بتقويض علاقات حسن الجوار بين الدول(١١).

خامساً : مبدأ السيادة الإقليمية[١٢]:

يــعتبر مبدأ السيادة الإقليمية أحد المبادئ العامة التي استقرت حديثاً في نطاق القانــون الدولي والعلاقات الدولية ، إذ أن ظهوره يــعود أساساً إلى إنشاء عصبة الأمم التي وضعت اللبنة الأولى في مجال تحريم استــخدام القوة أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للدول .

ويعني ذلك ، أن المبدأ المذكور إنما يمثل عدولاً عما استقر عليه العمل الدولي في ظل أحكام القانون الــدولي التقليدي، من إمكان اللجوء إلى القوة المسلحة من أجل إحداث وفرض تغييرات إقليمية وتعديل الحدود السياسية تبعاً لذلك. وقد جاء التطور الحقيقي فيما يتعلق بالتأكيد على مبدأ احترام السلامة الإقليمية للدول كافة من خلال ميثاق الأمم المتحدة ، والذي أشار بوضوح _ في المادة ٢/٤ منه _ إلى أنه يمتنع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأرض أو الاستقلال السياسي لأية دولة[١٣]، كما ورد التأكيــد على المعنى ذاته في الإعلان الصادر عام ١٩٧٠م عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مبــادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية (القرار رقم ٢٦٢٥/ ٢٥ في ١٤ أكتوبر ١٩٧٠م) ، وعلى نفس الدرب أيضاً سارت المــواثيق المنشئة للمنظمات الدولية الإقليميــة كميثاق جامعة الدول العربية (المادتان ٢و٨) ، وميثاق الوحدة الأفريقية (المادة ٣)[١٤] .

سادساً : المبادئ الخاصة بأدلة الإثبات القانونية في منازعات الحدود :

وتشمل هذه المبادئ مثلاً :

١ _ مبدأ السلوك اللاحق :

ويقصد بالسلوك اللاحق في هذا الخصوص ، جميع ما يصدر عن طرف معين مــن أطراف النزاع الدولي بشأن الحدود من أعمــال ومواقف يمكن الركون إليها لفهم وجهة نظره بخصوص هذا النــزاع .

وتأخذ هذه الأعمال أو تلك المواقف صوراً شتى منها مثلا :

التشريعات ، الخرائط ، التصريحات أو البيانات المنسوبة إلى الدولة ، والتجنيد الإجباري للمواطنين ، جباية الضرائب ، تسجيل وقائع الزواج والميلاد والوفاة ومباشرة الاختصاص القضائي ... ويرجع أساس مبدأ السلوك اللاحق إلى ما جرى عليه العمل في تفسير المعاهدات الدولية ، حيث يوضح سلوك الدول الأطراف ونية كل منها في تفسير المعاهدات ذات الصلة .

وقد لجأ القضاء والتحكيم الدوليان إلى مبدأ السلوك اللاحق في مناسبات عديدة لحسم الكثير من المنازعات المتعلقة بالحدود .. ومن ذلك مثلا ما انتهت إليه المحكمة الدائمة للعدل الدولي في حكمها الصادر عام ١٩٣٣م بين الدانمرك والنرويج من أن إصدار التشريعات يعتبر من أهم المظاهر المباشرة للسيادة ، كما لجأت محكمة العدل الدولية الحالية إلى تطبيق المبدأ ذاته في قضية منكير وايكيهوس بين فرنسا وبريطانيا عام ١٩٥٣م(١٥).

كذلك طبقت محكمة التحكيم الدولية الخاصة بالنزاع حول طابا بين مصر وإسرائيل نفس المبدأ في حكمها الصادر عام ١٩٨٨م .

٢ ــ مبدأ إغلاق الحجة :

ويقصد بهذا المبدأ أنه يمتنع على الدولة التي تسلك سلوكاً ما يحقق لها نفعاً معيناً، أن تدعي لنفسها حقوقاً تضر بدولة أخرى على نقيض هذا السلوك. أي أن التصرف السابق للدولة، والذي من شأنه أن يعمد إلى إيهام الدول الأخرى بوجود حالة معينة، يغلق على هذه الدولة الطريق لإمكان العودة والمطالبة بما يخالف هذا التصرف السابق. ولاشك أن هذا المبدأ إنما يتفق تماماً ومبدأ حسن النية، بل ويعتبر أحد أهم مقتضياته .

والراجح ، أن المبدأ المذكور يعتبر من القواعد الموضوعية التي تقيم الدعوى ويستند إليها الحق في منازعات الحدود . وقد أكد القاضيان "فيزموريس"

و"إسبندر" علـــى هذا المعنى في القضية المشهـــورة بقضية المعبد عام ١٩٦٢م بين كمبوديا وتايلاند ، فقد أعلن القاضيان المذكوران أن الإغلاق إنما يطبق كقاعدة من قواعد القانون الدولي الموضوعي .

كذلك ، فقد أعملت محكمة العدل الـــدولية المبدأ المذكور في قضايا عديدة أخرى منها حكمها الصادر عام ١٩٦٠م في النـــزاع بين هندوراس ونيكاراجوا ، وكذلك في النـــزاع بين كوستاريكا ونيكاراجوا بشأن الحدود المشتركة(١٦).

٣ _ مبدأ حجية الخرائط(١٧) :

ليس ثمة شك في أن الخرائط قـــد أضحت تأخذ دوراً مهماً في حل العديد من المنازعات التي تـــثور بشأن الحدود في العلاقات الدولية المعاصرة . ومرد ذلك إلى أن عـــادات الدول قد جرت علـــى إصدار خرائط رسمية، أو غـــير رسمية ، تبين عليها حدودها السياسية مع جيرانها، كما أن الخرائط قد تلحق بالمعاهدات المنشئة للحدود.

والحق أن القيمة الاستدلاليـــة للخرائط فيما يتـــعلق بمنازعات الحدود ليس مقطوعا بهـــا تماماً ، وإنما لا بد وأن تتحقق في الخـــرائط التي يعول عليها في هذا الخصوص صفات وشروط معيـــنة ، حملت البعض من الفقهاء إلى وجوب التمييز بين نوعين من هذه الخـــرائط : أما النوع الأول : فيشمل الخرائط الملحقة بمعاهدة منشئة للحدود ، وهـــذه تكون لها أهمية كبيرة حـــيث أنها تعبر بحق عما ارتضاه الأطراف المعنيـــون عند اتفاقهم على تعيين خط الحدود . ولكن يلاحظ أن العمل قد جرى على أنه إذا حدث تعارض عند التفسير بين نصوص المعاهدة والخرائط ، فإن الأولوية تكون للخـــط المشار إليه في المعاهدة . وأمـــا النوع الثاني من هذه الخرائط : فيشمل الخرائط التي تصدر عن الدول الأطراف بالإرادة المنفردة ، وهذا النوع من الخـــرائط إنما يعبر عن وجهة نظر كل طرف دون اتفاق الأطراف جميعاً على ذلك ، ولذلك فقد كيفها بعض الفقهاء بأنها تعتبر من قبيل السلوك اللاحق .

وقد عول القضاء والتحكيم الدولـــيان على الخرائط ـــ كأدلة إثبات ـــ في مناسبـــات متعددة : فقد عولت عليهـــا مثلا هيئة التحكيم الدولـــية بشأن طابا (١٩٨٨م)[١٨] ، كـــما ارتكنت إليها محكمة العدل الـــدولية في قضية المعبد عام ١٩٦٢م ، وقبل ذلك أشارت إلـــيها المحكمة الدائمـــة للعدل الدولي في حكمها الصادر عام ١٩٢٣م بشأن قضية جافروزينا (الحدود البولندية التشيكوسلوفاكية) .

تطبيق المبادئ التي تحكم منازعات الحدود على حالة الجزر الثلاث في الخليج :

أولا : النـــزاع بشأن الجزر الثلاث ومبدأ نهاية الحدود واستقرارها :

لا شك أن ما قامت به إيران في ٣٠ نوفمبر ١٩٧١م باحتلالها جزيرتي طنب الكـــبرى وطنب الصغرى ، اللتين كانتا تـــابعتين لإمارة رأس الخيمة آنذاك، وقبل انضمـــام هذه الإمارة إلى دولة الإمارات العربيـــة المتحدة التي أعلن عن قيامها في الأول من ديسمبر من العام نفسه ، فضلا عن نجاحها في الضغط على حاكم إمارة الشارقة للحصول منه على امتيازات معينة في جزيرة أبو موسى التابعة له ، إنما يمثل ـــ أي هذا التصرف الإيراني ـــ انتهـــاكا صارخاً للمبدأ الأساسي والحاكم الذي أشرنا إليه من قبل ، ونعني به مبدأ نهاية الحدود السياسية واستقرارها.

ومرد ذلك ، إلى أن الجزر الثلاث قد خضعـــت منذ القدم، تحديداً منذ نشأت إمارات ومشيخات الخليج العربي في أوائل القرن الثامن عشر، لسيطرة دولة القواسم. فطبقاً لما تذكره الوثائق التاريخية ، فإن السيادة على جزر الخليج العربي قد قسمت بين فـــرعي قبيلة القواسم ، فقد أصبحت جزيرتا سري وهنجام تابعتين لقواسم لنجة، في حين صارت جزر أبو موســـى وطنب الكبرى وطنب الصغرى تابعة لقواسم ساحل عمان (رأس الخـــيمة والشارقة)[١٩]. وقد ظلت هـــذه السيادة مستمرة حتى إعلان بريطانيا عن انسحابها من منطقة الخليج في أواخر الستينيات من القرن الماضي. والحق أنه إذا كان قد حـــدث أن سيطرت إيران فتـــرة قصيرة جداً ـــ عام ١٩٠٤م على

جزيرة أبــو موسى ، إلا أن هذه السيطرة الإيرانية _ فضلاً عن كونها قصيرة جداً _ ووجهت بمعارضة شديدة، سواءً من جانب الحكام العرب أو من جانب بريطانيا، مما اضطرت إيران معه إلى التراجع وإنزال علمها من على الجزيرة .

ثانياً : مبدأ السلوك اللاحق :

لا شك أن الراصد لملامح التوجه العام للعلاقات العــربية الإيرانية فيما يتصل بموضوع الجزر الثلاث يستطيع أن يخلص إلى حقيقة أساسية مؤداها أن الجانب العربي قد تمسك دوماً بــأحقيته في السيادة على هذه الجزر ، وأن الجانب الإيراني قد تعامل مع هذا الموضوع _ وكمبدأ عام _ باعتبار أن الجزر الثلاث عربية وليست إيرانية .

وندلل ذلك على النحو التالي :

١ _ فيما يتعلق بالجانب العربي :

نلاحظ أن سيادة القواسم على الجــزر الثلاث قد تأكدت بمرور الوقت من خلال الأدلة الآتية التي يكشف عنها السلوك اللاحق(٢٠) :

(أ) الرسائل المتبادلة بين حاكم قواسم الساحل والمسؤولين البريطانيين في الخليج، والتي أكد فيها الحاكم على تبعية الجزر الثلاث له نقلاً عن أجداده .

(ب) إن الحكومة البريطانية ، وكما يقول ريتشارد سكوفيلد من مركز الدراسات الجغرافية السياســية والحدود الدولية في بريطانيا ، قد اعترفت دوماً بالسيادة للقواسم في رأس الخيمة والشارقة على هذه الجزر الثلاث .

(ج) مباشرة العديد من مظاهر الــسيادة التي كانت تثبت للوحدات السياسية في تلك الفترة ، ومنها : خدمات التعليم والصحة ، جباية الضرائب .

(د) حرص الحــكام العرب على تــسجيل احتجاجاتهــم على أي تصرف من جانب أية قوة دولية من شأنه أن ينال من السيادة العربية على الجزر الثلاث.

(هـ) وهناك ، كذلك ، واقعة قيام حاكم الشارقة بمنح امتياز للتنقيب عن المعادن عام ١٨٩٨م لإحدى الشركات الأجنبية في جزيرة أبو موسى ، وذلك انطلاقا من اقتناعه بتبعية الجزيرة له.

(و) وهناك أيضا ، ما تكشف عنه الوثائق التاريخية ، من أن حاكم الشارقة قد أنشأ منذ السبعينيات من القرن الماضي استراحة خاصة له في جزيرة أبو موسى، مما يقطع أيضاً بتبعيتها له .

تلك مجرد أمثلة من شواهد أخرى عديدة تؤكدها الرسائل المتبادلة والوثائق والمستندات التي تؤكد كلها تبعية هذه الجزر للإمارات العربية المتحدة .

٢ ـ وفيما يتعلق بالجانب الإيراني :

في ضوء الوثائق التاريخية المتاحة ، يمكن القول بأن المطامع الإيرانية في الجزر الثلاث قد أخذت في الظهور بشكل سافر منذ أوائل القرن الماضي، وبالتحديد منذ عام ١٩٠٤م ، حتى نازعت إيران إمارة الشارقة سيادتها على جزيرة أبو موسى.

غير أن السلوك اللاحق لإيران في هذا الخصوص يكشف ، بما لا يدع مجالا للشك ، عن حقيقة أن إيران قد تعاملت مع موضوع الجزر على نحو يشير إلى اقتناعها بتبعيتها لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة. والدليل على ذلك :

(أ) عندما حاولت إيران اتخاذ خطوات عملية في سبيل تأكيد سيطرتها على جزيرة أبو موسى وقامت سلطاتها برفع العلم الإيراني على الجزيرة ، لم تصمد إيران أمام احتجاجات كل من حاكم الشارقة والمسئولين البريطانيين في الخليج مما دفعها إلى التراجع وإنزال العلم ، لا وبل ووصف التصرف الذي حدث بأنه يمثل تصرفاً فردياً لم يكن للحكومة الإيرانية علم به من قبل[٢١] .

(ب) كذلك مما يقطع باقتناع إيران بعدم تبعية الجزر لها ، قيامها، عام ١٩٣٠م ، بإبداء رغبتها في استئجار جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى لمدة خمسين

عـــاما من إمارة رأس الخيمة . وطبقا للـــروايات التاريخية ، فإن حاكم رأس الخيمة لم يمانع في تأجير الجزيرتين لإيران، غير أنه اشترط شروطاً عديدة من شأنها المحافظة على سيادته على الجزيرتين، ومع ذلك فإن تطور العلاقات بين بريطانيا ـــ التي كان لها النفوذ الفعلي في إمارات ومشيخات الخليج العربي في ذلك الوقت ـــ وإيران ، على نحو سلبي ، حال فعلا دون إتمام هذه الخطوة، وبالتالي تراجعت السلطات الإيرانية المضي في عرض الاستئجار .

ثالثا : القيمة الاستدلالية للخرائط والنـــزاع حول الجزر الثلاث :

أشار التحليل إلى أن الخرائط قد أضحت تقوم بدور هام في منازعات الحدود في نطاق العلاقات الدولية المعاصرة . ومع ذلك فمن المستقر في العمل الدولي أن الخرائط ليس لها حجية قانـــونية متساوية في هذا الخصـــوص، كما أنه يتعذر القول بإمكان الاعتماد عليها وحدها في حسم نزاع معين من منازعات الحدود .

وإذا كانت إيران قد دفعت بأن هناك عدداً من الخرائط البريطانية قد أشارت إلى تبعية الجزر للسيادة الإيرانية ، ومنها تلك الخريطة العسكرية التي قدمتها وزارة الخارجية البريطانيـــة عام ١٨٨٦م لشاه إيران وظهرت عليها الجزر الثلاث باللون الفارسي ، إلا أن هذا الدفع لا يصمد أمام الحقائق التالية :

ـــ إن هـــذه الخرائط هي من نوع الخرائط الخاصة التي تستخدم في أغراض الملاحة البحرية ، وليس في أغراض الاستعانة بها لترسيم الحدود الدولية(٢٢) .

ـــ إن القاعدة بالنسبة للخرائط المـــتعلقة بأقاليم المنطقة هي أنها تؤكد على عروبة الجزر .

ـــ بل إن الشيء الملفت للنظر حقيقة في هذا الخصوص ، هو أن ثمة خريطة إيرانية، صادرة عام ١٩٥٥م ، قد أشارت بوضوح إلى تبعية الجزر لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة وليس إيران.

من جهة أخرى ، فإن الاعتماد علـــى بعض الخرائط البريطانية للقول بتبعية الجزر لإيران هو أمر لا يستقيم وحـــقيقة أن بريطانيا ذاتها قد اعترفت على الدوام بتبعية هذه الجزر للجانب العربي وليس إيران(٢٣) .

وأخيراً وليـــس آخراً ، فإن المصادر التاريخية تشير بما لا يدع مجالا للشك إلى حقيقة أن الخريطـــة البريطانية الوحيدة، والتي أظهرت تبعية الجزر الثلاث لإيران ، قد اعتبرت من جانب وزارة الخارجيـــة البريطانية بأنها تمثل خطأ غير مقصود و لم يتكرر بعد ذلك .

رابعا : النـــزاع حول الجزر الثلاث ومبدأ احترام السلامة الإقليمية :

من الثـــابت ، أن احتلال إيران لجـــزيرتي طنب الكـــبرى وطنب الصغرى وسيطرتها على نصف جزيرة أبو موسى عام ١٩٧١م ، إنما يمثل انتهاكاً أيضاً لأحد المبادئ الأساسيـــة الحاكمة للعلاقات الدوليـــة المعاصرة ، ونعني به مبدأ وجوب احترام السيادة الإقليمية للدول باعتباره أحد المبادئ التي تكفل حسن سير وانتظام العلاقات بين الدول عموما ، وعلى الأخص فيما بين الدول المتجاورة ، ولا شك أن استخدام القـــوة المسلحة من جـــانب إيران لاحتلال هـــذه الجزر لا يعطي الحكومة الإيرانية- مهما طالت فترة هذا الاحتلال - أي حق في التمسك بالبقاء على أراضي الجزر الثلاث . والواقـــع أنه ناهيك عن حقيقة أن الاحتلال الإيراني لهذه الجزر يشكل مخالفـــة صارخة لأحكام القانون الدولي الحديث ومبادئ ميثاق الأمم المتحـــدة، والتي لا تجيز استخدام القوة المسلحـــة أو التهديد بها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولـــة أو على نحو يتعارض وهذه الأحكام وتلك المبادئ ، فإنه من الملاحظ أن الاحـــتلال الإيراني لأراضي الجزر العربية قد وُوجه برفض قاطـــع من جانب إمارتي رأس الخيمة والشارقة ، ثم من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة التي انضمت الإمارتان إلى عضويتها عام ١٩٧١م(٢٤).

والحق ، أنه ليس لإيران أن تدفع فيما يتعلق بجـــزيرة أبو موسى أن سلطاتها ووجودها العسكري والمـــدني في الجزيرة يستند إلى مـــا سمى بمذكرة التفاهم أو الترتيبات التي وقعتها مع حاكم إمارة الشارقة في نوفمبر من عام ١٩٧١م، وتفسير ذلك يمكن توضيحه على النحو التالي :

ـــ إن الطرفين الموقعين على المذكرة المشار إليها قد أكدا صراحة على أنه لا إيران ولا إمارة الشارقة ستتخلى عن المطالبة بجزيرة أبو موسى ، كما لن تعترف أي منهما بمطالب الأخرى.

ـــ إن القراءة الدقيقة والمتعمقة لما تضمنته هذه المذكرة من بنود تبرز حقيقة أنه قد جرى تمييز بين الوجود الإيراني والـــوجود العربي على أرض الجزيرة طبقاً لهذه البنود، فوصف الوجود الإيـــراني بأنه وضع احتلال ، وأن القوات الإيرانية في الجزيرة إنما تضع يـــدها على أراضي محتلة ، أو على تعبير المذكرة ذاتها Areas Occupied by Iranian Troops ، ولا يحق لإيـــران الاحتجـــاج أصلا بأحكام هذه المذكرة لإثبات أن لها حقوقا معينة على الجزيرة ، وذلك بالنظر إلى أن المذكرة تعتبر باطلة قانونا لانتفاء شرط التعبير الحر والصريح عن الإرادة من جانب الطـــرف العربي الموقع عليها ، فبحسب ما تكشف عنه المصادر التاريخية ذات الصلة ، نجد أن حاكم الشـــارقة ـــ الشيخ خالد بن محمد القاسمي ـــ قد أكره على التـــوقيع على هذه المذكرة ، ويبرز عنـــصر الإكراه هذا فيما ذكره الشيخ نفسه بشأن الظروف التي صاحبت توقيعه عليها .

يقول الشيخ : "قضيت نحو عامين في استخراج الوثائق الخاصة بعروبة الجزيرة وتبعيتها للشارقة ، وكلفت طائفـــة من رجال القانون إعداد المستندات والحجج القانونية ، وقدمت هذه الوثائق إلى الحكومة الإيرانية، ولكن منطق القوة والتهديد لم يتح فرصة للعقل والحجج والأسانيد الشرعية ، هناك عدة عوامل أصبحت كتلة

من الضغوط والملابسات الدقيقة : كانت بريطانيا تهدد بإنهاء مشكلة الجزر دون أن تحسم الموقف، وإيران تهدد وتـــتوعد أن الجزر إيرانية وستأخذها بالقوة والظروف الاقتصادية القاسية وضعـــت الشارقة في مركز الضعف وعدم القدرة على الحركة وتواطؤ القوى الأخرى في تأييد إيران .... رأيت بعد مشاورات مع بعض الأشقاء أن نبحث عن صيغة لتجميد المـــشكلة سياسياً ومعالجتها اقتصاديا ، وكان ما قيل عنه اتفاقية(٢٥).

الخاتمــة

بعد تناولنا لهذه المبادئ التي تحكم المنازعات الدولية للحدود توصلنا إلى بعض النتائج في التالي :

أولاً : النتائج :

١ _ إن الاحتلال لا يترتب عليه أي أثر ، بمعنى أنه لا يعطي للقائم بالاحتلال أن يمتلك إقليم هذه الدولة .

٢ _ الحجج التي استندت إليها إيران ليس لها ما يعضدها من الأدلة الواقعية أو القانونية.

٣ _ عدم تأثر سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة باحتلال إيران لهذه الجزر .

٤ _ لا يحق للمحتل القائم بالاحتلال ، تغيير معالم الإقليم الذي قام باحتلاله .

٥ _ أحقية الإمارات بالجزر الثلاث وفقاً للأسانيــد القانونية التي قدمها الجانب الإماراتي في هذا الشأن .

ثانياً : التوصيات :

١ _ نوصي بإحالة الموضوع إلى محكمة العدل الدولية لإنهاء مثل هذا النــزاع .

٢ _ على منظمة التعاون الإسلامي ممارسة الضغط على إيران من أجل إحالة هذا الموضوع للقضاء الدولي .

٣ _ على دول مجلس التعاون أن تــراجع موضوع علاقاتها مع إيران حتى ترضخ لنظام الأمر الواقع .

٤ ـ على مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يناقش موضوع الجزر بجدية، وأن يطلب من الدول الأعضاء به قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران كأحد وسائل الضغط عليها .

٥ ـ على جامعة الدول العربية أن تتحرك في هذا الشأن، لأننا لا نجد لها دوراً يذكر، ويكون التحرك من قبل دول الخليج العربي الأعضاء بها .

٦ ـ وعلى دولة الإمارات العربية المتحدة ممارسة ما لديها وأصدقائها وحلفائها من ضغط على إيران من أجل إحالة النزاع لمحكمة العدل الدولية أو لجان التحكيم .

الهوامـــش

(١) راجع د/ مفيد شهاب ـــ الأسانيد القانونية والتاريخية لتبعية الجزر الثلاث وسياستها طبقاً لقواعد القانون الدولي ـــ ندوة جزر الخلـــيج العربي ـــ أسباب النـــزاع ومتطلبـــات الحل ـــ مركز الدراسات العربي الأوروبي ـــ الطبعة الأولى ١٩٩٢ . ص ٢٠٩ وما بعدها .

(٢) راجع د/سيد إبراهيم الدسوقي . مشكلات الحدود في القانون الدولي العام دراسة تطبيقية على مشكلات الحدود بين دول مجلس التـــعاون لدول الخليج العربي ـــ دار النهضة العربية ٢٠٠٤ وطبعة ٢٠١١ص ٨ وما بعدها . وأيضا د / على إبراهيم . النظرية العامة للحدود الدولية ـــ دار النهضة العربية ١٩٩٧ ص ٣٦ وما بعدها .

(٣) راجع ROUSSEAU(CH),(DROIT INTERNATIONAL public t . 1 Paris 1970

(٤) راجع د/سيد إبراهيم الدسوقي . مشكلات الحدود ـــ المرجع السابق ص ٢٠ وما بعدها .

(٥) المصدر السابق ص ٥٧ وما بعدها .

(٦) راجع د/ علي ضو ، القانون الدولي العام ، طرابلس ليبيا ٢٠٠٥ ص ١٤٠ وما بعدها.

(٧) د/ مفيد شهاب مرجع سابق ص ٢١٣ .

(٨) راجع د/سيد إبراهيم الدسوقي مشكلات الحدود ـــ المرجع السابق ص ١٧ وما بعدها .

(٩) راجع د/ على ابراهيم ـــ مرجع سابق ص ٥٩ وما بعدها .

(١٠) راجع د/ أحمد الرشيدي ـــ منازعات الحدود في القانون الدولي أسبابها وطرق تسويتها سلميا في حدود مصر الدولية ، د. أحمد عبد الونيس (محرر) ـــ القاهرة . مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٣ ص ١٨٢ .

(١١) راجع د / مفيد شهاب ـــ مرجع سابق ص ٢١٥ . وأيضـــا د / أحمد الرشيدي ـــ مرجع سابق ص ١٨٦.

(١٢) لمزيد من التفصيل حول مبدأ السيادة ، راجع د / حامد سلطان ـــ القانون الدولي العام وقت السلم ـــ الطبعة الخامسة ١٩٧٢ ص ٧٩٧ ومـــا بعدها. د/ عازم محمود عبد المجيد . مبدأ المساواة بين الدول في ضوء التنظيم الدولي المعاصر ـــ رسالة دكتوراة ـــ حقوق الإسكندرية ١٩٧٤ ص ١١٥ وما بعدها، د / عدنان نعمة ـــ بحـــث حول السيادة في ضوء التنظيم الدولي المعـــاصر ـــ رسالة دكتوراة كلية الحقوق جامعة القاهرة عام ١٩٧٨ ص ٩٠ وما بعدها، د / عدنان عباس موسى النقيب ـــ تغير السيادة الإقليمية وآثـــارها في القانون الدولي ـــ رســـالة دكتوراة ، كلية الحـــقوق جامعة عين شمس ـــ ١٤٠٩هـــ ـــ ١٩٨٩م، ص ٢٩٠ غير منشورة . وأيضاً أنظر-KELSEN , THE Law of the united nations . Stevens London 1950 p50 ets.

(١٣) راجع د / صلاح الدين عامر ـــ قانون التنظيم الدولي النظرية العامة ـــ دار النهضة العربية ١٩٨٤ ص ١٧٢ وما بعدها .

(١٤) الاتحاد الإفريقي حاليا ، لمزيد من التفصيل راجع د/سيد إبراهيم الدسوقي . الاستخلاف بين المنظمات الدولية ، دراسة تطبيقية على استخلاف الاتحاد الإفريقي لمنظمة الوحدة الأفريقية . دار النهضة العربية ٢٠٠٥.

(١٥) راجع د / مفيد شهاب ـــ مرجع سابق ص ٢١٧ . ولمزيد من التفصيل حول هذه القضية ، منكير وايكهيوس- راجع موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية ، من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٩١ ، منشورات الأمم المتحدة عام ١٩٩٣ ص ٤٤ وما بعدها .

(16) Moore J. International Arbitration Vol. 11 P 1961 .

(١٧) راجع د / على إبراهيم مرجع ، سابق ص ٢٠٠ وما بعدها .

(١٨) راجع د / أحمد صادق القشيري ـــ حكم هيئة تحكيم طابا دراسة تحليلية موثقة لأهم جوانبه ـــ مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٩٠من ص ٢٠ إلى ص ٦١ .

(١٩) راجع د /محمد عبد الله الركن . البعد التاريخي والقانوني للخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث ـ مجلة التعاون ـ الرياض العدد ٢٨- ديسمبر ١٩٩٢ص١٤ .

(٢٠) راجع د / مفيد شهاب مرجع سابق ص ٢٢٢ .

(٢١) راجع أحمد جلال التدمري ـــ الجزر العربية الثلاث ـــ دراسة وثائقية ـــ بدون دار نشر وتاريخ . ص ٣٩٣ .

(٢٢) راجع أحمد جلال التدمري ـــ مرجع سابق ص ٣٩١ .

(٢٣) راجع د / مفيد شهاب ـــ مرجع سابق ص ٢٥٢ .

(٢٤) راجع د / مفيد شهاب ـــ مرجع سابق ص ٢٢٦ .

(٢٥) راجع نص هذه الوثائق عند أحمد جلال التدمري ـــ مرجع سابق ص ١٨٠ وما بعدها .

المراجــع

١ _ د. أحمد الــرشيدي ــ منازعات الحدود في القــانون الدولي أسبابها وطرق تسويتها سلميا في حدود مصــر الدولية . د أحمد عبد الونيس (محرر) ــ القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٣.

٢ ــ أحمد جلال التدمري ــ الجزر العربية الثلاث ــ دراسة وثائقية ــ بدون دار نشر وتاريخ .

٣ ــ د . أحمد صادق القشيري ــ حكم هيئة تحكيم طابا ، دراسة تحليلية موثقة لأهم جوانبه ــ مركز البحــوث والدراسات السياســية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة١٩٩٠.

٤ ــ د . حامد سلطان ــ القانون الدولي العام وقت السلم ــ الطبعة الخامسة . ١٩٧٢.

٥ ــ د. سيد إبراهيم الدسوقي مشكلات الحدود في القانون الدولي العام ، دراسة تطبيقية على مشكلات الحدود بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ــ دار النهضة العربية ٢٠٠٤.

٦ ــ د. سيد إبــراهيم الدسوقي ، الاستخلاف بين المنــظمات الدولية ، دراسة تطبيقية علــى استخلاف الاتحاد الأفريقي لمنظمــة الوحدة الإفريقية . دار النهضة العربية ٢٠٠٥.

٧ ــ د . صلاح الدين عامر ــ قانون التنظيم الدولي النظرية العامة ــ دار النهضة العربية ١٩٨٤ .

٨ ــ د . عازم محمود عبد المجيد . مبدأ المساواة بين الدول في ضوء التنظيم الدولي المعاصر ــ رسالة دكتوراة ــ حقوق الإسكندرية ١٩٧٤ غير منشورة.

٩ ــ د. عدنان نعمة ــ بحث حول السيادة في ضوء التنظيم الدولي المعاصر ــ رسالة دكتوراة كلية الحقوق، جامعة القاهرة عام ١٩٧٨ غير منشورة.

١٠ ــ د. عدنان عباس موسى النقيب ــ تغير السيادة الإقليمية وآثارها في القانون الدولي ــ رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ــ ١٤٠٩هـ ــ ١٩٨٩ م غير منشورة .

١١ ــ د. علي إبراهيم . النظرية العامة للحدود الدولية ــ دار النهضة العربية ١٩٩٧.

١٢ ــ د. علي ضو . القانون الدولي العام الوثيقة الخضراء طرابلس ليبيا ٢٠٠٥.

١٣ ــ د. محمد عبد الله الركن . البعد التاريخي والقانوني للخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث ــ مجلة التعاون ــ الرياض ، العدد (٢٨) ديسمبر١٩٩٢.

١٤ ــ د. مفيد شهاب ــ الأسانيد القانونية والتاريخية لتبعية الجزر الثلاث وسياستها طبقاً لقواعد القانون الدولي ــ ندوة جزر الخليج العربي ــ أسباب النزاع ومتطلبات الحل ــ مركز الدراسات العربي الأوروبي . الطبعة الأولى ١٩٩٢.

١٥ ــ موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٩١ ، منشورات الأمم المتحدة عام ١٩٩٣.

16 - KELSEN , THE Law of the united nations . Stevens London 1950.

17 - Moore J. International Arbitration Vol. 11 P 1961.

18 - ROUSSEAU(CH), DROIT INTERNATIONAL public t . 1 Paris 1970.

الخصائص العشوائية لمؤشرات الأسعار وإمكانيات التنبؤ بالعوائد في أسواق الأوراق المالية الخليجية

أ . رفيق حمادة مزاهدية

كلية العلوم الاقتصادية ــ جامعة خنشلة ــ الجزائر

١ ــ مقدمة :

تتميز سوق الأوراق المالية بكونها حقلا تفاعليا لعدة قوى سعرية متناقضة، فلا تكاد تستقر فيها الأوضاع على انخفاض سعري حتى يتلوه ارتفاع سعري، وكأن الاضطراب وعدم الاستقرار هو الملمح الأساسي الذي يطبع مسلكيتها. وقد شكلت الاتجاهات العشوائية للأسعار في أسواق المال على تشعب مسبباتها، وتعدد تفسيراتها، وتنوع اختباراتها مجالا خصبا للباحثين، لكونها أصبحت تمثل قاعدة لتحديد مدى كفاءة الأسواق المالية، ومدخلا لرصد إمكانيات التوقع بالعوائد تحت ظروف اللايقين.

وفي حين يسود الاعتقاد بأن هذا النمط من التغير مجانب للأداء السليم للأسواق المالية، فإن هناك فريقاً من الباحثين يرى أن مثل ذلك النمط هو تعبير عن القانون الطبيعي المنظم لحركية السوق المستندة إلى الأساسيات. فمتى اتصفت مؤشرات الأسعار بخاصية السير العشوائي تحت شرط الرشد الاقتصادي للمتعاملين، جاز القول بكفاءة السوق المالية على عكس المعلومات التاريخية. ذلك أن الطبيعة العشوائية للتغيرات السعرية ما هي إلا انعكاس للتدفق العشوائي للمعلومات من حين لآخر. وسريان الأمور على هذا المنوال، يجعل من التنبؤ بالأسعار والعوائد صعبا إن لم يكن مستحيلا في عالم تحكمه العشوائية والأنماط الطارئة، ولذلك، فإن مجاراة حركية الأسعار أمر حتمي يفرضه منطق المغالبة السعرية.

وقد فرضت مسألة القدرة التنبؤية بالتغيرات السعرية نفسها على المناخ العلمي قديما وحديثا، سيما بعدما نشر Kendall (1953) نتائج بحثه بشأن عدم جدوى السلاسل الزمنية للتغيرات السعرية الماضية في التنبؤ بمستوياتها المستقبلية. وقد اعتبر ذلك العمل نقطة تحول في الفكر المالي الذي ظل مستندا إلى نظرية داو Dow Theory في التحليل الفني للحركة التاريخية للأسعار. وقد تركت استنتاجاته تلك تصورا أوليا حول خواص السلاسل الزمنية المالية.

وقد أدت التطورات المتلاحقة في حقل النظرية الإحصائية إلى بروز العديد من التقنيات المكرسة لاختبار فرضية الحركة العشوائية للأسعار ضمن بيئة الأسواق المالية المتطورة. بينما لم تلق نظيرتها الناشئة ومنها الأسواق المالية الخليجية الاهتمام ذاته، فشكلت بذلك ندرة الأبحاث التطبيقية في هذا الصدد عائقا في سبيل الإلمام بسلوك ظواهرها السعرية، سيما في ظل التشوهات السعرية التي لازمتها خلال العقود الماضية. ولا غرو أن النتائج المترتبة عن ذلك الوعي من الأهمية بمكان بالنسبة لصناع القرار والمستثمرين والمضاربين والمحللين على حد سواء.

ومنذ نشأة أسواق الأوراق المالية الخليجية، قامت الهيئات المشرفة عليها خلال فترة ٢٠٠٣ -٢٠١٢ بسن حزمة من التشريعات واللوائح التنظيمية، مدعومة بعدد من الهياكل المؤسساتية لفسح المجال لجهاز السعر لتعويض دور القطاع الحكومي في تخصيص الموارد، وإدارة اللعبة الاستثمارية بين الأطراف الفاعلة في أسواقها المالية. وقد كان المأمول من تلك الخطوات على المدى المتوسط والطويل أن يؤدي الإفصاح المالي والشفافية في إتاحة المعلومات إلى تمكين أسواقها من العمل على التسعير الكفء للأصول المالية.

ولن يكون لذلك الإصلاح معنى ما لم يقترن بالتقييم الدقيق لنتائجه الكمية. وانطلاقا من ذلك، فإن مرور أزيد من عقدين على بدء تلك الهيئات في تنفيذ برامج

الإصلاح المـــالي المذكور، يستوجب تقـــييما شاملا لكفاءة منظـــومتها السعرية في استيعاب المعلومات، ومن ثم تشخيص مدى اتباع سلوكيات الأسعار للمسار المقرر في فرضية الأسواق الكفأة التي تستمد من الظاهرة العشوائية جوهرها ومبدأها.

مشكلة البحث :

شهـــدت البورصات الخليجية علـــى مدى الفترة الممتدة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥ انتعاشا غير مسبوق في أدائها العـــام. لكن وما إن أوشك عام ٢٠٠٦ على الانقضاء حتى كانت تلك البورصات علـــى موعد مع الانهيار الشـــامل في أسعارها على نحو دراماتيكي، كاشفا بذلك عن حدة الاختلال في آلية عمل هذه البورصات، كما كان مثارا للكثير من الـــتساؤلات في أوساط المهتمين والباحثين حول مدى كفاءتها. ورغم مسارعة السلطات المشرفة حينها إلى إصدار حزمة من التشريعات الرامية لبعث الثقة في جمهور المستثمرين وإصلاح الأوضاع القائمة، فإن تأزم وتيرة التقلبات الحادة والمفاجئة في قيم الأوراق المـــالية والمحافظ الاستثمارية، والأداء المتـــذبذب في مؤشرات السيولة، والخسائر المتراكمة في ثروات المستثمرين خلال أزمة الرهن العقاري للفترة ٢٠٠٧ ـــ ٢٠٠٩، وما تلاها من إفرازات معقدة لاحقا قد جعلت المتابعين والمستثمرين يؤكدون على صحـــة الادعاءات بشأن ضعف كفاءة البورصـــات الخليجية، ناهيك عن مناداة المتابعين للتدخل العاجل لإجـــراء تحقيق شامل في وميكانيزمات عملها بعد أن لاحت الشكوك حول جدوى المدخلات التشريعية والمؤسساتية في تحقيق النتائج المرجوة.

وعلى ضوء هذه التوطئة، يمكن صياغة مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

ـــ هل تتبع المؤشرات السعريـــة اليومية للبورصات الخليجـــية وعوائدها سلوكا عشوائيا؟

ـــ هل تتسم البورصات الخليجية بالكفاءة ضمن الصيغة الضعيفة؟

ـــ هل القدرة التنبؤية بالعوائد في البورصات الخليجية حقيقة أم وهم إحصائي؟

أهداف البحث :

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية أهمها:

- تسليط الضوء على فرضية الحركة العشوائية للأسعار وعلاقتها بفرضية الأسواق المالية الكفأة.
- استكشاف الاتجاهات والمسارات العشوائية في مؤشرات الأسعار اليومية وعوائدها، ومن ثم اختبار مدى صحة الصيغة الضعيفة لكفاءة البورصات الخليجية، من خلال استخدام عدة اختبارات معلمية.
- إثارة اهتمام الباحثين والمهتمين بقضايا الاستثمار المالي حول فكرة كفاءة الأسواق المالية، بالتوازي مع لفت انتباه صناع القرار والجهات الوصية على إدارة البورصات الخليجية إلى أوجه القصور في أدائها، وأهمية تطوير قطاع المعلومات المالية والبيئة المساندة لعمل الأسواق المالية.
- تغطية النقص الموجود في مثل هذه المواضيع، وبخاصة فيما يمت بالصلة بالعالم العربي، حيث ركزت أغلبية الدراسات الحديثة في هذا المجال على دراسة الخصائص السلوكية للأسواق المالية المتطورة دون سواها من الأسواق رغم أهميتها.

ولتحقيق هذه الأهداف والإجابة على تساؤلات البحث، سيتم التطرق إلى سرد الأدبيات النظرية الخاصة بالموضوع، متبوعة بعرض لملخص عن أهم الدراسات التطبيقية التي تناولت الموضوع من زوايا عدة وبأدوات بحثية متنوعة وعلى عينة من الأسواق المتمايزة. ويلي ذلك تسليط للضوء على المنهجية المستعملة في الاختبارات القياسية، واستعراض لنتائجها وأهم مضامين البحث.

٢ _ الامتدادات التاريخية لفرضية السير العشوائي للأسعار :

تعود بداية الاهتمام بفرضية السير العشوائي Random Walk Hypothesis للأسعار في أسواق رأس المال إلى (١٨٦٣) Jules Regnault، حيث قادته خبرته

المهنية وملاحظاته الــدقيقة لسلوك التغيرات السعــرية كمضارب محترف إلى رصد الخصــائص العامة لسلوك تلك التغيرات، مستخدما لأول مرة نموذج السير العشوائي لتفسير الأسعار في بورصة باريس. وقد كان ذلك في عام ١٨٦٣، حيث نشر كتابه الموسوم "حساب الحظوظ وفلسفة البورصة "Calcul des Chances et Philosophie de la Bourse، والذي ألفه في ســياق الإجابة على التســاؤلات المطروحة آنذاك حول الدور التنموي للبورصات بصــفة أعم، وبورصة باريس على نحو أخص بعد الأزمة المالية التي ألمت بها في أعقاب عام ١٨٥٧ (Jovanovic: 5).

لقد تمحور هدف بحثه حول تحديد القوانين الطبيعية الحاكمة للتغيرات السعرية في البورصــات، مدعوما بأدلة إحصائية ضمن خطــة عامة استهدفت البرهنة على عدالة البورصة وانتظامها. وحسب Regnault، فإن تكافؤ الفرص في البورصة تتأتى من قدرة السوق على تحقيق المســاواة بين المتعاملين حيال القوانين الــطبيعية المنظمة للتغيرات السعرية، أي من حيث خضوعهم للظروف الاستثمارية نفسها السائدة في السوق. في حين أن عدالة البورصة تتجلى في حصول المستثمرين لعوائد متسقة مع حجم المخاطر، أي ما يضمن حصولهم على القيمة المتوقعة لعائد الأصل المالي (Jovanovic, 2009: 4) .

وطــالما أن التقديرات الذاتية للمستثمرين للمعلومات والقيم المتوقعة للأوراق المالية تكتنفها أخطاء التنبؤ، فإن هذه الأخيرة تخضع هي الأخرى لقانون ذي توزيع طبيعي متماثل حول القيم الوسطية لأسعار الأوراق المالية (القيم المحورية)، باحتمال يــساوي ٢ / ١ في كل من حالتي الارتفــاع والانخفاض في الأسعار. وحيث أن الاتجاهات السعرية (حركة الارتفــاع والانخفاض) مستقلة عن بعضها البعض – على غرار لعبة قطعة النقد– فإنه يستحيل على أي مستثمر توقع الاتجاه المستقبلي للتغيرات السعرية. وضمن هذا الاعتقاد، فإن احتمالات الخسارة أو الربح عند كل لحظة ستساوي ٢/ ١ (٢/ ١ = P) .

وفي سياق متصل، أكد Regnault على حقيقة رياضية، وهي خضوع التغيرات السعرية في البورصة لسلوك يشبه سلوك السير العشوائي المعبر عنه بالمعادلة: $P_{t+1}=\overline{p}+\varepsilon_{t+1}$. حيث تشير "ε_t؛ $\{\varepsilon_t,\ t\in N\}$ إلى ضجيج أبيض (مسيرة عشوائية)، و P القيمة المتوسطة للورقة المالية (القيمة المتوقعة).

وعلى هذا الأساس، فإن الفرق بين العائد المتوقع في الفترة t+1 والعائد المتحقق في الفترة t يساوي الصفر، أي: $E(P_{t+1} - Pt) = 0$. وهي إشارة إلى كفاءة الأسعار في استيعاب وعكس المعلومات في اللحظة t+1 .ولتأكيد صحة هذا الافتراض، قام Regnault بدراسة سلسلة الفروق السعرية لأذونات الخزينة الفرنسية Les Bonds d'Etat المتداولة في بورصة باريس للفترة الممتدة من مايو ١٨٢٥ إلى أكتوبر ١٨٦٢. وقد تبين من النتائج أن متوسط تلك الفروق دائما ما يتناسب طرديا مع الجذر التربيعي للزمن. ويؤكد ذلك على وجود قانون رياضي عام يحكم التغيرات السعرية في البورصة ضمن نموذج السير العشوائي . (Jovanovic, 2009: 6)

ورغم مساهمته الفذة في التأسيس لنظرية الاقتصاد المالي، فإن أطروحة Regnault حول التقلبات السعرية بقيت سطحية وتعوزها الصياغة الرياضية المتكاملة. لأجل ذلك، اقتضى الأمر ضرورة تطويرها. وهو ما تم على يد مواطنه الرياضي لويس باشلييه (١٨٧٠ ــ ١٩٤٦) Louis Bachelier الذي سار على درب Regnault، معمقا أطروحته حول نموذج السير العشوائي للتغيرات السعرية.

وفي سياق سعيه للتأسيس لنظرية الاحتمالات على قاعدة المجال الزمني المستمر، لم يكن Bachelier مهتما أول الأمر بالنظرية المالية بحد ذاتها، غير أنه وجد في المعطيات والبيانات السعرية لبورصة باريس سندا تجريبياً قويا لتحقيق غايته العلمية. وكان منطلق بحثه هو التأكيد على تشابه نتائج الاختبار لسلوك التغيرات

السعرية في المجالين الإحصائيين المنفصل والمستمر (Jovanovic, Jan. 2009: 16) .
وقد لخص قانون السعر في الصيغة التالية (Jovanovic, 2009: 10 - 11) :

$$p\ (z,\ t) = \int_{-\infty}^{+\infty}\ p\ (x,\ \ t_1)\ p\ (z - x,\ t_2)\ dx \quad / t = t_1 + t_2$$

يشير المقدار p (z, t) إلى الــسعر المحتمل Z في المجال الزمني المستمر (t1 + t2) المشروط بالسعر x عند اللحظة t. ويعني منطوق المعادلة خضوع التغيرات السعرية لسيرورة عــشوائية يستحيــل التنبؤ بمكوناتهــا، بسبب أن تلك التغيرات تتحدد بمجموعة من العوامل غير منتهية العدد، مما يعني صعوبة التنبؤ بالسعر النهائي للورقة المالية بالاعتمــاد على سلسلة الأسعار الماضية لتلك الورقة (Walter, 2003: 7) .
وقد أورد Bachelier تصريحا بشأن ذلك في أطروحته الموسومة "نظرية المضاربة" *Théorie de la Spéculation* ، مفاده أن "الأسعــار تعكس كل المعلومات عن الأحداث الماضية والحاضرة وحتى المستــقبلية، على الرغم من أنه قد يبدو للوهلة الأولى انتفاء وجه العلاقة بين التغــيرات السعرية وتلك الأحداث. وطالما أن تلك الأحداث تتحدد بمجموعة من العوامل (المحددات) غير محدودة العدد، فإنه لا يمكن بــأي حال الادعاء ريــاضيا بقدرة الــتنبؤ بها، الأمــر الذي يجعل من التغيرات الديناميكية للأسعار البورصية علما غير دقيق .." (Bachelier, 1900: 35) .

وإذا كانت أطروحة Bachelier امتدادا لأفكار Regnault من حيث تأكيده على فكرة خضوع التغيرات السعرية لنموذج السير العشوائي، فإنه يعزى إليه فضل السبق في وضع الصيــاغة الرياضية الأولى لهذا النموذج، وهي الصياغة التي عرفت باسم حركة برونيان Brownian Motion، والمعبر عنها بالعلاقة الرياضية التالية : (Bachelier, 1900: 38) .

$$\mathrm{P}\ (x,t) = \frac{1}{2\pi\kappa\sqrt{t}^{e}}\ -\frac{x^2}{4\pi\kappa^2 t}$$

إذ تعني x سعر الورقة المالية في اللحظة t، و k ثابت. أما المقدار $2\pi\kappa\sqrt{t}^{e}$ فيمثل معامل الاستقرار أو التذبذب في قيمة الورقة المالية. ويقيس الحالة السكونية لسعر الورقة.

وفي هذا الصدد، يمكن التمييز حسب Bachelier بين نوعين من المسببات أو العوامل، وهما المسببات النظامية الثابتة التي يمكن التنبؤ بتأثيراتها ومتغيراتها رياضيا، والمسببات العشوائية الطارئة والخاضعة لتوزيع احتمالي يضم حوادث مستقبلية يصعب التنبؤ بها رياضيا على نحو دقيق، على غرار التغيرات السعرية في البورصة، وهي تعكس حجم وتطور العوائد التي ينطوي عليها الاستثمار في الورقة المالية. وفي وضع كهذا، فإن القيمة المتوقعة للعوائد عند كل لحظة زمنية تساوي قيمة معدومة: $E(P_{T+1} - P_t)$ (Walter, 2003: 7 – 8) . ويعبر ذلك عن خاصية عدم التحيز unbiased، حيث يكون الفرق بين السعر المتوقع والسعر الحالي معدوما.

ورغم أن أطروحة Bachelier لم تكن معروفة آنذاك على النطاق الدولي، إلا أنها كانت من بين الأفكار السباقة في التأسيس لدعائم الفكر المالي الرياضي، لاحتوائها على الأدوات الرياضية المهمة في دراسة التغيرات السعرية للبورصات، التي تمثل منطلقا حاسما للنماذج التفسيرية التي ظهرت خلال النصف الأول من القرن العشرين ، كنموذج Martingale المقترح من طرف Samuelson و Mandelbrot لتوصيف سلوك التغيرات السعرية. وقد استفاد هذان الباحثان مثل غيرهما من بداية تشكل نظرية الاقتصاد القياسي مع مطلع عام ١٩٣٠، واتضاح معالم النظرية الحديثة في الاحتمالات مع بداية عام ١٩٥٠ في إعادة قراءة أعمال Bachelier حول التغيرات السعرية، وهو ما أعطى نموذج الحركة العشوائية ديناميكية بحثية وأهمية قصوى في التحليل القياسي لأسعار البورصة خلال العقود اللاحقة (Jovanovic, 2009: 10 - 11) .

وخلال الفترة المــمتدة من عــام ١٩١٤ إلى غايــة ١٩٣٠، ساد الأدب الاقتــصادي المهتم بالظواهــر السعرية في البورصــات فترة فراغ علمي، لتوقف الأبحاث الخاصــة بالتغيرات السعرية ونموذج الحركــة العشوائية على نحو خاص. وبالتــالي، لم يشهد الحقل الاقتصادي بزوغ نظــريات وأفكار جديدة ذات قيمة عــلمية جديرة بالاهتمام، ما خلا بعض الإشــارات الهامشية، على غرار مساهمتي الباحثيــن Mourice Olivier (1926) و Fredirick Milles (1927) ، اللذين أشارا إلى الخصائص الإحصائية لعوائد الأوراق المالــية، ومن بينها خاصية الرجوع نحو المتوسط Mean–reversion (Sewell, 2008: 3) .

وبحلول عام ١٩٢٩ كانت أزمة الكساد العظيم قد امتدت تداعياتها إلى كل بلدان العالم الرأسمالي. وبــقدر ما أحدثته تلك الأزمة من ندوب عميقة على وجه الاقتصاد العالمي، فقد ساهمت في ظهور نخبة من الباحثين الأمريكيين لم يألوا جهدا في نقد الأفــكار والمبادئ المدعية بإمكــانية التنبؤ بالتغيرات الــسعرية المستقبلية، بــالاعتماد على البــيانات السعريــة الماضية. وقد بــرز من بين أولئك الباحثين الاقتصادي Alfred Cowles، وهو وكغيره من الباحثين دفعته خيبة أمله من جراء خسارته لجزء معتبر مــن ثروته الشخصية – كونه من محللي وخبراء الاستثمار في بــورصة وول ستريت – إلى التساؤل عن القدرة الــتنبؤية لشركات إدارة المحافظ الاستثمارية. وقد خلص مع زميله في البحث Working Holbrook إلى أن عدم التنــبؤ بأزمة الكســاد هو دليل قاطع على اســتحالة التنبؤ بــالتغيرات السعرية للبورصات. وقد أحالهما هذا الاستنتاج إلى رفض فلسفة التحليل الفني التي تدعي إمكانية التنبؤ بــالأوضاع السعرية المستقبلية، من منطلق أنه إذا كان التحليل الفني للأسعار البورصية عاجــزا عن التنبؤ بأزمة ١٩٢٩ فمن باب أولى الادعاء بعجزه عن التنبؤ بالتقلبات في مؤشرات أسعار الأسهم. وهكذا عملت هذه الأفكار على

تجريد فلسفة التحليل الفني من قيمـــته العلمية لصالح نموذج السير العشوائي الذي بدأت تتضح معالمه آنذاك في المجتمع الأكاديمي الأمريكي.

ولتكوين دلـــيل تجريبـــي عن صحة ادعـــائه السابق ، قام Cowles (1993) باختـــبار فيما إذا كانت توصيات عينة مكونة من ١٦ محترفا في مجال الاستثمار المالي (مدراء المحـــافظ وخبراء التحليل الفني) ذات فعـــالية وجدوى في التـــنبؤ بالتغيرات السعرية، وبالتـــالي تحقيق عوائد تفوق عائد السوق ككل، أو عائد الإدارة العشوائية للأصول التي لا تحتاج إلى بذل جهد كبير في تحـــليل المعلومات، أو الاختيار الدقيق لمكونات المحفـــظة الاستثمارية . وقد خلـــصت دراسته تلك إلى أن متوسط العوائد السنوية للمحافظ الاستثمارية محل الدراسة كانت أقل بكثير من متوسط أداء السوق ككل، كما كان أفضل أداء لـــلمحافظ الاستثماريـــة من نصيب تلك المحفظة التي كونت أصولها المالية من نشاط الشراء والبيع العشوائي (Cowles, 1933: 323 – 324).

وتبقى هذه الدراســـة – رغم عيوبها الإحصائية، لـــكونها لم تراع حساسية الـــظروف الاقتصادية للفتـــرة الممتدة من ١٩٢٨ إلى ١٩٣٣، والتحيزات في أداء بعض المحافظ الاستثمارية– من أولى الدراسات التطبيقية التي أشارت إلى عدم فعالية التحليل الفني في التنبؤ بالأوضاع السعرية المستقبلية بدقة متناهية.

وضمن الـــسياق ذاته، توصل Working (1934) من خلال نموذج صمم لمحاكاة التغيرات الفعلية لأسعار بورصـــة نيويورك، إلى تأكيد حقيقة وجود تشابه كبير بين الأشكال البيانية لسلسلة مصطنعة من التغيرات السعرية العشوائية والمولدة بواسطة السحب العـــددي العشوائي، والأشكال البيانية للتغيرات السعرية الفعلية، إلى درجة لا تدع مجالا للشك في أن تلك الـــتغيرات تتحرك وفق حركة عشوائية (Working, 1934: 21) .

وبعد مضي أكثــر من عشرين سنــة توصل الإحصائي Maurice Kendall (1953) إلى نــتائج متطابقــة مع تلك التي خلص إليها Working . فمن خلال بحثه الملخص لنتائج التحليل الإحصائي لــسلوك التغيرات الأسبوعية في سلسة من أسعار الأصول المــالية المتداولة في كل من بــورصة لندن والبورصــات الأمريكية، لفترة تراوحت بين ١٠ إلى ٥٠ سنة، تفاجأ Kendall على غرار Working بغياب الأنماط والمتجهات السعرية في سلاسل الأسعار، على عكس التصور الذي كان سائدا آنذاك ومسيطرا على أذهان الباحثين والمستثمرين لأكثر من خمسين سنة. وفي مقابل ذلك، لاحظ أن الأسعار تسلك حــركة عشوائية في تغيراتهــا، مما يعني أن عوائد الأصول المتداولة في فترة ما هي مستقلة عن العوائد الماضية للأصول ذاتها. وانتهى بمقتضى هذه النتيجة إلى قناعة مفادهــا، أن الأسعار، وهي بسلوكها لحركة عشوائية، كأنما تظهر للملاحظ عدم رشادها الاقتصادي (Azab, 2002: 19 – 20).

ولم يكن بمقــدور الباحثين وقتئذ مجــاراة استنتاجات Kendall وربما كان نصيبها الرفض الشديد من مجتمع الباحثين. غير أن توالي الأبحاث التطبيقية في فترة لاحقة قد أعاد إثبات صحة ادعاء Kendall برشاد الأسواق المالية، وربما أكبر حتى مما كان يتصوره Kendall ذاته.

لقد وضعت الدراسات التطبيقية المؤيدة لفرضية السير العشوائي سابقة الذكر، فلسفة التحليل الفــني على المحك، وأمام تحدي جسيم لإعادة إثبات وجوده في عالم الاستثمار المالي، في وقت بات ممكنا معه – في ظل ما توصل إليه الإحصائي (١٩٥٩) Harry Roberts من نتائج ودلائل مؤيدة لقــدرة نموذج السير العشوائي – محاكاة وتوليد أنماط سعرية مشابهة لأنماط التغيرات السعرية الفعلية لمؤشر داو جونز، والممثلة بمختلف أدوات التحليل الفني (Roberts, 1959: 3 – 7).

إن ما يميز الدراسات السابقة، هو تـــركيزها على الجانب التطبيقي القياسي على حســـاب التأصيل النظري لمـــسألة إثبات الادعاء بعـــدم القدرة على التنبؤ بالتغيرات السعرية البورصية. ويبقى هذا الإثبات في حد ذاته ضعيفا حسبما أكده Working & Roberts، رغم أهميـــته على المستوى التطبيقي. فحتى وإن أفصحت الاختبارات عن زيف النتائج العلمية لأدوات التحليل الفني، فإن ذلك لا يعد دليلا قاطعا على صحة فرضية السلوك العشوائي للتغيرات السعرية، وهو ما كان يحتاج إلى مزيد من الإثباتات التطبيقية.

وأمام ذلك، أحدثت هذه الرؤية قطيـــعة مع منظومة البحث السائدة خلال فترة ما قبل عقد الستينيات، المكرس من قبل الباحثين لتكوين إطار نظري متكامل حول فكرة كفـــاءة الأسواق المالية. ومما ساعـــدهم في تحقيق هذا المبتغى، تطور أدوات البحث على صعيد الاستدلال والقياس الاقتصادي.

وفي هذا الصدد، أدى مركز البحث حول أسعار الأوراق المالية The Center, (CRSP) for Research in Securities Prices، أحـــد مراكـــز البحث في جـــامعة ماسوشسيتس للتكنولوجيا MIT دورا رياديا في التأسيس للأطر النظرية لنموذج السير العشوائي للتغيرات الـــسعرية. وتكمن نقطة الخلاف الأساسية بين هذين المركزين في فكرة كمال الأسواق المـــالية، حيث يعتبر باحثو جامعة MIT على عكس نظـــرائهم من مركز البحث CRSP أن الأسواق المـــالية غير تامة ، وبالتالي فـــإن التغيرات السعرية لا تتبع سلوكـــا عشوائيا على نحو دقيق. في حين يشترك عامة الباحثين من المركزين في تبنيهم لمنهج علمي موحد يرتكز على ثلاثة محاور أساسية، وهي الـــدعوة إلى تكثيف الأبحاث القيـــاسية لتوصيف التغيرات الـــسعرية، وتطوير نمـــوذج السير العشوائي للأسعار الـــبورصية، فضلا عن إثراء المحتوى النظري لهذا النموذج (Jovanovic, 2009: 15 – 16) .

فبالنسبة للمحور الأول، كـــشفت الاختبارات القياسية عن نتائج متضاربة. فبينـــما توصل خبراء مـــركز البحث حـــول أسعار الأوراق المالـــية من بينهم: Osborne، Moore، King، Margentern & Granger إلى دلائل علـــى صحة نموذج الـــسير العشوائي للـــتغيرات السعرية (Walter, 2003: 12)، خلص فريق البحث لجامعة *MIT* وجامعة Harvard (Alexander) ، Houthakker، Cootner، Weintraub، Steiger، Niederhoffer) إلى دلائل تـــؤكد ارتـــباط مكـــونات السلاسل الزمنية للتغيرات السعرية ببعضهـــا البعض، مشكّلة نمطا ومتجها سعريا عاما يمكن أن يفيد كمدخل للتنبؤ بالتغيرات السعرية المستقبلية.

أما المحور الـــثاني، فقد كرس لتجديد نسق البحث والاستدلال الرياضي على مـــصداقية نموذج السير الـــعشوائي للأسعار البورصـــية. وفي هذا السياق، لاحظ الفيزيائي (١٩٥٩) Osborne ظاهـــرة غريبة، وهي أن التغيرات السعرية للأسهم المتداولـــة في البورصات الأمريكية لها خـــواص مماثلة لحركة الذرات (Osborne, 1959: 145). ولأجل ذلك، دعا إلى ضرورة إدخال تعديلات منهجية على نموذج السير العشوائي المفســـر للتغيرات السعرية ليتفق مع قانون "حركة برونيان" المنظم لحركة الجزيئات Molecules Movement (Dimson, 1998: 3) .

ويتأسس ذلك التعديل على تحويل التوزيعات المطلقة للسلاسل الزمنية للأسعار إلى قيم لوغاريتـــمية من أجل الحصول على تـــوزيع طبيعي لتلك الأسعار، تسمح بإجراء الاختبارات بسهولة ومرونة تامة. وقد برر Osborne هذا التحول الجوهري في طريقـــة القياس بأن استخدام الصيغة اللوغاريتمية للعلاقة النسبية لسلسلة الأسعار (In (Pt / Pt-1) من شأنه إعـــطاء نتائج دقيقة عن عـــوائد الأوراق المالية، كما أن المستثمرين عادة لا يحفلون بالمستويات المطلقة للفروق الجبرية للأسعار لخلوها من أي دلالة إحصائية يحتج بها، على عكس التغيرات السعرية المقدرة بدلالة الفروق النسبية للوغاريتم السعر ($\Delta \ln P_t$) التي تتناسب طرديا مع الجذر التربيعي للزمن t .

وعلى خطى Osborne، انتقد Paul Samuelson (١٩٦٥) و(١٩٦٥) Man-delbrot الطابع الصارم لنموذج السير العشوائي الكلاسيكي، والذي يغفل حسبهما عن حقيقة الاستقرار والارتباط الموجود بين مكونات السلسلة الزمنية للتغيرات السعرية على المدى الطويل. وقد ارتكز بحثهما على طرح نموذج آخر أقل صرامة وأكثر واقعية من نموذج السير العشوائي. عرف ذلك بنموذج Martingale.

يمقتضى هذا النموذج، تتبع سلسلة التغيرات السعرية العشوائية (Pt) وفقا لمحتوى معلوماتي معين Qn ؛ $(Q_n; 0 \le n \le N...)$ نموذج *Martingale*، إذا وفقط إذا تحققت العلاقة الآتية (Jovanovic, 2009: 18 – 19)

$$E(P_{t+1} / Q_t) = P_t$$

حيث يشير المقدار E(Pt+1 / Qt) إلى السعر المتوقع والمشروط بالمعلومات Qt الواردة في اللحظة t . وتعني هذه المعادلة وفقا لمفهوم المربعات الصغرى، أن أفضل تقدير لسعر الورقة المالية (Pt+1) على ضوء المعلومات المتاحة في اللحظة t هو السعر الحالي (Pt). ولذا، فإن القيمة المتوقعة للعائد y الذي يمثل خطأ التنبؤ بين لحظتين متتاليتين، هي قيمة معدومة: E(Yt+1/Qt) = 0 . وتكشف المساواة الأخيرة على غرار نموذج السير العشوائي، أن الاستثمار في السوق المالية هو لعبة عادلة بين جميع الأطراف المتعاملة فيها.

استكمالا لمسار البحث، تضمن المحور الثالث مجهودات الباحثين لتعميق المحتوى النظري لنموذج السير العشوائي، والتي مهدت لاحقا لميلاد نظرية الكفاءة المعلوماتية. وبالموازاة مع إشارتهما إلى غياب بناء نظري لفرضية الحركة العشوائية للأسعار البورصية ، حرص كل من Working ، Roberts ، Cootner و Merton على فتح مسارات بحثية جديدة لتكوين نظرية متكاملة عن آلية عمل الأسواق المالية. وهي

الآليــة الكفيلة بتحقيق وضع الانتــظام والتوازن التلقائي لــلأسعار تحت حالة عدم التــأكد، وضع تنتفــي فيه فرص المستــثمرين لتحقيــق عوائد زائدة Abnormal Returns، بواسطــة التحكيم بين الأسعار في شتى الأسواق، من منطلق أن اكتشاف المستثمرين لملامح الاختلال في وضع التسعير ستفتح الباب لاستغلال ذلك الاختلال، بتكثيف عمليات البيع والشراء أملا في تحقيق عوائد رأسمالية زائدة. وفي سياق سعيهم لتحقيق ذلك، يعمل زخم المعاملات على تــلاشي الاختلالات السعرية شيئا فشيئا، بزيادة قوى العرض أو قوى الطلب. وبطريقة ما ، تنتظم adjust الأسعار تلقائيا عند مستــوى معين من التوازن، عــاكسة الأسعــار الحقيقية الــتي تمثل التقييم الأمثل للمعلومــات المتاحة. وفي وضع كهذا، يكون الــسعر المتوقع للأصل المالي من أجل اللحظة t+1 على ضوء المعلومات المتاحة، هو نفسه السعر السائد فعلا عند اللحظة.t وتظهر هذه التصورات متانــة القوانين الاقتصادية المنظمة للأسواق المالية في مواجهة الأفكار المؤيدة لإمكانية التنبؤ بالأسعار.

ونافلة القول، فإن الجديد الذي جاءت به الأطروحات المختلفة بشأن فرضية الــسير العشوائي، يتجلى أساسا في محاولاتها للتوفيق بين الطابع العشوائي للتغيرات السعرية، وبين قدرة الأسعار على استيعــاب المعلومات التاريخية، وفكرة التوازن الاقتــصادي العام للسوق تحت فروض المنافسة التامة، دون أن تشير بشكل صريح إلى فكرة الأسواق المالية الكفأة. وبذلك، فقد شكلت الأفكار ووجهات النظر التي تم التمهيد لها منبع إلهام الباحث Eugen Fama الذي أخذ على عاتقه مهمة تطوير منظومة المفاهيم والمعرفة الــسائدة آنذاك حول فكرة كفاءة الأسواق المالية ضمن فرضية محورية، هي فرضية السير العشوائي للتغيرات السعرية.

٣ _ الاتجاهات العشوائية للأسعار في أدبيات فرضية الأسواق المالية الكفأة :

يعتبر البحث في موضوع الاتجاهات العشوائية للأسعار وعلاقته بفرضية الأسواق المالية الكفأة *Efficient Stock Market Hypothesis* قديما نسبيا . غير أنه في كل مرة يعتريه نصيب من التجديد والإثراء على ضوء المساجلات النظرية والتطبيقية للمؤيدين والمعارضين للفرضية. وبعيدا عن مساهمات الرعيل الأول، حيث كان تأييدها لفرضية الحركة العشوائية للأسعار البورصية وعدم قابلية العوائد للتنبؤ طاغيا، شكلت مساهمات الرعيل الثاني تعميقا للمفاهيم وأدوات القياس، ونظرة متباينة إلى الموضوع، بخاصة في الأسواق المتطورة، التي كانت منطلقا حاسما للتأصيل النظري والبحث التطبيقي في مسائل الاستثمار المالي. وفي هذا الصدد، تعتبر دراسة Fama (1970) من بين أولى الدراسات التي ساندت فكرة الكفاءة المعلوماتيةInformational Efficiency للأسواق المالية كمصطلح جديد أخذ في التبلور في الحقل المعرفي، الذي كان متعودا على أدبيات الحركة العشوائية للظواهر السعرية.

وقد صاغ Fama (1970) مفهوما شاملا وواضح المعالم ربط من خلاله بين الطابع العشوائي للتغيرات السعرية، وفكرتي الانعكاس والاستيعاب للمعلومات، بما يحقق خاصيتين أساسيتين من خواص مبدأ التوازن العام في النظرية الاقتصادية تحت ظروف المنافسة التامة، وهما انعدام الأرباح الزائدة، وتساوي القيمة السوقية للورقة المالية مع قيمتها الحقيقية أو المتوقعة (Jovanovic, 2009: 20) .

ينص ذلك المفهوم، على أن "كفاءة سوق الأوراق المالية هي وضع تعكس فيه أسعار الأوراق المالية على نحو تام وفوري كافة المعلومات المتاحة في السوق..." (Fama, 1970: 384) ، وتؤدي الاستجابة السريعة للأسعار إزاء تلك المعلومات إلى تعادل القيمة السوقية مع القيم الحقيقية للأصول المالية، دون أن تتيح للمستثمرين فرصة لتحقيق أرباح غير عادية تفوق أداء السوق ، أو عوائد المستثمرين الآخرين ، لاكتشافهم حالات التسعير الخاطئ Mispricing .

وباختلاف مضمون ونوعية المعلومات، تختلف درجة الكفاءة المعلوماتية للسوق المالية. لهذا السبب، أورد فاما ثلاث صيغ مختـــلفة لفرضية الكفاءة المعلوماتية، وهي الصيغة القوية Strong Form ، التي تعني أن كل المعلومات، العامة والخاصة مستوعبة من الأسعار ، والصيغة متوسطة القوة Semi-strong Form التي تشير إلى قدرة الأسعار على استيعاب وعكس المعلومات العامة، والصيغة الضعيفة Weak Form التي تتضمن قـــدرة الأسعار على عكس كافة المعلومات التـــاريخية عن الأصول المالية المتداولة في السوق المالية. ولهذه الصيغة انعكاس جوهري على أداء الأسواق المالية، وأهمية قصوى في فهم ديناميكيـــتها، لجهة أنها تمثل الخط الأول في اختبـــار فرضية كفاءة الأسواق المالية. فليس من المفيد في شيء اختبار كفاءة السوق في الصيغتين المتوسطة والقوية إذا كانت السوق غير كفأة في الصيغة الضعيفة (Fama, 1991: 384) .

وكثيرا ما تـــشير أدبيات الأسواق الماليـــة إلى ما يفيد باقتـــران فرضية السير العشوائي للأسعـــار RWH بالصيغة الضعيفة لفرضية الأسواق المالية الكفأة EMH. فكلا الفرضيتين تلتقيان عند تصور مشترك يمثل ركيزة التحليل الاقتصادي الحديث للأســـواق المالية، وهو استحالـــة التنبؤ بالعوائد Unpredictability of Returns . وينطـــوي هذا المبدأ على فكرة جوهريـــة مفادها، أن ارتباط الأسعار في كل لحظة بـــالمعلومات الواردة بطريقة عشوائـــية إلى السوق، ودون علم أحد من المستثمرين، يجعل الأسعار الحالية تتذبـــذب من لحظة لأخرى في شكل مسارات عشوائية حول قيمها الأساسية، بحيث تصبح سلسلة التغيرات السعرية المتتالية (عوائد الأوراق المالية) مستقلة كليا عن بعضها، الأمر الذي يجعل من تحليل التغيرات السعرية الماضية عديم الجدوى في عملية التنبؤ بالعوائد المستقبلية للورقة المالية (Malkiel, 2003: 3)، ذلك لأن كل الأحداث المعروفة والمتوقعة قد تم اســـتيعابها فعلا من قبل الأسعار الحالية، فضلا عن غياب الارتباط الذاتي بين العوائد خلال الزمن.

وتعرف هذه الظاهرة بظاهرة السير العشوائي للأسعار. وقد أصبحت تطبيقاتها الرياضية والإحصائية مع مرور الزمن من الأدوات الراسخة في الأدبيات المالية، والتي لا غنى عنها في تأكيد أو رفض صحة فرضية الأسواق المالية الكفأة في صيغتها الضعيفة، رغم أنها لا تعد حسب Paul Samuelson معادلا نظريا، أو شرطا كافيا لنظرية الأسواق المالية الكفأة (Lardic & Mignon, 2006: 18 – 19).

ويعد السير العشوائي Random Walk ، حالة من حالات السيرورات العشوائية غير المستقرة Non-stationary Process . ومن الناحية الرياضية، يمكن التعبير عن هذه السيرورة بالنسبة لمتتالية ما من الأسعار بالنموذج الآتي : (Bourbonnais &Terraza, 2010:155)

$$\ln P_t = \ln P_{t-1} + \varepsilon_t ; \quad \varepsilon_t \sim iid(0, \delta_\varepsilon^2)$$

فسعر الأصل Pt في اللحظة t هو عبارة عن سعر الأصل أو مؤشر السعر في اللحظة t-1 مضافا إليه التغير في سعر الأصل (أو مؤشر السعر)، المعبر عنه بحد الخطأ العشوائي . ومما تعنيه هذه العلاقة أن التنبؤ الأمثل بالسعر في التاريخ t هو السعر الفعلي السائد في التاريخ السابق t-1 .

ومن الخواص الإحصائية للسيرورة العشوائية غير المستقرة أو المتجهات العشوائية (التصادفية) Stochastic Trends لسلاسل الأسعار عدم ثبات عزومها الإحصائية كالتوقع (E(Rt) = ut) ، والتباين خلال الزمن ($V(R_t) = t\sigma_\varepsilon^2$) ، فضلا عن تحركها عشوائيا بطريقة لا يمكن التنبؤ بها، وهو ما ينافي خصائص التوزيعات الطبيعية للسيرورات المستقرة Stationary Process، الموزعة توزيعا متماثلا ومستقلا (Greene et al., 2005: 614 – 615) .

أما الخاصيـــة الثانية للسيرورة العشوائيـــة غير المستقرة، فتتمثل في استقلالية التغيرات السعرية المتتالية (العوائد) بشكل لا يدع مجالا للتنبؤ بها، لانعدام الارتباط التسلسلي بينها. فالعوائد Rt على هذا النحو، $R_t \square \ln\left(\frac{P_t}{p_{t-1}}\right) = \varepsilon_t$ يمكن تصويرها على أنها سيرورة ضجة بيضاء White Noise تحمل ذاكرة معدومة، ومن المستحيل التنبؤ بها مستقبلا انطلاقا من العوائد الحالية والماضية (Lardic & Mignon, 2006: 18). وبسبب ذلك، تشكل هذه الخـــاصية تحديا لأولئـــك المدافعين عن فلسفة التحليل الفني، التي تقوم على منهجيـــة التحليل التاريخي للأسعار، كمدخل للتنبؤ بمساراتها المستقبلية وتحديد استراتيجيات الاستثمار في السوق المالية.

وعلى صعيد الدراسات التطـــبيقية، اختبر النمط العشوائي للتغيرات السعرية بمجموعة من الأدوات القيـــاسية المعلمية وغير المعلميـــة، على غرار اختبار جذر الوحدة Unit Root، واختبـــار الارتباط الذاتي، واختبار الاتجاه، وتقدير معادلات التوقع بواسطة نماذج الانحدار الذاتي، واختبار نسبة التباين.

ويعد Fama (1965a) مـــن بين الباحثين الـــرواد الذين استعملـــوا اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation Test لـــوصف التغيرات السعرية لثلاثين سهما مكونا لعينة مؤشـــر داو جونز (AJDIA) خلال الفترة ١٩٥٦ _ ١٩٦٢، وقد توصـــل إلى نتيجة مذهلة، وهي وجود ارتـــباط ضعيف موجب وغير معنوي بين العوائد التاريخية لتلك الأسهم. وتعد هذه النتيجة بمثابة تأييد واقعي لفرضية الصيغة الضعيـــفة للكفاءة ونظرية الحركة العشـــوائية للأسعار، التي تقضي بمبدأ استقلالية الحوادث عبر الزمـــن. وفي دراسة أخرى توصل Fama & Blume (1966) إلى نتائج مماثلة باستخدام اختبار الارتباط الذاتي. وقد أكدت صحة هذه النتائج أيضا دراسة Solink (1973) بشأن ثمانية أسواق أوروبية.

في المقابل، خلصت دراسة رائدة لكل من Lo and MacKinlay (1988)، ودراسة Lee (1992) إلى نفي صحة النتائج السابقة، وذلك من خلال استخدام منهجية جديدة في الاختبار، وهي نسبة التباين Variance Ratio. وقد تم إثبات وجود ظاهرة ارتداد العوائد نحو المتوسط Mean - Reversion في مختلف الأسواق المالية المتطورة، وهي ظاهرة غير منسجمة مع محتويات فرضية الحركة العشوائية للأسعار، وشيوعها في الأسواق المدروسة يسمح للمستثمرين بإنشاء قواعد تداول مستوعبة للتغيرات السعرية الماضية على نحو يمكنهم من التنبؤ بالتغيرات السعرية، وتحقيق أرباح غير عادية على المدى الطويل.

وكذلك توصل Al-Loughani & Chappel (1997) بتطبيق عدد من الاختبارات إلى دلائل على عدم اتباع مؤشر FTSE 30 للسير العشوائي، مما يؤكد رفض فرضية الصيغة الضعيفة للكفاءة لبورصة لندن.

ومع نهاية عقد السبعينيات، وسيادة الأزمات المالية، تلون البحث في أدبيات نظرية الأسواق المالية الكفأة والظواهر العشوائية للأسعار بدراسات نقدية سعت إلى إبراز عيوب النظرية، من خلال الإشارة إلى عدم واقعية نموذج التوقعات الرشيدة، وتناقضات النظرية مع الواقع التجريبي (Grossman & Stiglitz 1980)، (Orléon 2004) على ضوء انتشار ظاهرة الفقاعات والتشوهات السعرية Shiller (2001) Gil-let & Szafraz (2004). وقد مهد ذلك لبروز أطروحة المالية السلوكيةKahneman & Tversky (1979)، (Rabin & Thaler (2001)، (Orléan 2004)، والبدائل الحديثة في فهم آلية عمل الأسواق المالية (Lo (2004)، (Soros (2008) .

ومن الضروري التأكيد هنا، أن الدراسات التطبيقية التي عرض لها سابقا قد اقتصرت على الأسواق المالية المتطورة. لكن مع بداية عقد التسعينيات تحول الاهتمام إلى الأسواق المالية الناشئة. و لم يكن ذلك مفاجأة في ظل التطور الهائل الذي شهدته

هذه الأسواق مع صعود دول النمور الآسيويــة وتحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة، إلى جانب تعاظم عوائد الاستثمــار المحفظي في أسواقها. وقد شكل البحث في القدرة على التــنبؤ وكفاءة هــذه الأسواق خطوة نحــو الأمام لتعظيــم تلك العوائد. وكان Urrutia (1995) ، قد خلص في دراسة رائــدة، باستعمال اختبار نسبة التباين والاتجاه، إلى رفض فرضية السير العشوائي في عينة من بورصات أمريكا اللاتينية ممثلة في البرازيل، الأرجنتين، الــشيلي والمكسيك. أما دراسة Poshakwale (1996) التي هدفت إلى اختبــار فرضية الصيغة الضعيفة للــكفاءة وأثر نهاية الأسبوع في بورصة بومباي للأسهم باستعمال اختبار الاتجاه Run Test واختبار الارتباط الذاتي، فقد بينت الطبيعة غير العشوائية لسلسلــة التغيرات السعرية، على نحو يترك انطباعا عن عدم كفــاءة السوق الهندية من الشــكل الضعيف. كما خلصت ذات الدراسة إلى تبــاين متوسط العوائد المحققــة من يوم لآخر. وبحثت دراسة (٢٠٠٠) Mobarek مدى صحة فرضيــة الكفاءة الضعيفة في سوق دكا بــاستعمال مؤشرات الأسعار اليومية للفترة ١٩٨٨ _ ١٩٩٧، وبــتطبيق الاختبارات غير المعلمية (Normality Test, Run Test Kolmogrov – Smirnov) والمعلمية (Autocorrelation Test, Autoregression, ARIMA Model). ومن الــنتائج الأساسيــة التي خلصت إليها الدراسة هي أن سلسلــة عوائد الأسهم لا تتبع سلوكا عشوائيا في بورصة دكا، إلى جانب معنوية معاملات الارتباط الــذاتي بينها، ويكفي قولا أن ذلك يفيد إمكانية التنبؤ بالعوائد من خلال القيم الماضية للعوائد.

ومن جهة أخرى، فحص Pandey (2003) كفاءة السوق الهندية وطبيعة الحركة العشــوائية للمؤشرات الثلاثة لأسعار الأسهم، مستعملا اختبار الاتجاه ودالة الارتباط الذاتي على بيــانات الفترة ١٩٩٦- ٢٠٠٢. وتوصل إلى غيــاب النمط العشوائي لسلسلــة التغيرات في المؤشرات الســعرية الثلاثة. ونفس الحــال ينطبق على نتائج

دراسة Pradhan et al. (2009) التي توصلت إلى عـــدم كفاءة بورصتي الهند (البورصة الوطنية) وبومباي ضـــمن الصيغة الضعيفة، حيث دلت اختبارات جذر الوحدة عدم استقرار سلسلة عـــوائد الأسهم خلال الفترة ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٩ . وأجرى Kim & Shamsuddin (2008)، باستعـــمال اختبارات نسبة التباين المضاعف دراسة تطبيقية على مدى صحة فرضية الكفاءة الضعيفة على بورصات الأوراق المالية لدول جنوب شرق آســـيا. وفي حين تم إثباتها في كل من بورصة هـــونغ كونغ، واليابان، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايوان وتايلند، فقد تم رفض الفرضية في بورصات أندونيسيا، ماليزيا والفيليبين. أما دراسة Nikita & Soekarno (٢٠١٢) ، حول فرضية الكفاءة الضعيفة للبورصة الأندونيسية خلال الفترة ٢٠٠٨ ـ ٢٠١١، فقد خلصت إلى عدم تحقـــق الفرضية، على ضـــوء اختبارات الارتباط الـــذاتي والاتجاه التي أظهرت عدم عشوائية سلوك العوائد والقدرة التنبؤية لنموذج الانحدار المستخدم.

وتوصلت الدراســـة التطبيقية للباحثين Worthington & Higgs (2004) التي اشتملت على عينـــة من الأسواق الأوروبية المتطورة والنـــاشئة، وبتطبيق اختباري الارتباط الـــذاتي والاتجاه، إلى تأكيد صحة فرضيـــة الكفاءة الضعيفة في بورصات: فرنكفـــورت، المجر، إيرلندا، البرتغـــال، السويد ولنـــدن، ورفضها في بورصات: إستراليا، بلجيكا، التشيك، الـــدنمارك، فنلندا، فرنسا، اليـــونان، إيطاليا، هولندا، النرويج، بولندا، روسيا، أسبانيا وسويسرا. واختبرت دراسة Hassan et al. (2006) مدى كفاءة بورصـــات الأسهم الأوروبية الناشئة باستعمال بيانات مؤسسة التمويل الـــدولية حول مؤشرات الأسعار الأسبوعية خلال الفترة ١٩٨٨ ـ ٢٠٠٢، ومزيج مـــن أساليب الاختبار (إحصـــائية Q، واختباري الاتجاه والـــتباين). ودلت النتائج المتوصل إليها إلى استحالة التنبؤ بـــالعوائد في عينة من الأسواق الأوروبية (اليونان، سلوفاكيا، تركيا، التشيك، المجر، بولندا، روسيا)، على عكس بقية الأسواق الأخرى

المدروسة. وتوصل Tas and Dursonoglu (2005) ، من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر DF Test واختبار الاتجاه ، إلى رفض فرضية الحركة العشوائية لسلسلـــة العوائد اليومية لمؤشر البورصة التركية خلال الفترة ١٩٩٤ _ ٢٠٠٤، مما يؤكد عدم كفاءتها ضمن الصيغة الضعيفة.

وبـــالنسبة للبورصـــات العربية، وجد كل من Hakim and Neaime (2002) دلائل قوية على سيادة ظاهرة الرجوع نحو المتوسط في أربعة أسواق منتمية إلى منطقة الشرق الأوســـط وشمال إفريقيا MENA، وهي بورصـــة القاهرة، وعمان والمغرب وتركيا. وتعتبر تلك الظاهرة مؤشرا على وجود نمط من التغير في مؤشرات الأسعار.

وكشفت دراسة Filis (2006) الـــتي فحصت مدى كفاءة البورصة الأردنية بتطبيق عدة اختبارات (كاختبار ديكي فولر الموسع ADF Test، واختبار الاتجاه، واختبار *(GARCH)* عن نتائج تسمح بقـــبول فرضية الكفاءة الأردنية في الشكل الضعيف، طالما أن العوائد تتبع نموذج السير العشوائي خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠ _ ٢٠٠٢) ، وعلى النقيض، تـــوصلت دراسة حديثة للباحث (٢٠١٢) Elbar-ghouthi et al. ، الـــتي سعت إلى فحص الخصائص السلـــوكية لمؤشرات سوق الأسهم الأردنية، باستخدام منهجية بوكس _ جينكيتز واختبارات جذر الوحدة، إلى إثبات وجود دلائل قوية عـــلى إمكانية التنبؤ بـــالعوائد، مما يعني عدم صحة فرضية السوق الكفؤة في صيغتها الضعيفة.

وتطرقت دراسة Gunduz & Omran (2000) للبنى العـــشوائية في مؤشرات أسعار الأسهم الأسبوعـــية الخاصة بكل من بورصة تركيا ، مصر ، المغرب والأردن خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠، وتـــوصلت الدراسة من خلال تطبيق اختبـــارات الاستقرارية : (اختبـــار ADF) ، (اختبار PP) ، (اختبار DF-GLS) ، اختبار KPSS)، إلى تأكـــيد فرضية احتواء سلاسل المـــؤشرات الخمسة على متجه

عشوائي غير مستقر في المستوى. ووجود جذر الوحدة في تلك السلاسل يعني ضمنيا بأن الصدمات في أسعار الأسهم تأخذ طابعا دائما بشكل لا يمكن التنبؤ بها.

وعلى صعيد أسواق الأوراق المالية الخليجية، تعتبر دراسة Gandhi et al. (1980) من بين الدراسات الرائدة في مجال البحث في فرضية السوق الكفأة والحركة العشوائية ومدى تحققها في البورصات الخليجية. لقد حاولت هذه الدراسة قياس درجة كفاءة البورصة الكويتية باستعمال عدة اختبارات، على غرار تقنية الارتباط الذاتي. وكان من بين نتائجها وجود ارتباط عالٍ في تغيرات مؤشر السوق بشكل يثبت عدم كفاءة السوق الكويتية ضمن الصيغة الضعيفة. وإذا كانت دراسة El-Erian & Kumar (1995) لم تتوصل إلى دلائل قوية تؤكد فرضية عدم كفاءة أسواق الأسهم في الشرق الأوسط، فإن دراسة Butler & Malaikah (1992) قد خلصت إلى ما يؤكد ذلك باعتبار وجود ارتباط ذاتي معنوي بين التغيرات السعرية في بورصتي الكويت والسعودية، وإن كانت أكثر معنوية في الثانية. ومن جهته، اختبر Al- loughani (1995) الصيغة الضعيفة لفرضية السوق الكفأة في البورصة الكويتية، مستخدما طرق اختبار تقليدية وحديثة. ووجد الباحث أيضا ما يدل على صحة الفرضية باستعمال الطرق التقليدية، بخلاف الطرق الحديثة التي أفرزت نتائج عكسية تصب في اتجاه رفض الفرضية . وتوصل كل من Khababa & Noureddine (1998) من خلال فحص سلوك أسعار الأسهم إلى عدم كفاءة السوق السعودية في الصيغة الضعيفة.

وعنيت دراسة Dahel & Laabas (1999) بفحص سلوك أسعار الأسهم في أربع بورصات خليجية (السعودية، الكويت، البحرين، مسقط)، باستعمال البيانات الأسبوعية للفترة الممتدة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨ ونماذج الاختبار الخاصة باستقرارية السلاسل الزمنية والتنبؤ (جذر الوحدة، الارتباط الذاتي، نماذج الانحدار الذاتي). وكان من بين

نتائجها، الــتأكيد على كفاءة بورصة الكويــت وعدم كفاءة بقية البورصات، لوجود العارض المتمثل في إمكانية التنبؤ بالعائد . أما عند تجزئة فترة الدراسة إلى فترتين، فقد تم قبول الفرضية بالنسبة لسوقين خلال الفترة الجزئية الثانية، وبهامش ضئيل في حالة سوق الأسهم السعودية . وفي دراسة حــديثة نسبيا، رفض Abraham et al. (2002) صحة فرضية الحركة العشــوائية والصيغة الضعيفة للــكفاءة في ثلاثة أسواق خليجية (سوق الأسهم السعودية، الكويت، البحرين)، وذلك عند استعماله البيانات الأصلية لمؤشرات الأسعار. وأشارت دراسة Moustafa (2004) ، التي فحصت سلوك أسعار الأسهم في سوق الإمــارات العربية المتحدة ، باستعمال مؤشرات الأسعار اليومية للفترة ٢٠٠٢ _ ٢٠٠٣ إلى دلائل على عدم اتباع سلسلة العوائد لقانون التوزيع الطبيعي. غير أن نتائج اختبار الاتجــاه جاءت مؤيدة لفرضية السلوك العشوائي لعوائد ٤٠ سهما من أصل ٤٣ سهما خضع للاختبــار، ممّا يعني كفاءة السوق من الــشكل الضعيف حداثتها وصغر حجمها وعدم استمرارية تداولاتها.

في حين خلصت دراسة الــراشــد من خلال فحص نموذج السير العشوائي للأسهم الكــويتية خلال الفــترة ٢٠٠١ _ ٢٠٠٣، وباستعمــال اختبار جذر الوحدة، إلى نتائج مؤيدة لفــرضية عدم كفاءة سوق الكويت للأوراق المالية. أما دراسة (٢٠٠٦) Squalli، ففحصت فرضــية السير العشوائي للبــيانات اليومية للمؤشرات القطاعية المدرجة في بورصتي دبي وأبو ظبي للأوراق المالية خلال الفترة ٢٠٠٠ _ ٢٠٠٥، وخلصت إلى رفض الفرضية المذكورة لكل القطاعات، باستثناء قطاع البنوك المدرج في بورصة أبو ظبي.

وسعت دراسة (٢٠١٢) Abdulkadhi & Al-Jafari إلى فحص ما إذا كانت الأسعار في بورصة البحرين تتبع سيرورة الحــركة العشوائية. ومن خلال استعمال ثلاثة اختبارات، وهي اختبار جذر الوحــدة، واختباري نسبة التباين والاتجاه على

مؤشرات الأسعار اليومية للفترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠١٠، رفضت نتائج الدراسة فرضية السير العشوائي بما يشير إلى عدم عكس الأسعار لكل المعلومات التاريخية في المؤشر. وقد خلصت الدراسة أيضا إلى أنه بإمكان المستثمر الواعي الاستفادة من هذا الوضع لتحقيق أرباح غير عادية باستعمال بيانات الأسعار وأحجام التداول التاريخية. ويبدو أن الحال نفسه كان مع دراسة Al-Ajmi & Al-Saleh (٢٠١٢) ، التي اختبرت فرضية الحركة العشوائية للأسعار بالتطبيق على بيانات قطاعية وسوقية عن مؤشرات الأسعار اليومية والأسبوعية لسوق الأسهم السعودية للفترة ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٧، وقد أكدت نتائج الاختبارات التقليدية والحديثة (اختبار جذر الوحدة، اختبار نسبة التباين، واختبار نسبة التباين المضاعف، واختبار الاتجاه) رفض الفرضية المختبرة.

إجمالا، يتبين من الاستعراض الشامل للدراسات النظرية التي عنيت بموضوع البحث أن السلوك العشوائي لأسعار الأصول المالية هو ظاهرة لا يمكن إنكارها، بخاصة في تلك الأسواق المالية التي تتوافر على شروط المنافسة التامة. فلا يمكن نفي حقيقة التدفق العشوائي للمعلومات، والطابع الطارئ والاحتمالي للتغيرات السعرية بمنأىً عن الأحداث الماضية، ناهيك عن استحالة رسم الاستراتيجيات التنبؤية للأسعار مستقبلا في مثل هذه الظروف. ومن هذا المنطلق، تحولت هذه الظاهرة إلى فرضية متينة، وسندا تجريبيا لفرضية الأسواق المالية الكفأة، لا بل مؤشرا صحيا عن أدائها السليم. يحدث ذلك رغم أن الظاهرة – بما حملته من تناقضات في الفكر المالي – تبقى محل تشكيك وجدل كبير في أوساط الباحثين على مدى قرن من الزمن. وقد استطاع السلوك غير المنضبط للوحدات والأطراف المتدخلة في الأسواق أن يضفي نوعا من الضبابية على المعرفة المتشكلة حول سلوك الأسعار، وزاد في تعقيد عملية البحث عن أدلة الإثبات لظاهرة السير العشوائي. ويتحمل المستثمر الفرد بمكنوناته البشرية، وسلوكه غير المتجانس وغير الرشيد أحيانا نصيبا

أوفر من الجزء المجهول لمعادلة السعر، ولذلك جاز أن تكون ظاهرة السير العشوائي للأسعار فرضية تحتمل الصــواب والخطأ أكثر منها نظرية. ومن الواضح أن نتائج الاخــتبارات في هذا الصدد قد تبــاينت، وفقا لتباين كفاءة الأنــظمة المعلوماتية السائدة ورشد الأطراف المتدخلة في السوق المالية.

ومهما يكن ، فقد تبين من الأدبيات التطبيقية للموضوع، اتصاف البورصات المتطورة في غالبيتها بالكفاءة ضمن الصيغة الضعيفة، انطلاقا من تحقق فرضية السير العشوائي لمؤشرات أسعارها، وصعوبــة التنبؤ بالعوائد. وليس ذلك غريبا، بالنظر إلى نضجها التشريعي والمؤسســاتي وعراقتها التاريخية التي تمتد لعقود خلت. وإن أظهرت الدراسات التــطبيقية اختلافا في نتائجهــا، فربما يمكن إرجاعه إلى تباين أدوات الاختبــار وفترات الدراســة وتأثير الدورات الاقتــصادية. أما بــالنسبة للاختبارات القيــاسية للأسواق الناشئــة والنامية، فإن نتــائجها لم تكن حاسمة وواضحة المعالم. لكن مع ذلك يمــكن معاينة مؤشرات قوية عن غياب الكفاءة في أغلــبيتها، مما يبرر رفــض فرضية الســير العشوائي لسلــوك أسعارها. وتشكل البورصات الخلــيجية الحلقة الأضعف في منظومــة الأسواق المدروسة. ويبدو أن الظروف الخاصة التي أحاطت بها، من حيث حداثة نشأتها، وضعف الإطار الإداري والإشرافي، وقصــور الوعي الاستثماري، وتعــاظم التدخل الحكومي في سيرورة عملها هي مــسوغات للاقتناع بافتقادها لصفــات السوق المالية الرشيدة حسب الدراسات المذكورة.

ومن الناحية الإجرائية، فــإن تعاطي الدراسات السابــقة المرتبطة بموضوع السلوك العشوائي للأسعار في الأســواق المالية الخليجية، وإمكانيات التنبؤ بأسعار الأصول المتداولة فيهــا، وتقدير العوائد ظل محصورا في مستوى فردي، وفي زاوية ضيقة، مع أفق زمني قصير باستخــدام اختبارات معدودة، علاوة على ضآلة تلك

الدراسات، رغم إضافتها العلمية المهمة. وهذا ما يجعل التصور العام حول سلوكيات الأسعار والتنبؤ بحركتها المستقبلية في هذه الأسواق منقوصا، ويحتاج إلى مزيد من التأكيد. ولهذه الأسباب ، تسعى هذه الدراسة للمساهمة في إعادة قراءة المشهد المالي للبورصات الخليجية، وتفكيك جزئياته على أمل تكوين صورة عن كيفية عمل مؤشرات أسعارها، ومن ثم بلورة استراتيجيات الاستثمار فيها.

٤ _ مصادر البيانات والمنهجية المتبعة :

٤ _ ١ : عينة البحث، مصادر البيانات ونطاقها الزمني:

تتألف بيانات البحث من السلاسل الزمنية للمؤشرات العامة للأسعار اليومية لبورصات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ممثلة في السعودية، البحرين، الكويت، قطر، دبي، أبوظبي ومسقط. ويمتد النطاق الزمني للبيانات المستخدمة في الاختبارات من بداية يناير ٢٠٠٣ إلى غاية ٣١ أكتوبر ٢٠١٢، مع استثناء أيام عدم التداول. وتم استيقاء البيانات التاريخية للمؤشرات من المواقع الإلكترونية للبورصات المدروسة، وبعض المواقع المتخصصة في نشر البيانات المالية لأداء الأسواق المالية العالمية، ومنها Wall Street Journal، و Yahoo Finance .

٤ _ ٢ : منهجية البحث: توصيف النماذج وتقنيات الاختبار :

اعتمدت الدراسة على توظيف عدة أساليب إحصائية وصفية وقياسية. وتناولت الدراسة الإحصائية الوصفية عرض وتحليل المؤشرات الإحصائية، للمساعدة على فهم خصائص السلاسل الزمنية لمؤشرات الأسعار، وعوائدها اليومية في بورصات العينة خلال الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠١٢، واستعمل في التحليل عدد من الأدوات الإحصائية الوصفية، على غرار إحصائية جارك بيرا (١٩٨٨) Jarque – Bera، التي وظفت في اختبار فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة مؤشر السعر وعوائدها. وقد بنيت فرضية الاختبار على النحو التالي :

فرضية العدم (*H0*) : لا تتبع سلاسل مؤشرات الأسعار وعوائدها في البورصات الخليجية التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة: (*H1*) : تتبع سلاسل مؤشرات الأسعار وعوائدها في البورصات الخليجية التوزيع الطبيعي.

ويتخذ قرار الرفض لفرضية العدم إذا كانت قيمة الإحصائية أكبر أو تساوي القيمة الجدولية لإحصائية كاي مربع (X^2) عند مستوى المعنوية ٥%.

كما تم دعم التحليل السابق بتوظيف المنهجية المعروفة باختبار الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانـــس تباين الخطأ من الدرجة الأولى ARCH (1)، للبحث عن دلائل عن مدى تذبذب العوائد حول متوسطاتها* .

وبالنسبة للدراسة القياسية المخصصة لاختبار مدى صحة الفرضيات الخاصة بعشوائية السلاسل الـــزمنية للتغيرات السعرية، فتم استخدام عدة تقنيات إحصائية تـــندرج تحت عنوان اختبارات الاســـتقرارية والارتباط الذاتي وإمـــكانيات التنبؤ بالتغيرات السعرية. وتشتمل تلك التقنيات على اختبار جذر الوحدة، بالإضافة إلى اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation Test للعـــوائد، باستعمال إحصائية Q لبوكس – بيارس .Box - Pierce وتختتم هـــذه الاختبارات بتقديرات معادلات الانحدار الذاتي للعوائد اليومية لمؤشرات البورصات، مع الاستعانة بإحصائيي t و F للمساعدة في تحديـــد المعنوية الجزئية والكلية لمعـــاملات النموذج التنبؤي بعوائد المؤشرات عند مستوى المعنوية ٥%.

---

* يســـتخدم اختبـــار الانحـــدار الـــذاتي المشـــروط بعـــدم تجـــانس تبـــاين الخطـــأ مـــن الدرجـــة الأولـــى *ARCH (1)* لفحص مدى تجانس تباين سلسلة البواقي عبر الزمن. ويمكن اختبار أثر *ARCH (1)* بفحص دلالة المعلمة γ_1 في النموذج $\hat{\varepsilon}_t^2 = \gamma_0 + \gamma_1 \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 + v_t$. ففي حالـة انعدام أثر *ARCH (1)* تكون $\gamma_1 = 0$، ويكون معامل التحديد R^2 لمعادلة الأخطاء المقدرة منخفضا. والعكس في حالة وجود أثر *ARCH* ($\gamma_1 \neq 0$)، حيث يكون معامل التحديد مرتفعا نسبيا. وتستخدم إحصائية مضاعف لاقرانج LM ($LM = T \times R^2$) في هذا الصدد للاستدلال على معنوية المعلمة γ_1 (السواعي، 2011: 223 – 226).

٤ _ ٢ _ ١ : اختبارات الاستقرارية (اختبارات جذر الوحدة) :

تتضمن اختبارات الاستقرارية فحصا لمدى وجود جذر أو جذور للوحدة في سلسلة التغيرات السعرية لمؤشرات الأسواق المدروسة خلال فترة الدراسة. ويمكن الاستعانة باختبار ديكي – فولر الموسع Augmented Dickey – Fuller Test (1979)، واختباري Philips – Peron Test (1988) و KPSS (1992) (Kwiatkowski, Phillips, Schmidt and Shin) لتحقيق هذا الغرض. وتم الاعتماد – لاعتبارات إحصائية – على نموذج السير العشوائي لاختبار ADF مع الثابت للتحقق من استقرارية سلاسل المؤشرات لأسواق كل من الكويت، قطر ومسقط، بينما تم اعتماد نموذج السير العشوائي البسيط لـ (ADF) دون ثابت ودون متجه زمني في بقية الأسواق لاختبار استقرارية سلاسل مؤشراتها في المستوى وعند الفرق الأول. وتتخذ معادلتي النموذجين على التوالي الشكل التالي:

$$\Delta LnP_t = \mu + \alpha_1 LnP_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \delta \Delta LnP_{t-j} + \varepsilon_t \ldots (1)$$

$$\Delta LnP_t = \alpha_1 LnP_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \delta \Delta LnP_{t-j} + \varepsilon_t \ldots \quad (2)$$

حيث يمثل LnP_t لوغاريتم مؤشر السعر في الفترة t، ولوغاريتم مؤشر السعر في الفترة t-1، و δ_j ضجيج أبيض ذو متوسط وتباين معدومين. في حين يشير K إلى درجة التأخير المثلى للوغاريتم مؤشر السعر. ويمكن تحديدها آليا بواسطة أحد معايير المعلومة لأكايك (AIC) وشوارز و Bartlett Kernel. أما الفرق الأول للوغاريتم (مؤشر السعر) $(\Delta \ln P_t)$ فيرمز إلى العائد الحالي لمؤشر السعر.

ويأخذ النموذج الثاني لاختبار PP الصيغة التالية:

$$LnP_t = \mu + \alpha_1 LnP_{t-1} + \upsilon_t \ldots (3)$$

$$LnP_t = \alpha_1 LnP_{t-1} + \upsilon_t \ldots \quad (4)$$

حيث vt خطأ عشوائي مرتبط تسلسليا.

ومن المتـــوقع تحت فرضية السير العشوائـــي للتغيرات السعرية للمؤشرات، أن ينتفي وجه العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل، في خطوة تعكس كفاءة البورصات المدروسة ضمن الصيغـــة الضعيفة. ومن المعادلتين (١؛ ٢) و(٣؛ ٤) ، يمكن التأكد من صحة فرضية العدم لاختباري ADF وPP بفحص معنوية المعامل (at) للوغاريتم مؤشـــر السعر LnP_{t-1} في المستوى وعند الفرق الأول، بـــاعتماد طريقة المربعات الصغرى. وفي كلتا الحالتين، يمكن صياغة فرضية الاختبار على النحو الآتي:

فرضية العدم (***H0***) : لا تتسم السلاسل الزمنية لمؤشرات الأسعار وعوائدها اليومية في البورصات الخليجية بالاستقرارية خلال فترة الدراسة، أي:

$$\begin{cases} H_{0(ADF)} : \alpha_1 = 0 \\ H_{0(PP)} : \alpha_1 = 1 \end{cases}$$

ويحيل قبـــول هذه الفرضية إلى الاقتناع بـــوجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية لمؤشرات الأسعار وعوائدها اليومية، مما يعني اتباعها للحركة العشوائية، ومن ثم اتصاف البورصات المدروسة بالكفاءة من الشكل الضعيف.

الفرضية البديلة (***H1***) : تتسم السلاسل الزمنية لمؤشرات الأسعار وعوائدها اليومية في البورصات الخليجية بالاستقرارية خلال فترة الدراسة، أي:

$$\begin{cases} H_{1(ADF)} : \alpha_1 \neq 0 \\ H_{1(PP)} : \alpha_1 \neq 1 \end{cases}$$

ويشير قبول هذه الفرضية ورفض فرضية العدم، إلى عدم وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية لمؤشرات الأسعـــار وعوائدها اليومية، ممـــا يدل على عدم اتباعها للحركة العشوائية، ومن ثم عدم كفاءة البورصات المدروسة ضمن الصيغة الضعيفة.

وكقاعدة، إذا تـــبين من النتائج أن قيمة t المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة (قيم (Mackinnon (1996)) لاختباري ADF وPP عنـــد مستوى معنوية ٥%، فعندئذ

ينبغي قبول فرضية عدم استقرارية سلاسل مؤشرات الأسعار وعوائدها لوجود جذر الوحدة. ويدل ذلك علـــى صحة فرضية كفاءة الأســـواق المدروسة ضمن الصيغة الضعيفة. وتتأكد النتائج أكثر إذا جاءت نتائج الاختبارين *ADF* و *PP* متوافقة*.

٤ _ ٢ _ ٢ : اختبار الارتباط الذاتـــي :

لاختبار فرضية السير العشوائي للتغيرات السعرية لمؤشر السعر(العوائد)، فإن ذلك يقتضي اختبار مدى انعدام أحد معاملات الارتباط الذاتي بين سلسلة العوائد الحالـــية لمؤشر السعر والعوائد لفترات مـــاضية، أو اختلافه معنويا عن الصفر عند مختلف درجات التأخير المعتمدة (L=1,…,6)، ويجرى اختبار الارتباط الذاتي على قاعدة التحقق من مصداقية إحدى الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: تـــتبع سلسلة عوائد المؤشرات لـــلبورصات الخليجية نموذج السير العشوائي. أي:

$$H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \cdots = \rho_6 = 0$$

الفرضية البديلة: لا تتبع سلسلة عوائد المؤشرات للبورصات الخليجية نموذج السير العشوائي. أي:

$$H_1 : \exists\ \rho_i \neq 0;\ i = 1,2,...6$$

وتشكل إحصائية Q قاعدة لاتخاذ قرار رفض أو قبول الفرضية العدمية، حيث يمكن رفض فرضيـــة عدم وجود الارتباط الذاتي بين القيـــم الحالية والقيم الماضية لسلسلـــة العوائد اليومية إذا كانت القيمة المحـــسوبة لإحصائية Q أكبر من القيمة الجدولية لإحصائية كاي مربع عند مستوى معنوية ٥%. ويعتبر ذلك بمثابة رفض

* لتأكيد النتائج تمت الاستعانة باختبار *KPSS (1992)* الممثل بالنموذج المولد بالسيرورة: $P_t = \xi t + r_t + \zeta_t$. حيث: $r_t = r_{t-1} + \varepsilon_t$. وكحالة خاصة، تكون السلسلة تحت فرضية العدم مستقرة حول المستوى إذا كان المعامل ξ معدوما. وتشتمل قاعد القرار على رفض فرضية العدم – التي تنص على استقرارية السلسلة لصالح الفرضية البديلة – إذا كانت إحصائية مضاعف لاقرانج *LM* أكبر من القيمة الحرجة لاختبار *KPSS*.

ضـــمني لفرضية السير العشوائي للتغيرات السعرية لمؤشر السعر (العوائد). ويستفاد أيضا من الاحتمال الموافق لإحصائية Q المساوي أو المقترب من الصفر في دعم هذا الإثبات، والعكس صحيح.

٤ _ ٢ _ ٣ : اختبار القدرة التنبؤية بالعوائد :

إلى جانب الاختبـــارات القياسية السابقة، يوفـــر الاختبار القائم على تقدير المعادلة التنبؤية بعوائد المؤشرات إثباتا لمدى صحة الصيغة الضعيفة لفرضية السوق الكفأة، ومن ثم إمكانية التنبؤ بالعائد من عدمها*. ويجرى الاختبار من خلال بنية من العوائد الحاليـــة والماضية المولدة بنموذج الانحـــدار الذاتي من الرتبة الخامسة، والمعطى بالشكل الآتي:

$$\Delta LnP_t = \mu + \sum_{j=1}^{5} \delta_j \Delta LnP_{t-j} + \varepsilon_t \cdots (5)$$

حيث يرمز ($\Delta \ln P_t$) إلى العائد Rit على المؤشر في اليوم الحالي t، وδ_j معاملات النموذج، وu ثابت.

ومن خلال اختبار معنوية المعلمـــات للنموذج السابق، يتحقق نموذج السير العشوائي عندمـــا تكون معاملات النموذج δ_j في مجملها غير معنوية إحصائيا من منظور إحصائية F، وبناءً على الفرضيتين التاليتين:

فرضيـــة العدم: معاملات معـــادلة الانحدار الذاتي AR (5) لعـــوائد مؤشرات البورصات الخليجية غير دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية ٥%. أي:

$$H_0 = \delta_1 = \delta_2 = \cdots \delta_5 = 0$$

الفرضية البديلة: معاملات معادلة الانحدار الذاتي AR (5) لعوائد مؤشرات البورصات الخليجية دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية ٥ %. أي:

$$H_1 = \delta_i \neq 0;\ i = 1,2...5$$

* تم حساب العوائد اليومية *Rit* للمؤشرات باستخدام اللوغاريتم الطبيعي للبيانات وفقا للمعادلة أدناه، حيث يشير $\ln P_{it}$ إلى لوغاريتم مؤشر السعر i عند اللحظة t: $R_{it} = (\ln P_{it} - \ln P_{it-1}) * 100$

٥ _ الخصائص الإحصائية الوصفية لعوائد المؤشرات اليومية للبورصات الخليجية:

شهدت مؤشرات الأسعار للبورصات الخليجية، كما هو مبين في الشكل (م _ ١) والجدول (م _ ٢)، تذبذبا ملحـــوظا خلال فترة الدراسة، متميزة بارتفاع حاد ومتصاعد خلال الفترة الجزئية الأولى (٢٠٠٣ - ٢٠٠٥)، التي توصف على أنها فترة رواج في نشاط الأسواق المالية الخليجيـــة، تليها فترة انخفاضات متفاوتة الشدة من سوق لأخرى خلال الفترة الجـــزئية الثانية (٢٠٠٦ - ٢٠١٢)، على خلفية الاضطرابات والأزمات الاقتصـــادية والمالية، والأحداث السياسية الإقليمية والعالمية. ويجسد اتجاه التغيرات السعـــرية نحو الزيادة تارة والانخفاض تارة أخرى حالة من عدم استقرار سلاسل مؤشرات الأسعار.

أما ثاني ملمح يمكن رصده حول هذه الأشكال، فهو تحرك المؤشرات بصفة مختلفة نسبيا عن بعضها خلال الفترة الأولى (٢٠٠٣ - ٢٠٠٥)، وتناغم حركاتها خلال الفترة الثـــانية (٢٠٠٦ - ٢٠١٢)، حيث شهدت كافـــة مؤشرات العينة خـــلال السنتين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ منحى نزوليا، واســـتمرت التراجعات إلى غاية العام ٢٠١٠، حيث استهلـــت المؤشرات مرحلة التعـــافي والصعود بعد فترة من التبادل الهادئ. وقد تسيدت السوق السعودية الاتجاه الصعودي في أسواق المنطقة. وعلى مستـــوى المجموعة، يمكن مشـــاهدة التناغم الكبـــير في حركة المؤشرات الخليجـــية، ومن الواضح أن هذا التناغم (عـــدا بعض الخصوصيات التي ترجع إلى طبيعة تفاعل كل مؤشر مع المعطيات المحلية والدولية) ويفسر العلاقات الاقتصادية بين أسواق وبلدان العينة.

وعلى صعيـــد آخر، يظهر الشكل (م -٢) الذي يـــستعرض سلوك العوائد اليومـــية، جانبا من الـــتذبذب الحاد في قيمـــها، وبخاصة خلال سنتي ٢٠٠٨ _ ٢٠٠٩. وقبل هذه الفترة حققت المؤشرات عوائد إيجابية قبل أن تتراجع بحلول عام

٢٠٠٨ متأثرة بإسقاطات الأزمة المالية العالمية، وما أعقبها من ارتدادات عنيفة مست كافة أسواق المـــال العالمية، قبل أن تعـــاود الارتفاع بعد عام ٢٠١٠ مع رواج مؤشرات عن انتعاش اقتصادات الأزمة.

وكما يبـــدو من الجدول (م – ١)، فقد استحوذ مؤشـــر بورصة قطر على متـــوسط العائد الأعلى بنحو ٠,٠٥٢٣%، فيمـــا كان متوسط العائد الأدنى من نصيب مؤشر بورصة البحـــرين بنحو ٠,٠٠٠٩٦%. وتراوح العائد الأقصى في هـــذه البورصات بين حدي ٣,٦١٣% (الـــبحرين) و١٠,٢١٩% (دبي)، بينما تراوح العائد الأدنى بين حدي – ٤٧,٣١٢% (دبي) و– ٣,٨٧٤% (الكويت). وتبقى البورصـــات الخليجية متميزة بتحقيقها لأعلى العوائد على المستوى الدولي، ممّا يجعل منها وجهة المستثمرين الدوليين الباحثين عن فرص لتنويع محافظهم.

غير أن تذبذب العوائد اليومية للـــمؤشرات محسوبا بالانحراف المعياري ظل مرتفعا في العموم، مما يؤشر إلى ارتفاع درجة تقلب العوائد ومن ثم شدة المخاطرة الكلية في البـــورصات الخليجية، إذ أنها مـــقابل تحقيقها لعوائـــد مرتفعة، تواجه مســـتويات مخاطرة عالية (تذبذب عائـــد المؤشر). ويبدو ذلك منطقيا، باعتبار أن الاستثمار المرتفع العائد يترافق عادة مع درجة المخاطرة العالية.

وفي هذا السياق، تـــراوحت مستويات المخاطرة بين مستويي ٠,٦٠٨٤٣٤ و١,٩٧٧٨، مما يدل على عـــدم تماثل درجة تذبذب عـــوائد المؤشرات. ووفقا للإحصائيات، تعتبر بورصة دبي (١,٩٧٧٨) أكبر البـــورصات الخليجية تذبذبا، تليهـــا الســـعوديـــة (١,٧١٧٣٦٨)، فقـــطر (١,٥٢٥٩٤٤)، وأبـــو ظبي (١,١٩٠٥٦٢). ويشير ذلك إلى أن الاستـــثمار في هذه البورصات معرض أكثر للمخاطرة. ومن الطبيعي أن يكون ذلك مترافقا مع تحقيق هذه البورصات لمعدلات عائد عالية نسبيا. وتتوافق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسات سابقة خلصت

إلى القول بتميز العائد في البورصات الناشئة والنامية بتذبذب شديد. في المقابل، تتعرض البورصة البحرينية لدرجة مخاطرة أدنى بتسجيلها لمستوى انحراف معياري متدنٍ (٠,٦٠٨٤٣٤)، متبوعة بكل من الكويت (٠,٨٢٦٣٦٧) ومسقط (١,١٣٨٣٧٩). ومع ذلك فإن تناسبية معدل العائد مع درجة المخاطرة لم تمنع من تسجيل حالات شاذة في تسعير المخاطرة، مثلما هو الحال في بورصتي دبي والبحرين.

وتخضع المفاضلة بين وجهات الاستثمار في البورصات الخليجية للاستراتيجيات الاستثمارية للمستثمرين، ولحسابات الربح والمخاطرة قياسا بمعاملات الاختلاف (المخاطرة المقابلة لوحدة واحدة من العائد)، ونسب شارب Sharpe Ratio التي تقيس العائد المقابل لكل وحدة واحدة من المخاطرة. وانطلاقا من الجدول (م ــ ٢)، يتضح أن البورصات الخليجية (وبدرجة أقل بورصة دبي) من أكبر البورصات جاذبية للاستثمار المالي قياسا بمؤشر معامل الاختلاف ونسبة شارب. ومن هذا المنظور ، يمكن أن توفر البورصات الخليجية فرصا واعدة للمستثمرين الدوليين الباحثين عن إمكانيات الاستفادة من فرص التنويع. وسيكون من المناسب توجيه أنظار المستثمرين إلى ترتيب البورصات المحققة لأعلى نسبة Sharpe . وبحسب هذا المعيار (انظر الجدول (م ــ ٢)، تعد البورصات المتصدرة للمراتب الأولى من أكفأ المحافظ، حيث أنها تحقق عائدا أكبر مقابل كل وحدة واحدة من المخاطرة. ويتعلق الأمر بكل من بورصة مسقط ، تليها البورصة الكويتية ، ثم البورصة القطرية ، متبوعة بالسعودية ، ثم أبوظبي فدبي والبحرين.

ومن أجل اختبار طبيعة توزيع سلاسل العوائد اليومية، تقدم الخواص الإحصائية للوغاريتم العوائد وصفا شاملا وسريعا لذلك. وفي قراءة لبيانات الجدول (م ــ ١) الخاصة بعمودي الالتواء والتفلطح، يتبين أن توزيعات العوائد

اليومية لمؤشرات بورصات العينة ملتوية ومتمركزة جهة اليسار في صورة تشير إلى وجود احتمـــال كبير للحصول على عوائد منخـــفضة. كما يتضح من توزيعات العوائد لكافة الأسواق وجود تفلطح كبير Leptokurtic وموجب في توزيعات قيم العوائـــد، ويدل ذلك على وجود أطراف سميكـــة جهة اليمين، مع قمم حادة في توزيعات العوائد. وهو ما يعني انحراف سلاسل العوائد في البورصات الخليجية عن قـــانون التوزيع الطبيعي، الذي يساوي معامل التوائه وتفلطحه القيمتين (٠) و(٣) على التوالي.

وبالتوازي مع ذلك، أكدت نتائج اختبار جارك بيرا على عدم اتباع العوائد في كل البورصات المدروسة للتوزيع الطبـــيعي، طالما أن فرضية العدم التي تقضي باتباع العوائد اليومية لكافة المؤشرات للتوزيع الطبيعي مرفوضة عند مستوى معنوية ٥ %، فقيمة الاحتمال لإحصائية الاختبار المتوافقة مع كل بورصة معدومة.

كما يتبين من اختبار أثر *ARCH (1)* في الجدول (م ــ ١) وجود تذبذب عالٍ في سلاسل عوائد المؤشرات واعتمادية غير خطـــية، وبالتالي حالة من عدم ثبات تباين الخطأ من الدرجة الأولى. فإحصائية مضاعف لاقرانج *LM* عند التأخير الأول هي ذات دلالة إحصائية عنـــد مستوى معنوية ٥ %. وتـــؤكد قيمة الاحتمال المعدومة للاختبار *ARCH (1)* صحة ذلك . ويـــستثنى من ذلك بورصة دبي التي كشف فيها اختبار *ARCH (1)* عن نتائج تؤكد صحة فرضية عدم وجود أثر لتباين الخطـــأ في عوائد مؤشرها، إذ جاءت قـــيمة إحصائية الاختبار *LM (0.439052)* وإحصائية F و t ذات دلالة إحصائية غير معنوية عند مستوى ٥%.

٦ _ تحليل نتائج الدراسة القياسية للاتجاهات العشوائية للتغيرات السعرية لمؤشرات البورصات الخليجية :

٦ _ ١ : اختبارات الاستقرارية :

تستعرض الجداول (م ــ ٣، ٤ و٥) على التوالي نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمؤشرات الأسعار في المستوى وعند الفرق الأول. وقد تبين من فحص البنية العشوائية (التصادفية) للوغاريتم المؤشرات اليومية لكافة البورصات خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠١٢، وباستعمال الاختبارات الثلاثة *ADF* و*PP* و *KPSS* مع وجود الثابت وبدونه، أن كل السلاسل الزمنية للمؤشرات الواردة في الجدول (م _ ٣) تحتوي على اتجاهات عشوائية غير مستقرة، مما يعزز القناعة بصحة فرضية عدم استقراريتها في المستوى، لاحتوائها على جذر الوحدة، حسبما تؤكده إحصائية *t* و *LM*، اللتان تفوق قيمهما المحسوبة نظيرتيهما الحرجة عند مستوى معنوية ٥%. ويعني ذلك ضمنيا أن الصدمات السعرية في مؤشرات هذه الأسواق لها طابع الديمومة والاستمرارية، وبالتالي عدم قابليتها للتنبؤ في المدى الطويل.

ويحيل ما سبق للاقتناع بصحة فرضية كفاءة الأسواق الخليجية ضمن الصيغة الضعيفة، بما يؤكد أنها تتعامل بكفاءة في استيعاب المعلومات التاريخية ذات الصلة، وبشكل لا يتيح للمستثمرين مجالا لتطوير قواعد مربحة للتداول، ومن ثم تحقيق عوائد إضافية باستخدام المعلومات التاريخية المتاحة عن مؤشرات الأسعار للأسواق المستكشفة. ويكشف ذلك عن جزئيتين: الأولى، وتمس الجانب الأكاديمي، حيث أن النتائج التطبيقية تتماشى مع نتائج الدراسات التطبيقية السابقة (Gandhi et al. (1980), El-Erian & Kumar (1995), Butler & Malaikah (1992), Al-loughani (1995), Dahel & Laabas (1999), Abraham et al. (2002), Squalli (2006) في

تأكيدها لكفاءة البورصات المذكــورة. أما الجزئية الثانية وتخص الجانب العملي، وهو اتجاه البــورصات الخليجية ذات الكفاءة (السعودية، البحرين، دبي، أبو ظبي) نحو تعزيز موقفها التنــافسي على خريطة التمويل الدولية. ويظهر ذلك من خلال حزمة الإصلاحات المنتهجة في سياق عصرنة أسواقها المالية خلال فترة الدراسة.

وفيما يتعلق ببقية البورصات (الكويت، قطر ومسقط) المشار إليها في الجدول (م _ ٤)، فقــد دلت نتائج الاختبارات القيــاسية لــADF وPP عن استقرارية مؤشراتهــا في المستوى، وهي إشــارة واضحة إلى عدم كفاءتهــا ضمن الصيغة الضعيفة، ممــا يدعو لاستنتاج حقيقة الضعف البنيوي الملازم لأدائها، الذي يتجلى في غيــاب مقومات التغذيــة الرجعية المحفزة للأسعــار على الاستيعاب الدوري للمعلومات التاريخيــة، وعكسها في وقت مناسب. ولا شك أن هذا الواقع، يحفز جمهور المــتداولين على البحث عن قواعد لتداول الأسهم بما يفضي لتحقيق عوائد تفــوق عوائد السوق، باستغلالهم للمعلومــات التاريخية وحالات التسعير الخاطئ لبعض المنتجات المــالية. يحدث ذلك رغم أن الأجهزة الإدارية للأسواق المذكورة شهدت محطات هامــة على مسار التحديث، منــذ تبنيها لعدد من الإصلاحات الرامية لتعزيز كفاءتها المعلوماتية واستكمال بناها التشريعية والتنظيمية.

وبــالتوازي مع ما سبق، يتضح من نمــذجة الفروق الأولى لسلاسل المؤشرات اليــومية للبــورصات المحددة في الجــدول (م _ ٥)، أن كل قيم إحصــائية t في الاختبارينADF وPP هي أقل من قيمها الحرجة عند مستوى معنوية ٥ %، مما يدعو إلى رفض فــرضية وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية لعوائد المؤشرات (ΔPt)، وبالتالي استقــرارية كل سلاسل مؤشرات الأسعــار في الفروق الأولى. وطالما أن سلاسل العوائد مستقرة، فهي سيرورات عشوائية متكاملة من الدرجة I(0)، مما يعني أنها نماذج لسيرورات عشوائية غير مــستقرة. وعلى هذا الأساس، يتضح عدم كفاء الأسواق المدروسة ضمن الصيغة الضعيفة وعند الفروق الأولى (سلاسل العوائد).

وإذا كانت نتائج اختبـــاري *ADF* و*PP* قد دلت على وجود توافق بينهما في اختبارات الاستقرارية في الفروق الأولى، فإن اختبار *KPSS* قد شذ عن هذا التوافق بتسجيله لحالات فاقت فيها قيم إحصائية LM قـــيمها الحرجة عند مستوى معنوية ٥%. ويتعلق الأمر ببورصة السعودية، البحرين، دبي وأبوظبي. ويرسم ذلك الادعاء بكفاءة هذه البورصات من الشكل الضعيف عند الفروق الأولى لسلاسل المؤشرات. ولا يؤثر هذا الاخـــتلاف على مصداقية النتائج، طالما أن الاعتداد يكون للاختبارين الأساسيين *ADF* و*PP* .

٦ ـ ٢ : اختبار الارتباط الذاتي لعوائد المؤشرات اليومية للبورصات الخليجية:

تشير معاملات دالـــة الارتباط الذاتي الواردة في الجدول (م ـ ٦) إلى وجود ارتباط ذاتي قوي وموجـــب عند التأخير الأول في قيم عوائـــد المؤشرات اليومية للبورصات الخليجيـــة، باستثناء بورصة دبي. ولا شك أن النمط المتماثل لمعاملات الارتباط الذاتي في هذه البورصات هو حالة مناقضة لفرضية الأسواق المالية الكفأة، طالما أن ذلك يعني إمكانية التنبؤ بالعوائد على المدى القصير. وتبين الإشارة الموجبة لمعاملات الارتباط الذاتي ميل العوائد اليومية المتتالية في الأسواق المذكورة للتغير في نفس الاتجاه. إذ أن العـــائد في اليوم الحالي يكون متبـــوعا عادة بارتفاع في قيمته خلال الأيام القليلة التالية، والعكس صحيح في حالة انخفاض العائد.

وتظهر معاملات الارتبـــاط الذاتي الواقعة بين درجتي التأخير الثانية والعاشرة دلائل عن تلاشـــى قيم الارتباط الذاتي في سلاسل الـــعوائد اليومـــية في مجموعة البورصات المذكورة آنفا، حتى تبدو ضعيفة ومقتربة من الصفر. ويتزامن ذلك مع تسجيـــل حالات متكررة بشكل ملحوظ لارتباطـــات سالبة في السلاسل الزمنية للعوائـــد، بدءاً من التأخير الثاني، مما ينم عن سلـــوك العوائد لظاهرة الارتداد نحو المتوسط. ويلمح كذلك انخفاض درجة الارتـــباط الذاتي في البورصات المذكورة

بشكل سريع، مـــن قيمة مرتفعة خلال التأخير الأول إلى قيم أقل منها مباشرة بعد التأخير الــثاني إلى سرعة تناقص الارتباطات الــذاتية بين سلاسل العوائد اليومية، ويكشف ذلك عن حقيقــة أن ارتداد العوائد الــيومية للمــؤشرات المعنية إلى متوسطاتها بعد أية صدمة في منظومة الأسعار لا يستغرق وقتا طويلا.

ويعتمــد الحكم على معنوية معاملات دالــة الارتباط الذاتي بين قيم العوائد اليومية انطلاقــا من إحصائية Q. وبما أن قــيمة هذه الأخيرة بالنــسبة لبورصة السعودية والبحرين والكويت وقطر وأبو ظبي وعمان هي أكبر من إحصائية كاي مربع الجــدولية $\left((\chi^2)_h^{1-\alpha}\right)$ عند جميع التأخيرات ومــستوى المعنوية ٥%، فيمكن رفض فرضية عدم وجــود الارتباط الذاتي بين عوائدها. والشيء ذاته تؤكده قيمة الاحتمال لإحصائية الاختبار، التي جاءت أقل من مستوى المعنوية، مما يفتح الباب واسعا للاســتنتاج بعدم اتباع سلاسل العوائد اليــومية في البورصات المشار إليها لفرضية السير العشوائي.

وبالعودة إلى بيانات الجــدول السابق، تكشف الدلائل عن وجود ارتباط ذاتي غير دال إحصائيا عند مستوى المعنوية ٥ % في قيم العوائد اليومية لبورصة دبي (حتى التأخير الرابع)، مشيرة في الوقت ذاته إلى اتباع عــوائدها لنموذج السير العشوائي. وتؤكد ذلــك القيمة المتواضعة لإحصائية Q وقيمتها الاحتمالية التي تقل عن مستوى المعنوية ٥%. ويعــد ذلك بمثابة تأييد لفــرضية عدم وجود ارتباط ذاتي في سلاسل العوائــد، كما يسيغ القول باستحــالة أو صعوبة التنبؤ بــالعوائد في هذه البورصة بالاعتماد على سلاسل العوائد التاريخية، نظرا لاستقلاليتها عن قيمها الحالية.

٦ _ ٣ : اختبار إمكانية التنبؤ بالعوائد بتقدير معادلات الانحدار الذاتي للعوائد:

تظهر الــنتائج الملخصة في الجدول (م _ ٧) تقــديرات معلمات النموذج لخمس فترات ســابقة، مرفقة بمعاملات التحديد R^2 وقيم إحصائيتي t و F . ومن

المعروف أنه تحت فرضية العدم للحركة العشوائية، تكون معلمات نموذج الانحدار الذاتي للعوائد غير معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية معين. غير أنه عند مستوى معنوية ٥% جاءت القيم المحسوبة لإحصائية F أكبر من القيم الحرجة لذات الإحصائية في كافة البورصات المدروسة، مما يعني رفض فرضية معنوية بعضها عند بعض فترات التأخير. فعلى ضوء إحصائية t، جاءت معلمات النماذج معنوية عند التأخير اليومي الأول في السعودية، البحرين، الكويت، قطر، أبوظبي وعمان، مما يدل على وجود علاقة قوية بين العوائد اليومية الحالية وعوائد اليوم السابق في هذه البورصات. ويعني ذلك في المحصلة إمكانية التنبؤ على المدى القصير بالعوائد في البورصات المذكورة بالاعتماد على سلاسل العوائد الماضية بدرجة موثوقية عالية وبنسبة ٩٥%. أما بورصة دبي، فإن التنبؤ فيها بالعوائد ممكن لكن عند مستويات ضعيفة، حيث تشير معنوية المعلمات في هذه البورصة إلى وجود علاقة بين العائد الحالي ونظيره عند فترات تباطؤ متأخرة زمنيا. وتتناغم هذه النتائج مع تلك المحصل عليها من خلال إحصائية Q، التي كشفت عن ارتباط ذاتي ضعيف وغير دال إحصائيا في سلاسل العوائد اليومية.

وقد انعكس الوضع المشار إليه على معاملات التحديد للنموذج المعتمد. فالبورصات التي كانت معلماتها معنوية عند درجة التأخير الأولى، ظلت معاملات تحديدها مرتفعة نسبيا، في إشارة واضحة إلى القوة التفسيرية للعوائد السابقة في إقرار التغيرات الحاصلة في العوائد الحالية. وقد تراوحت هذه المعاملات ما بين ٠,٠١٠٠١ (السعودية) و٠,٠٨٣٣ (أبو ظبي).

خاتمـــة :

هـــدفت الدراسة في مجملها إلى اســـتكشاف الخصائص العـــشوائية لسلوك مؤشرات الأسعار اليومية، والبحث عن إمكانيات التنبؤ بالعوائد في أسواق الأوراق المالية الخليجية، وهـــذا ضمن مسعى عام لتكوين صورة واضحة ودقيقة عن مدى كفاءة الأسواق المدروسة ضمن الصيغة الضعيفة المتسقة مع فرضية السير العشوائي للتغيرات السعرية.

وتحقيقا لهذا الهدف، تم استخدام بيانات يومية عن مؤشرات الأسعار لأسواق العينة للفترة ٢٠٠٣ – ٢٠١٢. وقد وظفت الأساليب الإحصائية القياسية لدراسة السلاسل الزمنية، على غرار اختبـــار جارك بيرا، واختبارات الاستقرارية لديكي فولر وفيليبس بيرون، ودوال الارتباط الذاتي، ونماذج الانحدار الذاتي لخمس فترات تأخير. وتتلخص أهم النتائج المتحصل عليها فيما يلي:

- الارتفاع النسبي لمتوسطات العوائد في الأسواق المالية الخليجية، غير أن تذبذب العوائد اليومية للمؤشرات محسوبـــا بالانحراف المعياري كان مرتفعا، مما يؤشر على ارتفاع درجة تقلب العـــوائد ومن ثم شدة المخاطرة الكلية لهذه الأسواق. فمقابل تحقيقها لعوائـــد مرتفعة، تتعرض لدرجة مخاطـــرة عالية (تذبذب عائد المؤشر حول متوسطه). ويبدو ذلك منطقيا، حيث يترافق عادة الاستثمار المالي مرتفع العائد مع درجة المخاطرة العالية.
- يوضح اختبار أثر ARCH (1) والأشكال وجود تذبذب عالٍ في سلاسل عوائد المؤشرات واعتمادية غير خطية، وبالـــتالي حالة من عدم ثبات تباين الخطأ من الدرجة الأولى، هذا مع استثناء سوق دبي.
- تبين من فحص البنية العشوائية للوغاريتم المؤشرات اليومية للبورصات الخليجية، باســـتعمال اختبارات الاستقـــرارية (ADF، PP،KPSS) ، مع وجود الثابت

وبـــدونه ، أن السلاسل الزمنية لمؤشرات الأسواق المـــدروسة (باستثناء بورصة الكويت، قطـــر ومسقط) غير مستقرة في المستـــوى، لاحتوائها على اتجاهات عشـــوائية من نوع Difference Stationary (DS) غـــير أنها تؤول للاستقرار بأخذ فروقـــاتها الأولى. وبذلك يتضح أن تلك الأسواق تـــتمتع عند المستوى بالـــكفاءة من الصيغة الضعيفة، إلا أنها تفـــقد هذه الخاصية عند الفروق الأولى لمؤشراتها. ويتوقع أن يتيح هذا الوضع للمســـتثمرين مجالا لتطوير قواعد مربحة للمتاجرة، ومن ثم تحقيق عوائد إضافية باستخدام المعلومات التاريخية المتاحة عن التغيرات السعرية للأسواق المستكشفة.

- أكدت نتائج اختبار جارك بيرا على عدم اتباع سلاسل العوائد في البورصات المـــدروسة للتوزيع الـــطبيعي. وبالتـــوازي مع ذلك، أشارت معاملات دوال الارتباط الذاتي إلى وجود ارتباط ذاتي قوي وموجب عند التأخير الأول في قيم العوائد اليومية لمؤشرات البورصات الخليجية (عدا بورصة دبي). ويكشف ذلك عـــن حقيقة عدم اتباع سلاسل العـــوائد اليومية في جـــل البورصات الخليجية لفرضية السير العشوائي.
- وجود علاقـــة قوية بين العوائد الـــيومية الحالية وعـــوائد اليوم السابق في جل البورصات الخليجية (باستثناء بورصة دبي). ويعني ذلك في المحصلة إمكانية التنبؤ على المدى القصير بالعوائد في هذه البورصات، بالاعتماد على سلاسل العوائد الماضية، وبدرجة ثقة عالية تضاهي نسبة ٩٥%. أما بورصة دبي، فإن التنبؤ فيها بـــالعوائد ممكن لكن بدرجـــة ضعيفة، حيث تشير معنـــوية المعلمات لنموذج الانحدار الذاتي لعوائد هـــذه البورصة إلى وجود علاقة بين العائد الحالي ونظيره عند فترات تباطؤ متأخرة.

وخلاصة القــول : يتبين مما سبق أن مؤشرات الأسعــار اليومية للبورصات الخليجية تسلك اتجاهات عشــوائية مع نزوعها نحو وضع الكفاءة المعلوماتية ذات الشكل الضعــيف، إلا أن عوائدها تحيد عن هذا النمــط، مبدية نوعا من الحركة المــستقرة القابلة للتنبــؤ. وتبقى هذه النتائج أوليــة، في انتظار مزيد من البحث، لتأكيدها على ضوء المستجدات التــشريعية والمؤسساتية والتقنية الحاصلة في البيئة المــالية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيــة، لتكون بذلك مرجعا في تطوير بورصات المنطقة، واستراتيجيات الاستثمار فيها. وقد يحسن في هذا الصدد، مراعاة عدد من الموضــوعات الهامة، على غرار الإفصاح والإعلام المالي ودوره في تحسين الكفاءة المعلوماتيــة، التذبذب الحاد في العوائــد، التحليل الفني للأسعار وقواعد المتاجرة في الــبورصات الخليجية، اتجاهات التكــامل المالي واستراتيجيات التنويع الاستثماري في البورصات الخليجية.

المراجـــع

أولا : المراجع باللغة العربية:

١. السواعي، خـــالد محمد. أساسيات الاقتـــصاد القياسي باستخدام Eviews، الأردن: دائرة المكتبة الوطنية، ٢٠١١.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :

2. Abraham, A., J. Fazal and A. Sulaiman. "Testing the Random Walk Behaviour and Efficiency of the Gulf Stock Markets", Financial Review, 37:3 (2002): 469-480.
3. Al-Ajmi, J. and N. al-Saleh. "Weak-form Efficiency in the Saudi Stock Market", International Research Journal of Finance and Economics, 87 (2012): 192 -211.
4. Al-Jafari, M. K. and H. Abdulkadhim. "Variance Ratio Test and Weak-Form Efficiency of Bahrain Bourse", International Research Journal of Finance and Economics, ISSN 1450-2887, Issue 88(2012): 94 – 101.
5. Al-Loughani, N. E. "Random Walk in thinly traded Stock Markets: the Case of Kuwait", Arab Journal of Administration Science, 3 (1995): 189-209.
6. ----------, and D. Chappell. "On the Validity of the Weak-form Efficient Markets Hypothesis applied to the London Stock Exchange", Applied Financial Economics, Vol. 7(1997): 173-176.
7. Azab, B. I. "The Performance of the Egyptian Stock Market," the University of Birmingham, the Birmingham Business School (September 2002).
8. Bachelier, L. Théorie de la Spéculation, Thèse de Doctorat Soutenue et Publiée dans l'Annales Scientifiques de l'E. N. S., 3e Série, Tome 17 (1900). www. numdam.org/item?id=ASENS-1900-3-17-21-0.
9. Bourbonnais, R. and M. Terraza. Analyse des Séries Temporelles, 3emeEdition, Paris: Dunod, 2010.
10. Butler, K. C. and S. Malaikah. "Efficiency and Inefficiency in thinly traded Stock Markets: Kuwait and Saudi Arabia", Journal of Banking and Finance, 16 (1992): 197-210.
11. Cowles, A."Can Stock Market Forecasters Forecast?", Econometrica 1 (1933): 309–324.
12. Dahel, R. and B. Laabas. "The Behavior of Stock Prices in the GCC Markets", Journal of Development &Economic Policies, 1(1999): 89 – 105.
13. Dickey, D. A. and W. A. Fuller. "Distributions of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root", Journal of the American Statistical Association, Vol. 74, No. 366 (1979): 427-431.

14. Dimson, E. and M. Mussavian. "A Brief History of Market Efficiency", European Financial Review, Vol.4, No. 1(March 1998): 91-193.
15. Elbarghouthi S., M. Yassin and A. Qasim. "Is Amman Stock Exchange an Efficient Market", Journal of International Business Research, Vol. 5, No. 1, (January 2012): 140 – 156.
16. El-Erian, M. and M. Kumar. "Emerging Equity Markets in Middle Eastern Countries", IMF Staff Paper, No. 42(1995): 313-343.
17. Fama, E. "Efficient Capital Markets: A Review of Theory and Empirical Work", Journal of Finance, Vol. 25, Issue 2 (May 1970): 383 – 417.
18. ---------- "The Behavior of Stock Market Prices", Journal of Business, Vol. 38, Issue 1 (1965 a): 34-105.
19. ---------- "Efficient Capital Market II", Journal of Finance, Vol. 46, Issue 5 (December1991): 1575-1617.
20. ---------- and M. Blume, "Filter Rules and Stock Market Trading", Journal of Business 39 (1966): 226-241.
21. Gandhi, D. K., A. Saunders and R. S. Woodward. "Thin Capital Markets: A Case Study of the Kuwaiti Stock Market", Journal of Applied Economics, Vol. 12(1980): 341-349.
22. Gillet, R. and A. Szafraz. "L'Efficience Informationnelle des Marchés: Une Hypothèse, et au - delà?", Working Paper, WP-CEB04/004, Centre Emile Bernheim, Research Institute in Management Sciences, Université Libre de Bruxelles (Février 2004).
23. Greene, W. et al. Econométrie, 5eme Edition, France: Pearson Education, 2005.
24. Grossman, S. J. and J. F. Stiglitz. "On the Impossibility of Informationally Efficient Markets", The American Economic Review (June 1980).
25. Gunduz, L. & M. Omran. "Stochastic Trends and Stock Prices in Emerging Markets: The Case of Middle East and North Africa Region", ISE Review, No. 5(17) (2001): 1-23.
26. Hakim, S. and S. Neaime. "Mean-reversion across MENA Stock Markets: Implications for Portfolio Allocations", Working Paper No. 2026, Energetix and American University of Beirut (2002).
27. Hassan, K. M., W. Al-Sultan, and J. A. Al-Saleem. "Stock Market Efficiency in the Gulf Cooperation Council Countries (GCC): the Case of Kuwait Stock Exchange", Scientific Journal of Administrative Development, 1(1) (2003): 1-21.
28. Jarque, C. M., and A., K. Bera. "A Test for Normality of Observations and Regression Residuals", International Statistical Review, Vol. 55 (1987):163-172.
29. Jovanovic, F. "Le Modèle de Marché Aléatoire dans l'Economie Financière de 1863 à 1976", Revue d'Histoire des Sciences Humaines, No. 20 (2009): 51-78.

30. ---------- "Bachelier a – t – il vraiment été le Précurseur oublié que l'on dépeint", Article présenté au Séminaire de LEO., Université d'Orléans (Janvier 2009).
31. ----------"Qui est Jules Regnault?" Document de Travail, Glendon College, York University, Canada.
32. Kahneman, D. and A. Tversky. "Prospect Theory: An Analysis of Decision under Risk", Econometrica, Vol. 47, No. 2 (March 1979).
33. Khababa and Nourredine. "Behavior of Stock Prices in the Saudi Arabian Financial Market: Empirical Research Findings", Journal of Financial Management & Analysis, Vol.11 (1) (1998): 48-55.
34. Kim, J. H. and A. Shamsuddin. "Are Asian Stock Markets Efficient? Evidence from New Multiple Variance Ratio Tests", Journal of Empirical Finance, 15(2008): 518–532.
35. Kwiatkowski, D. et al. "Testing the Null Hypothesis of Stationary against the Alternative of a Unit Root: How Sure Are We That Economic Time Series have a Unit Root?" Journal of Econometrics, 54 (1992): 159-78.
36. Lo, W. and A. MacKinlay. "Stock Market Prices do not follow Random Walks: Evidence from a Simple Specification Test", Review of Financial Studies 1(1988): 41-66.
37. Lo, A. W. "Efficient Market Hypothesis", in L. Blume and S. Durlauf, the New Palgrave: A Dictionary of Economics, 2ndEditon, New York: Palgrave McMillan, 2007.
38. MacKinnon, J. G. "Numerical Distribution Functions for Unit Root and Cointegration Tests", Journal of Applied Econometrics, 11(1996): 601-618.
39. Malkiel, B. G. "The Efficient Market Hypothesis and Its Critics", CEPS Working Paper No. 91, Princeton University (April 2003).
40. Mobarek A. K. and Keasey. "Weak-form Market Efficiency of an Emerging Market: Evidence from Dhaka Stock Market of Bangladesh", ENBS Conference held on Oslo, (May 2000).
41. Moustafa, M. A. "Testing the Weak-Form Efficiency of the United Arab Emirates Stock Market", International Journal of Business, 9:3(2004): 309-325.
42. Neaime S., and S. Hakim. "Mean Reversion across MENA Stock Markets: Implications for Portfolio Diversification", ELDIS WP 2026 (2002).
43. Nikita M. P., and S. Soekarno. "Testing on Weak Form Market Efficiency: The Evidence from Indonesia Stock Market Year 2008-2011", 2nd International Conference on Business, Economics, Management and Behavioral Sciences (BEMBS'2012), (Oct. 13-14, 2012) Bali (Indonesia).
44. Orléan, A."Efficience, Finance Comportementale et Convention: Une Synthèse Théorique", dans les Crises Financières, Ed. Robert Boyer et al., Conseil d'Analyse Economique, Paris (2004).

45. Osborne, M. F. M. "Brownian Motion in the Stock Market", Operation Research, USA Naval Research Laboratory, Washington (April1959).
46. Pandey A. "Efficiency of Indian Stock Market", a Part of Project for the Time Series Course by Susan Thomas, (October 2003).
47. Phillips, P. C. B. and P. Perron. “Testing for a Unit Root in Time Series Regression”, Biometrika, 75(1988): 335–346.
48. Poshakwale, S. "Evidence on the Weak-form Efficiency and the Day of the Week Effect in the Indian Stock Market", Finance India, Vol.10 (September 1996): 605-616.
49. Pradhan BB., and D. K. Mishra PK. "Empirical Evidence on Indian Stock Market Efficiency in Context of the Global Financial Crisis", Global J. Finance Manage, 1(2) (2009): 149-157.
50. Rabin, M. and R. H. Thaler. "Anomalies: Risk Aversion", Journal of Economic Perspectives, Vol. 15, No. 1 (Winter 2001): 219-232.
51. Roberts, H. "Stock Market Patterns and Financial Analysis: Methodological Suggestions", Journal of Finance, Vol. 14, Issue 1 (March 1959): 1-10.
52. Sewell, M. "History of the Efficient Market Hypothesis", University College London, Department of Computer Sciences (August 2008).
53. Solnik, B. "Note on the Validity of the Random Walk for European Stock Prices", Journal of Finance, 28(1973): 1151-1159.
54. Squalli, J. "A Non-parametric Assessment of Weak-form Efficiency in the UAE Financial Markets", Applied Financial Economics, 16 (2006):1365–1373.
55. Soros, G. The New Paradigm for Financial Markets: The Credit Crisis of 2008 and what it means, New York: PublicAffairs, 2008.
56. Tas, O., and S. Dursonoglu. "Testing Random Walk Hypothesis for Istanbul Stock Exchange", International Trade and Finance Association Conference Papers (2005), [E-document] [Retrieved March 23, 2010] From: http://services.bepress.com/otfa/15th/art38
57. Urrutia, J. "Tests of Random Walk and Market Efficiency for Latin American Emerging Markets", Journal of Financial Research 18(1995): 299-309.
58. Walter, C. "The Efficient Market Hypothesis, the Gaussian Assumption, and the Investment Management Industry", Working Paper, Price Water House Coopers and Institut d'Etat Politiques, Paris (April 2003).
59. Working, H. "A Random – Difference Series for Use in the Analysis of Time Serie", Journal of the American Statistical Association, Vol. 29, Issue185 (1934): 11-24.
60. Worthington, A. and H. Higgs. “Random Walks and Market Efficiency in European Equity Markets", Global Journal of Finance and Economics, 1 (1) (2004): 59-78.

الملاحـــق :

جدول (م – ١)

الخصائص الإحصائية الوصفية لعوائد المؤشرات اليومية للبورصات الخليجية

	المتوسط Mean	الوسيط Median	القيمة العظمى	القيمة الصغرى	الانحراف المعياري SD.	معامل التناظر Skewness	معامل التفلطح Kurtosis	إحصائية Jarque - Bera	الاحتمال Prob.	أثر ARCH (1)	الاحتمال Prob	عدد المشاهدات*
السعودية	0.037586	0.140078	9.390731	-10.32845	1.717368	-0.867809	10.53819	6524.689	0.00	139.2257	0.000	2617
البحرين	0.000963	0.003995	3.613183	-4.919996	0.608434	-0.431978	8.966420	3738.95	0.00	106.5312	0.000	2469
الكويت	0.034977	0.04767	5.046895	-3.874544	0.826367	-0.545689	7.056080	1864.266	0.00	229.8364	0.000	2536
قطر	0.052392	0.063688	9.421986	-9.359219	1.525944	-0.353458	9.340207	4196.977	0.00	307.2093	0.000	2475
دبي	0.015072	0.051823	10.21990	-47.31238	1.977800	-5.222835	130.2275	1787802	0.00	0.439052	0.507	2633
أبو ظبي	0.024665	0.031468	7.629472	-8.679273	1.190562	-0.087759	10.98780	7043.205	0.00	368.1557	0.000	2648
عمان	0.048188	0.064269	8.038831	-8.698988	1.138379	-0.872996	17.06250	18766.67	0.00	627.2603	0.000	2243

جدول (م – ٢)

معاملات الاختلاف (التغير) ونسب شارب لعوائد المؤشرات اليومية للبورصات الخليجية

	معامل الاختلاف (%)	نسبة شارب Sharpe Ratio (%)	ترتيب البورصات حسب نسبة Sharpe
السعودية	45.69	0.0218	4
البحرين	631.81	0.0015	7
الكويت	23.62	0.0423	2
قطر	29.12	0.0343	3
دبي	131.22	0.0076	6
أبو ظبي	48.26	0.0207	5
عمان	23.62	0.0423	1

جدول (م – ٣)

نتائج اختبارات جذر الوحدة (بدون ثابت واتجاه) للمؤشرات السعرية لبورصات العينة (أ) عند المستوى

	اختبار جذر الوحدة لـ ADF بدون ثابت واتجاه			اختبار جذر الوحدة لـ PP بدون ثابت واتجاه			اختبار KPSS مع الثابت		
	إحصائية τ	القيم الحرجة عند 5 %	درجة التأخير	إحصائية τ	القيم الحرجة عند 5 %	Bandwidth	إحصائية LM	القيم الحرجة عند 5 %	Bandwidth
السعودية	0.925346	-1.940945	1	0.923657	-1.940945	7	* 0.94211	0.463	41
البحرين	0.030063	-1.940952	1	0.020258	-1.940952	22	*1.650323	0.463	40
دبي	0.294544	-1.940944	0	0.216170	-1.940944	19	*1.326910	0.463	41
أبو ظبي	0.790069	-1.940944	2	0.763633	-1.940943	12	*1.017131	0.463	41

(*) رفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة) عند مستوى المعنوية ٥ %.

جدول (م – ٤)

نتائج اختبارات جذر الوحدة (مع الثابت) للمؤشرات السعرية لبورصات العينة (ب) عند المستوى

	اختبار جذر الوحدة لـ ADF مع الثابت			اختبار جذر الوحدة لـ PP مع الثابت			اختبار KPSS مع الثابت		
	إحصائية τ	القيم الحرجة عند 5 %	درجة التأخير	إحصائية τ	القيم الحرجة عند 5 %	Bandwidth	إحصائية LM	القيم الحرجة عند 5 %	Bandwidth
الكويت	*-3.694609	-2.862480	1	*-3.263955	-2.86248	22	1.426543	0.463000	40
قطر	*-3.067665	-2.862508	1	*-3.113432	-2.862507	10	1.730034	0.463000	40
عمان	*-2.866597	-2.862636	15	*-3.124943	-2.862627	11	2.897465	0.463000	35

(*) رفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة) عند مستوى المعنوية ٥ %.

جدول (م – ٥)

نتائج اختبارات جذر الوحدة (بدون ثابت واتجاه) للمؤشرات السعرية لبورصات العينة (أ) عند الفرق الأول

	اختبار جذر الوحدة لـ ADF دون الثابت والاتجاه			اختبار جذر الوحدة لـ PP دون الثابت والاتجاه			اختبار KPSS مع الثابت		
	إحصائية τ	القيم الحرجة عند 5 %	درجة التأخير	إحصائية τ	القيم الحرجة عند 5 %	Bandwidth	إحصائية LM	القيم الحرجة عند 5 %	Bandwidth
السعودية	*-47.84179	-1.940945	0	*-47.9012	-1.940945	6	0.574891	0.463	7
البحرين	*-42.0628	-1.940952	0	*-44.39233	-1.940952	20	1.531391	0.463	22
دبي	*-49.8886	-1.940944	0	*-50.78907	-1.940944	18	0.511346	0.463	18
أبو ظبي	*-33.96506	-1.940944	1	*-38.42117	-1.940943	4	0.570282	0.463	12

(*) رفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة) عند مستوى المعنوية ٥ %.

جدول (م – ٦)

معاملات الارتباط الذاتي (AC) لسلاسل عوائد المؤشرات اليومية للبورصات الخليجية

	اختبار جذر الوحدة لـ ADF بدون ثابت واتجاه			اختبار جذر الوحدة لـ PP بدون ثابت واتجاه			اختبار KPSS مع الثابت		
	إحصائية τ	القيم الحرجة عند 5 %	درجة التأخير	إحصائية τ	القيم الحرجة عند 5 %	Bandwidth	إحصائية LM	القيم الحرجة عند 5 %	Bandwidth
السعودية	0.925346	-1.940945	1	0.923657	-1.940945	7	* 0.94211	0.463	41
البحرين	0.030063	-1.940952	1	0.020258	-1.940952	22	*1.650323	0.463	40
دبي	0.294544	-1.940944	0	0.216170	-1.940944	19	*1.326910	0.463	41
أبو ظبي	0.790069	-1.940944	2	0.763633	-1.940943	12	*1.017131	0.463	41

(*) رفض فرضية العدم عند مستوى معنوية ٥ %.

جدول (م – ٧)

معاملات نموذج الانحدار الذاتي لعوائد المؤشرات اليومية للبورصات الخليجية

$$\Delta LnP_t = \mu + \sum_{j=1}^{5} \delta_j \Delta LnP_{t-j} + \varepsilon_t$$

P-value	F	R^2	5	4	3	2	1	درجة التأخير
0.00003	*5.6958	0.01081	0.044648 (2.2818)	0.022417 (1.14329)	0.046813 (2.38729)	-0.04506 (-2.2978)	0.068229 (3.48644)	السعودية
0.00000	*14.577	0.02878	0.03041 (1.5051)	-0.01603 (-0.7836)	0.02257 (1.1042)	0.01485 (0.7262)	0.16144 (8.0031)	البحرين
0.00000	*36.016	0.06657	0.045233 (2.27685)	0.042378 (2.07519)	0.027044 (1.32443)	-0.00846 (-0.4146)	0.240719 (12.108)	الكويت
0.00000	*32.945	0.06266	0.0131 (0.65035)	-0.02890 (-1.39242)	-0.01420 (-0.6844)	-0.01332 (-0.6418)	0.251286 (12.4745)	قطر
0.03228	*2.4421	0.00463	0.047007 (0.0160)	0.02503 (0.1996)	0.010901 (0.5765)	0.02682 (0.1693)	0.024974 (0.2006)	دبي
0.00000	*47.966	0.08336	0.01587 (0.81547)	0.00379 (0.18659)	0.00992 (0.48632)	-0.09484 (-4.6656)	0.30007 (15.4118)	أبو ظبي
0.00000	*30.116	0.06320	-0.00339 (-0.16054)	-0.07028 (-3.2302)	0.012059 (0.5539)	-0.04028 (-1.8518)	0.247147 (11.6763)	عمان

تشير الأقواس إلى قيم إحصائية t، بينما تشير العلامة (*) إلى رفض فرضية العدم عند مستوى معنوية ٥%. وتعكس القيم الباقية معلمات النموذج الدالة إحصائيا عند مستوى معنوية ٥%.

شكل (م _ ١)

تطور مؤشرات الأسعار اليومية للبورصات الخليجية

للفترة ١/ ١/ ٢٠٠٣ - ٣١/ ١٠/ ٢٠١٢

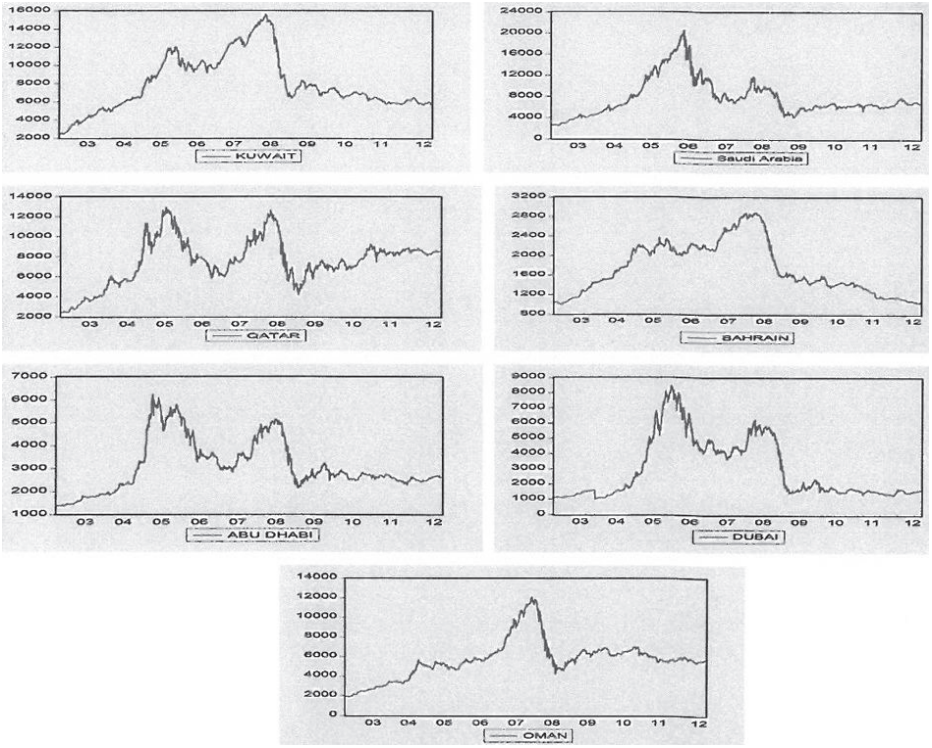

شكل (م ــ ٢)

حركة عوائد المؤشرات اليومية للبورصات الخليجية

للفترة ١/ ١/ ٢٠٠٣ - ٣١/ ١٠/ ٢٠١٢

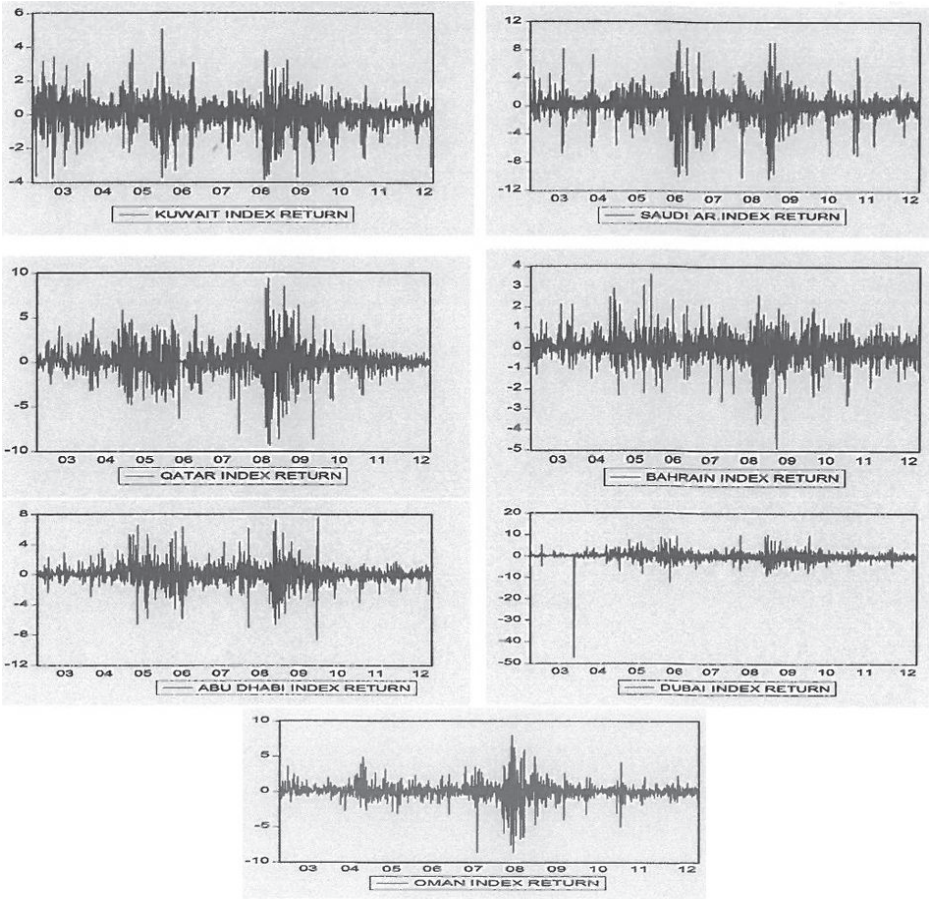

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة قطر خلال المدة (١٩٨٩ ـ ٢٠١٣)

أ . ساهرة حسين زين الثعلبي أ . سكنه جهية فرج الثعلبي
جامعة البصـــرة ــ الجمهوريـــة العراقيـــة

الملخص :

حظـــي مفهوم الاستثمار الأجنبي بنوعيه، المباشر وغير المباشر، باهتمام كبير، خصوصا في العقدين الأخيرين، لما يوفره مـــن مزايا ومنافع اقتصادية كبيرة سواءً بالنسبة للدول المستثمرة أو الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي على حد سواء.

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المواضيع الحديثة نسبيا، فيجمع معظم الاقتصاديين على الـــدور الكبير الذي يؤديه هذا النوع من الاستثمارات في تطوير القـــدرات الإنتاجية للبلدان المـــضيفة له. ونتيجة للآثار الإيجـــابية لهذا النوع من الاستثمار فقـــد وفرت الدول المضـــيفة كل الإمكانيـــات بهدف تشجيع أكبر الشركات العالمية علـــى الاستثمار في أراضيها، كما عـــملت جاهدة على تهيئة الظروف المناسبة كإلغاء الحواجز الجمركية وتسهيل مختلف الصعوبات الإدارية التي تساعد على زيادة إقبال المستثمرين الأجانب .

تتناول هـــذه الدراسة واقع الاستثمار الأجنبي المبـــاشر في دولة قطر، لمعرفة الجهـــود المبذولة من طرف الدولة لاستقطـــابه ورفع حجم تدفقاته اللاّزمة لتنمية اقتصادها الوطني.

فهـــدفت الدراسة إلى تحديـــد مدى فائدة وجدوى الاســـتثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المـــضيفة، وتقويم أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في نمو الناتج الوطني الإجمالي في دولة قطر خلال المدة (١٩٨٩ ــ ٢٠١٣).

وخلصت الدراسة إلى أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً مؤثراً في النمو الاقتصادي (الناتج الوطني الإجمالي) وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية. لذا نوصي بالاهتمام المتواصل في دعم قطاع التجارة الخارجية وخاصة قطاع التصدير، وذلك لاستقطاب أكبر مـــن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك دعم الصنـــاعات التصديرية ذات الكثافة العمـــالية، فهو يؤدي بدوره إلى زيادة الطاقة التصديرية ويوفر فرص العمل للمواطنين كما أنه يقلل من الاستيراد.

المقدمـــة :

تعد الاستثمـــارات الأجنبية إحدى روافد الاستثمـــار على مستوى الاقتصاد الكلي ، فهي من أبرز العناصر التي ساهمـــت في التنمية الاقتصادية للعديد من دول العـــالم، إذ يؤدي الاستثمار الأجنـــبي دورا مهما في تفعيل التجارة العـــالمية فيوفر للمؤسسات التجارية أسواقا جـــديدة لتصريف منتجاتها بتسهيلات إنتاجية وبكلفة منخفضة وتكنولوجيا جديدة عن طريق التمويل للمنتجات والمهارات اللازمة لتفعيل الاقتصـــاد، فتتنافس الدول النـــامية والمتقدمة على حـــد سواء في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بسبب مساهمته في تحقيق معدلات النمو المستهدفة من خلال دوره الإيجـــابي في سد فجوة بـــين المدخرات المحليـــة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة. ويمكن للدولة المضيفة أن توفر للمستثمر الأجنبي الموارد لتدعيم تقنياته الحديثة ورأس المـــال ومناهج العمل فضلا عن التقنيات المؤسساتية ومهارات الإدارة .ومثل هذا الأمر يمكن أن يقدم دافعا قويا للتطوير الاقتصادي .

وتعتمـــد الأهمية الاقتصـــادية للاستثـــمارات الأجنبيـــة على حجم تلك الاستثمارات وسرعة تدفقها وعلى مدى استجابتها لكافة متطلبات النمو المتوازن للقطاعات والأنشطة المختلفة داخل البلد، فضلا عن مدى استعدادها للمساهمة في خلق جيل من الفنيين والإداريين المحليين القادرين على التعامل مع التقنيات المتقدمة مما يسهم في رفع قدرة الاقتصاد وخلق قاعدة إنتاجية ذاتية في المستقبل.

مشكلة الدراسة:

تتمثل المشكلة في دراسة آثار الاستثمـــار الأجنبي المباشر على نمو الناتج الوطني الإجمـــالي لدولة قطر خلال المـــدة (١٩٨٩ _ ٢٠١٣)، ومن ثم بيان مدى نجاح التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة إلى دولة قطر في تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

هدف الدراسة:

- إنّ الهدف الرئـــيس من هذه الـــدراسة هو تحـــديد مدى فـــائدة وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة وتقويم أدائها ودورها في النمو الاقتصادي في دولة قطر، في ضوء البيانات* المتوافرة ، مقاسة بملايين الدولارات وذلك خلال المدة (١٩٨٩ ــ ٢٠١٣) .
- استعراض حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة قطر خلال فترة الدراسة والأنظمة والقوانـــين المنظمة لهذه الاستثمارات، والمميزات التي تمنحها لتشجيعها.
- اقتراح الحلول والتوصيات كمحاولة لعلاج أوجه القصور في أنظمة الاستثمارات الأجنبية والمشكلات التي تواجهها في ضوء نتائج هذه الدراسة.
- محاولة إضافة شيء جديد إلى الدراسات السابقة في هذا الميدان.

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضية التاليـــة: إنَّ الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر طردياً / إيجابياً وبـــدرجة معنوية عالية في مستويات النمو للناتج الوطني الإجمالي لدولة قطر خلال المدة (١٩٨٩ ــ ٢٠١٣).

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هـــذه الدراسة من كونها تمثل محاولة في إدراك حقيقة أنَّ الاستثمار الأجنـــبي المباشر يقوم بدور المحرك الـــرئيس لعملية التنميـــة الاقتصادية، لذا يقوم باستكمال النقص الذي قـــد يوجد في رؤوس الأموال المحلية وذلك من خلال ما يحمله من قـــدرة على نقل التكنولوجيا والتقنيـــة المتطورة إلى الدولة المضيفة، وما يصاحب ذلك من إمكانات لتدريب العمـــالة الوطنية وإكساب مهارات الإنتاج والتســـويق والإدارة المتقدمة مما يـــزيد من فرص التشغـــيل ورفع إنتاجية الأفراد

والمؤسسات، وتطوير البنيان الاقتصادي والاجتماعي وتنويعه، وبالتالي تحسن أداء الاقتصادي الوطني.

منهجية الدراسة:

استُخدِم الأسلوب الوصفي التحليلي، والأسلوب الإحصائي القياسي، من خلال تحليل السلاسل الزمنية وذلك باستخــدام برنامج Eviews7 ، وبعد الحصول على بيانات الدراسة*، تم استخدام المنهج الإحصائي القياسي الكمي، لقياس أثر وعلاقة بعض المتغيرات الاقتصاديــة مثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر IF ونمو الإنفاق الحكومي G ونمو العمل L ونمو الانفتاح الاقتصادي OP، بوصفها متغيرات مفسرة على معــدل النمو الاقتصــادي Y (الناتج المحلي الإجمالي) بــوصفه متغيراً تابعاً بالاستناد إلى منطق النظرية الاقتصادية، وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (S.L.S2) لقياس هذه العلاقة.

المصدر:

(١) صندوق النقد الدولي ، البنك المركزي القطري ، الاتحاد العربي للكهرباء .

(٢) وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، نافذة علــى الإحصاءات الاقتصادية لدولة قطر ، العدد السادس ، الفصل الثالث ، ٢٠١٣-٢٠١٤ ، صفحات مختلفة .

(٣) المنظمــة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الــزراعة والثروة الحيوانية و السمكية في الوطن العربي عام ٢٠٠٨ بالنسبة لبيانات القوة العاملة (٢٠٠٠ _ ٢٠٠٧)،

(٤) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بالنسبة لبيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولة قطر للمدة (١٩٨٢-٢٠١٣).

(٥) البنك الدولي ،منظمة العمل الدولية ،المؤشرات الرئيسية لقاعدة بيانات سوق العمل بالنسبة لبيانات قوة العمل من (١٩٨٩-٢٠١٣).

محددات الدراســـة :

تتكون حدود الدراسة من:

المحدد المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني لدولة قطر.

المحدد الزماني: تم تحديـــد فترة الدراسة على مدى أربعة وعشرين عاماً (١٩٨٩-٢٠١٣).

خطة الدراســـة:

تشمل خطة الدراسة خمسة محاور، وعلى وفق الآتي:

أولاً: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي والدراسات السابقة.

ثانياً: سمات الاقتصاد القطري واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر.

ثالثاً: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

رابعاً: الخاتمة والتوصيات.

أولاً: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي والدراسات السابقة.

(١ ــ ١) : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي :

ماهية الاستثمارات الأجنبية:

من منطلق أن الدول النامية تـــواجه عدة تحديات تنموية اقتصادية واجتماعية وبـــيئية، وتريد أن ترسم لنفسها استراتيجية تنموية، من شأنها أن تخرجها من دائرة التخلف، وتحقق تنميتها المـــستدامة، عمدت كثير مـــن الدول النامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي إليها.

إنَّ نمو الاستثمارات الأجنبية واستمرار تدفقها إلى الدول النامية يتوقف على مدى ملاءمة المناخ الاستثماري السائد، والذي يعرف بأنه مفهوم شامل ينصرف إلى مجمل الأوضاع والـــظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتتأثر الأوضاع والظروف سلباً أو إيجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية

وعلى حركة الاستثمارات واتجاهاتها ، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية.

كما يعرف الاستثـــمار الأجنبي بأنه الاستثمـــار القادم من الخارج والمالك لرؤوس الأموال، والمساهم في إقامة مشروعات استثمارية في اقتصاد بلد ما من قبل مؤسسة أو شركة قائمة في اقتصاد بلد آخر (pp: 1-3 , 30) .

فيأخذ الاستثمار الأجنبي شكل إقـــامة شركة أو شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية، وتمثل الشركة فروعاً للإنتاج أو للتسويق أو للبيع أو لأي نوع من النشاط الإنتاجي أو الخدمي، وتتوزع أنشطتها على عدد من الدول الأجنبية.

ويكون الاستثمار الأجنبي على شكلين:

(أ) الاستثمار الأجنبي المباشر .Foreign Direct Investment

(ب) الاستثمار الأجنبي غير المباشر(المحفظي) .Foreign Indirect Investment

(أ) **الاستثمار الأجنبي المباشر** Foreign Direct Investment:(FDI) :

هو ذلك الاستثمار الذي يتبع بالمراقب لمؤسسة فيأخذ بصورة تأسيس مؤسسة من طرف المستثمر شراءً كليا أو جزئيا لمؤسسة في البلد المضيف (٣٣؛ p:10) ، لذا فـــالاستثمار الأجنبي المباشر لا يزود بالمال، بـــل تكون المنشأة الأجنبية مسؤولة عن إدارة عمليات المشروع ويكون التنفيذ عن طريق الشركات بدل المستثمرين الأفراد.

يُعرّف صندوق النقد الدولي IMF الاستثمار بأنَّه مجموعة العمليات المختلفة المؤثرة في السوق وتسيير المؤسسة الأجنبية في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم. وإن المعيار الذي وضـــعه صندوق النقد الدولي يـــكون الاستثمار فيه مبـــاشراً عندما يمتلك المستثمر الأجنبي ١٠% أو أكثر من أسهم رأس المال لإحدى مؤسسات الأعمال، وأيضاً من عدد الأصوات فيها. وهذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رؤية في إدارة المؤسسة (١٨؛ p:2)، وتُعرّف منظمة التجارة العالمية (WTO) الاستثمار الأجنبي

المباشر بأنه ذلك النشاط الـــذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (البلد الأم) بامتلاك أصول أو موجودات في بلد آخر (البلد المضيف) مع وجود النية في إدارة أو امتلاك تلك الأصول أو الموجودات. (١٥؛ p:163) .

في حين عرفت منظمـــة التعاون والتنمية الاقـــتصادية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنَّه ذلك الاستثمار الذي يقوم على أساس تحقيق علاقات مستديمة مع المؤسســـات، لاسيما الاستثمـــار الذي يمكّن من التـــأثير الحقيقي في تسيير المؤسسات (٤٠؛ p:14.) .

كما عـــرَّف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المـــباشر بأنَّه استثمار يـــوظف الأموال الأجنبية في موجودات وأصـــول ثابتة لبلد معين فيقـــوم على علاقات طويلة الأمـــد لمستثمر بلد آخر، ويعكس مصلحة دائمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية (٤٢؛ p:267) .

أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أنواع حسب الأهداف التي يرغب المستثمر الأجنبي في تحقيقها، وفيما يلي تلخيص لهذه الأنواع (١٣؛ pp:4-5) :

١ ــ الاستثمار الباحث عن الثـــروات الطبيعية: وهو من أكثر الأنواع انتشارا في الدول النامية، فالعديد من الشـــركات تسعى للاستفادة من الموارد الطبيعية كالمواد الخام التي تـــتمتع بها العديد من الدول الـــنامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصنـــاعات الاستخراجية الأخرى، وهذا النوع يشجـــع زيادة الصادرات مـــن المواد الأولية وزيـــادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

٢ ــ الاستثـــمار الباحث عن الأسواق: ساد هـــذا النوع من الاستثمار في قطاع الصناعـــات التحويلية في الدول النامية خلال الـــستينيات والسبعينيات أثناء

تطبيق سياسة إحلال الواردات. ويُعدُّ هذا النوع عوضا عن التصدير من البلد المصـــدر للاستثمار ووجوده في البلد المضيف بـــسبب القيود المفروضة على الواردات. وإن أهم الأسباب للقـــيام بهذا النوع من الاستثمار ارتفاع تكلفة النقل في البلد المضيف مما يجعل الاستثمار فيه أكثر جدوى من التصدير إليه. ولا يؤثر هذا النوع مـــن الاستثمار على الإنتاج لأنه لا يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية علـــى الاستهلاك وآثار إيجابية غير مباشرة على التجارة، فهو يسهم في ارتفاع معـــدلات النمو في البلد المضيف للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيه، وله آثـــار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهـــلاك، وذلك بزيادة صـــادرات البلد المـــضيف وزيادة وارداته من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليه من الدول المصدرة للاستثمار.

٣ _ الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات الأجنبية المستثمرة بتركيز جزء من أنشطتها في البلد المضيف بهدف زيادة الربحيـــة. فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركـــات إلى الاستثمار في عديد من الدول النامية. ويتميز هذا النـــوع من الاستثمار بآثاره التوسعيـــة على تجارة البلد المضيف، فيؤدى إلى تنويع صادراتهـــا فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد العديد من مدخلات الإنتاج.

٤ _ الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية: يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة بسبب برغبتها في تعظيم الربحية. ويعدّ هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من جانبي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة لتصـــدير العمالة الماهـــرة من الدول النامية ويـــزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار.

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر :

يصنف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أشكال، وكالآتي:

١ ــ الاستثمار المشترك :Joint Venture يُعـــدُّ هذا النوع من الاستثمار الأكثر شيوعا للتدفق الأجنبي وذلك لأسباب سياسية واجتماعية، حيث يشترك فيه طرفـــان أو أكثر في بلدين مختلفين بصفة دائمـــة، فيكون الاستثمار في حالة انخفاض تحكم الطرف الأجنبي ومساعداً في تعزيز الملكية الوطنية، بإيجاد طبقة جديدة من رجال الأعمال (المستثمرين) (١؛ 19: p).

٢ ــ استثمار بالكامل ممتلك للشركات الأجنبية :Wholly-Owned FDI ويكون من أكثر الأنواع المفضلة للشركات، فتضمن الشركة سيطرتها بالكامل على الإنتاج والتسويق، إذ تقوم الشـــركة بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق أو أي نشاط إنتاجي آخر في الدول الأخرى.

٣ ــ مشروعات أو عمليات التجميع Assembly Operations: وهذا النوع من الاستثمار يأخـــذ شكل اتفاقية بين الطـــرف الأجنبي والبلد المضيف، ويتم بموجب هذه الاتفاقية قيام البلد المعني بتزويد الطرف الأجنبي بمكونات منتج معين لتجميعها على صورة منتج نهائي. (١١؛ p:135) .

٤ ــ عمليـــات الاندماج أو التملك: ازدادت هـــذه العمليات في الفترة الأخيرة، فأصبحت مصـــدراً أساسياً للاستثمار الأجنبي المبـــاشر، إذ تقوم الشركات بالاندماج أو شـــراء شركات أخرى فتعرف بالشـــركة القابضة أو التابعة. (٣٧؛ p:3) .

مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر والانتقاد الموجه له :

تتوفر لدى بعض الدول الأموال اللازمة لإقامة مشاريع عملاقة تنهض بواقع اقتصادها ، إلا أن عـــدم توفر التقنية الحديثة المتمثلة بـــالتكنولوجيا والمعرفة الفنية

والإدارية حالت دون تنفيذ تلك المشاريع، لذا فالاستثمار الأجنبي المباشر يوفر عدة مزايا. كما يوجه له انتقادات وهي كالآتي: (١٢؛ p:5-6) :

١ _ تــدريب العمالة المحلية وذلك نتيجة فــرص العمل المتاحة بفروع الشركات الأجنبية، ممــا يؤدي إلى اكتساب المهارات التكنولــوجية الحديثة باستخدام أساليب العمل والتدريب الحديثــة. لذا يقوم العاملون بتلك الشركات بنقل المهارات والمعرفة العلــمية والفنية إلى الشركات المحلــية عندما يعملون بها. ويؤخــذ عليه أنه في بعض الحــالات لا يؤدي إلى دور ملــحوظ في مجال اكتســاب العمالة المحــلية، بسبب ضــآلة فرص العــمل التي تتيحها تلك الاستثمارات لاعتمادها أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال.

٢ _ قيام فروع الشركات الأجنبية بتوفير احتياجات الشركات المحلية من الآلات والمعدات على شروط ميسرة في السوق المحلي، فيجعل الشركات المحلية تنتج السلع بمواصفات عالمية، مما يؤدي إلى تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية. إلا أنَّ تلك المعدات والآلات والأساليب الإنتاجية تــتميز بالكثافة الرأسمالية والتي لا تتناسب مع ظروف البلد المضيف ذات الوفرة في العمالة غير الماهرة ، فضلا عن عدم تطويع الأساليب التكنولوجية لتتناسب والظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف إلا في حالات نادرة.

٣ _ قيام المنافسة بين فروع الشركات الأجنبية والشركات المحلية، مما يدفع الأخيرة الحصول على أحــدث النظم الفنية والإدارية وتطويــرها، وتزداد قدرتها على اكتساب النظم الحديثة وتطوير قدرتها الفنية والتكنولوجية والبشرية، إلا أنه قد تعمل الشركات الأجنبية على الاستيلاء على الشركات المحلية التي تكون منافسة لها في السوق المحلية، وبالتالي تكوين أوضاع احتكارية للشركات الأجنبية.

٤ _ إضــافة الاستثمار الأجنــبي إلى التكوين الرأسمالي لاقتــصاد بلد معين (البلد المضيف) وتعــويض نقص المدخرات نتيجــة الاستثمارات المتجددة أو إعادة

استثمـــار عوائدها، فتسهم تلك الاستثمارات في علاج الخلل الهيكلي لاقتصاد البلد المضيف، إذا ما تدفقت نحـــو القطاع الصناعي ومشروعات البنى التحتية اللازمة لقيام اقتصاد حديـــث . إلا أنه قد لا تُسهم الاستثمارات الأجنبية في علاج الخلل الهيكلـــي في القطاعات الاقتصادية باستخدام التكنولوجيا الحديثة، ممـــا يؤدي إلى تكوين اقتصـــاد مزدوج في ذلك البلد، فيتكـــون اقتصاد البلد المضيف من قطاعين: أحدهما مـــتقدم من الناحية التكنولوجية والمتمثل بفروع الـــشركات الأجنبيـــة، والقطاع الآخر مـــتخلف تكنولوجيـــاً ويحتوي على الشركـــات المحلية، وقد توجه استـــثمارات هذه الشركـــات نحو الصناعات الاستخـــراجية لاستغلال الموارد الطبيعية للبلد المضيف دون تصنيع هذه الموارد في هذا البلد، مما يؤدي إلى محدودية المساهمة في تطوير قطاع الصناعة التحويلية.

٥ ــ دعم ميزان المدفـــوعات في البلد المضيف، إذ تكون الآثـــار الدولية المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في البلد المضيف إيجابية، نظراً للزيادة الحاصلة في البلد من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية). مما يُمكّن البلد المضيف من غزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها، إلا أنَّ هذه الآثار غالباً ما تكون سلبـــية على ميزان المدفوعات في المدى المتوسط، كالضغـــوط على ميزان المدفوعـــات للبلد المضيف نتيجـــة سياسة التسعير للـــصادرات والواردات التي تعتمد عليها الشركات الأجنبية في حالة التكامل الرأسمالي مع عدد فروعها، بالإضافة إلى ممارسات الشركات الأجنبية بالقيام بالحد من صادرات فروعها بالبلد المضيف، فكثير من فروع تلك الشركات يحـــظر عليه منافســـة الشركة الأم في الأسواق العـــالمية. أو لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة. وغيرها من الأسباب.

محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر :

يتحدد طلب المــستثمر الأجنبي على أي مشــروع استثماري بمجموعة من العوامل، بعض هــذه العوامل سياسية، وبعضها الآخر عــوامل اقتصادية وقانونية واجتماعية، تشكل بمجملها مناخ الاستثمار في أي دولة.

وتؤدي العوامل والمتغيرات دورا أســاسيا في قرار المستثمر الأجنبي، إذ تتميز بــأنها متعددة ومتشابكة فيما بيــنها، فيصعب حصرها أو قياس بعضها في أغلب الأحيان، خاصة أن بعضها يرتبط بسلوك المستثمر الأجنبي نفسه، فقد تحكمه دوافع مخــتلفة تكون سياسية، أو اجتــماعية أو حضارية، وبعضهــا يرتبط بمزايا الدولة المضيفة، أو بما تتمتع به من مناخ اســتثماري مما يجعلها دولة قادرة على اجتذاب الأمــوال الأجنبية أو طردهــا. ومن أهم المحددات الرئيســة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الآتي (١٩؛ pp: 9-11) :

١ _ المحددات الاقتصادية: إنَّ توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عاملا مهما من عوامل الاستثــمار، ويرتبط استغلال هذه الموارد بضرورة توفر كفاءات معينة والأيدي العاملة المدربة وذات التكلفة المنخفضة، وينبغي أن يصــاحب هذه الموارد حزمة حوافز تساعد على خلق بيئة اقتصادية سليمة معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي ، ومعدل الدخل الفردي، ومعدلات التضخم وحجم السوق والسياســات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصــة ودرجة المنافسة في السوق وتكاليف الإنتاج. فضلا عن توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذبة للاستثمار مثل الطرق، والاتصالات، وخدمات الكهرباء ، فالدول التي تتوفر فيها هذه الخدمات تعتبر دولاً جاذبة للاستثمار.

٢ _ المحددات السياسية :وتمثل النظام السياسي القائم في البلد، إذ يؤثر الاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا في جذب الاستثمارات الأجنبية ، فالمستثمر

الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد فقط، وإنما أيضا على أســـاس درجة الاستقرار السياسي للبلد، إذ يوفر الاستقرار الحرية والكفالة لحقوق الإنسان لأنَّه مطلب رئيس لإيجاد بيئة سياسية جاذبـــة للاستثمار، ويضم وجود أجهزة حكومية تقوم بتقليل الزمن المطلوب للحصول على رخص لإنشاء المشاريع، ومحاربة الفساد المالي والعمل بشـــفافية، بالإضافة للتخطيط والتنفيذ والمتابعة والترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية. فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنَّها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير.

٣ ــ المحـــددات القانونية والتشـــريعية: تتمثل بالقـــوانين والتشريعات التي تكفل للمستثمر حوافز وإعـــفاءات وقوانين خاصة بالضرائب والجمارك، بالإضافة إلى الحماية من المخاطر غير الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحقه في تحويل أرباحه لأي دولة، ولهذا تتنافس الدول على إصدار تشريعات محفزة للاستثمـــار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز إلى ضياع المـــوارد القومية والأخذ من سيـــادة ومكانة الدولة المضيفة ومكانتها .

٤ ــ وضع السوق ودرجة وطبيعة المنافسة السائدة فيه: وتتمثل بحجم الطلب على منتجات المشـــاريع الاستثمارية المتأثرة بالـــسوق، وإمكانية اتساعه وخاصة المناطق التي تروج فيها الـــسلعة في نفس منطقة المشروع الاستثماري، فضلا عن المخاطر العديدة لشـــدة المنافسة، خاصة فيما يتعلق بالترويج للسلع ، إذ تتطلب تكاليف هائلة وهذا يؤثـــر على تدفق الاستثمار الأجنبي . لذا يلجأ المستثمـــرون للاستثمار في الدول النـــامية لتوفر فـــرص الاستثمار وانعدام المنافسة بعكس الدول المتقدمة .

(ب) الاستثمار الأجنبي غير المباشر (المحفظي) Foreign Indirect Investment :

يقتصـــر دور هذا النوع من الاستثمار على تقديم رؤوس المال إلى جهة معينة دون أن يكون لصاحب هذه الأموال، أي المستثمر، أي دور في الرقابة أو المشاركة لتنظيم وإدارة المـــشروع الاستثماري. ومن أشكال الاستـــثمار غير المباشر شراء السندات والأسهم وشهادات الإيداع المصرفية الدولية وشراء سندات الدين العام والخاص، وشراء القيم المنقولـــة وأيضا الإيداع في المصارف المحلية، وكذلك شراء الـــذهب والمعادن النفيسة. ويســـمى هذا النوع من الاستثمـــار أيضا بالاستثمار الأجنبي المحفظي (٧؛ p:3) .

ويفضل المستثمرون الأجانب الاستثمار بشكل مباشر، فيكون لهم حق اختيار النـــشاط الذي يستثمـــرون فيه من جهة ، وكذلك لهم حق الـــسيطرة على هذه المشروعات لما يمتازون به من نفوذ. ويكون للدولة المضيفة حق توجيه المستثمرين نحو أنشطة اقتصادية معيـــنة حسب احتياجاتها نتيجة التشريعات الوطنية التي تنظم الاستثمار والمشرع لها (١٠؛ pp:18-19) .

١ _ ٢ : الدراسات السابقة:

نالت دراسة الاستثمارات الأجنبية قدراً من البحث والتقصي على المستويين العالمي والمحلي، نظراً لتأثيرها في اقتصاديات الدول المضيفة لها، لذا سيتم استعراض بعض الدراسات لـــباحثين تطرقوا إلى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر سواءً من الجانب النظري أو القياسي، وعلى وفق الآتي:

أشارت دراسة (Tcha, 2000, 41-43) إلى عجز مـــيزان الحساب الجاري، والذي يـــؤثر بشكل سلبي على الاســـتثمارات الأمريكية في هـــذه الدول النامية وباستخدام المربعات الصغرى ذات المرحلتين (S.L.٢).

هدفت دراسة (غانم و المســـيبلي) عام ٢٠٠٣ ، إلى إلقاء الضوء على المناخ الاستثماري السائد في اليمن وبعض معوقات الاستثمار فيه، وقد تمحورت بشكل

أساسي في ثلاثة اتجاهـــات تطبيقية لقياس أثر الاستـــثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية للمـــشروعات الموافق عليها خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٩٧) وبينت نتائج التحليل القيـــاسي أنَّ للاستثمارات الأجنبية المـــباشرة تأثيرا إيجابيا ضعيفا في معدل نمو الناتج المحلي، بالإضافة إلى تأثيرها الإيجابي في المدخرات المحلية وتأثيرها غير المجدي بالنسبة للعمالة.

استخدم كل من (Albuqacrque, Loayza and Serven, 2003, 8) الصيغة اللوغاريتمية وبطـــريقة المربعات الصغرى الاعتـــيادية OLS، لدراسة العلاقة بين الاستثمـــار الأجنبي المباشر وحجم الناتج المحلـــي الإجمالي والهدف منها هو تحليل واستقصاء أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، متمثلا بالعولمة، على أسواق الدول النامية وبخاصة في أمريكا اللاّتـــينية للمدة (١٩٨٥-١٩٩٩)، وخلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت إيجابية.

قام (الزهراني) عـــام ٢٠٠٤ بدراسة الاستثمار الأجـــنبي المباشر وأنواعه ، ودوافعه ، وأثـــره على الدول المضيفة ، والآراء المؤيدة والمعارضة له من حيث أثره على اقتصاديات الدول المـــضيفة، والحوافز التي تقدمها حـــكومة المملكة العربية السعودية لـــتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام ، والمقومات التي تمتلكها المملكة لتهيئة المـــناخ المناسب للاستثمار، وأنظمـــة الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة للفترة (١٩٧٠-٢٠٠٠). واستخدمت الدراسة التحليل الوصفي والتحليل الكمي بـــاستخدام الاختبارات القياسية، اخـــتبارات السكون للمتغيرات واختبار التكامل المشترك وتقدير نمـــوذج تصحيح الخطأ، وخلصت الدراسة إلى أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة سواءً في المستوى أو بعد أخذ الفروق الأولى أو الثانية ، كما تبين من اختبار التكامل المشترك أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، كما تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم

في النمو الاقتــصادي في الأجل القصير ولكن بــشكل ضعيف، ويرجع هذا إلى ضعف تدفقات الاستثــمارات الأجنبية إلى المملكة، وعــدم الاستفادة منها على الــوجه المطلوب من خلال انعكاسها على بعض المؤشرات الاقتصادية ، إضافة إلى حداثة تجربة حكومة المملكة في الاستثمار الأجنبي المباشر.

قام الخشــمان عام ٢٠٠٦ بدراســة حول مقدار الإسهــام الذي يضيفه الاستثمــار الأجنبي إلى الاقتصاد الأردني والنمو الاقــتصادي بشكل خاص، وقد استخدم طريقة المربعات الــصغرى العادية OLS، وبيّن أن الأردن إحدى الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي في المنطقة للسنوات (١٩٧٠ _ ٢٠٠٤) وذلك لتوافر كثير من المقومات الاقتصاديــة، والسياسية، والاجتماعية، التي شجعت كثيراً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، في شتى مجالات الحياة ونواحيها، وقد خلصت دراسته إلى أن الاستثمــار الأجنبي يسهم إسهاماً مباشراً في رفد الاقتصاد الأردني علــى المستويين العام والقطاعي، كمــا يسهم الاستثمار الأجنبي في إقامة علاقــات اقتصادية جديــدة مع مستثمرين محليــين ومستثمرين من دول أخرى، وتطوير الخطط والبرامج الاقتصادية المستقبلية، وتعزيز مستوى التنافسية للدولة.

هــدفت دراسة عمر عام ٢٠٠٧ (pp129-146) إلى محاولة قياس العوامل في الاستثمار الأجنبي المــباشر وتحليلها، وخاصة الصادرات في عدد من الدول العربية (الأردن، وتونس، والجزائر، ومــصر، والبحرين، والكويت، والسعودية، وعمان) وتناولــت عدداً من المتغيرات الاقتصادية (الــناتج القومي الإجمالي، والصادرات، والتضخم، والإنفاق الحكومي، والادخار)، واستخدمت الأسلوب الكمي في تحليل بيانات الدراسة، وخلصت الدراسة إلى أنَّ حجم السوق ومعدل الصادرات المقدر له تأثير معنوي علــى الاستثمار الأجنبي المباشر في أغلب الدول العربية، ولا سيما النفــطية، وأن نسبة الادخار المحلي إلى النــاتج القومي الإجمالي ذات تأثير معنوي وموجب في أغلب الدول العربية المختارة في الدراسة.

تقدم (مسعداوي) عـــام ٢٠٠٨ (pp:82-94) بدراسة لمحاولة إزالة الغموض الذي يكتنف الاســـتثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال مختلف جوانبه باعتباره ظاهرة معقدة، بـــالإضافة إلى المخاطر التي تكتنف عملية الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية تغطيتها، وخلصـــت الدراسة إلى أنّ أهم المعوقات محدودية الوعي التأميني وعدم كفاية وملاءمـــة التشريعات المتبعة في العـــديد من الدول العربية، وتواضع نصيب الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتقلبه بين عام وآخر رغم توافر قدرات لاستيعاب هذه الاستثمارات.

حاول كل من (قويدري و بوزيان) عام ٢٠١٠-٢٠١١ بدراسة قياس أثر الاستثمـــار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وكانت نتائج القياس متوافقة مع النظرية الاقتصادية، إذ أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال المدة (١٩٩١-٢٠٠٨) ، فعلى الرغم من صـــغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي ، إلا أن تأثيره إيجابي، كما أشارت النتائج للأثر الإيجـــابي للاستثمار المحلي والواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فتـــرة الدراسة، مما يدل على أهمـــية تراكم رأس المال المحلي وأهمية الواردات في الاقتصاد الجزائـــري، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجات الضرورية ومستلزمات الإنتاج.

ثانياً: سمات الاقتصاد القطري واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر:

ازداد في الآونة الأخيرة اهتمام دول العالم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فاشتدت المنافســـة بين الدول المتقدمة والناميـــة على حد سواء في تلك الاستثمارات كمحرك دافع لتحقيـــق النمو الاقتصادي ولإتـــاحة المزيد مـــن فرص العمل ولتثبيت واستـــدامة التنمية الصناعية، وتتنافس الدول في جذب الاستثمار الأجنبي لما يسهم به في تحـــقيق معدلات النمو المـــستهدفة من خلال دوره الإيجـــابي في سد فجوة الادخار –

الاستثمار في البلد الأم – خاصة في تقليص اعتماد الدول النامية على المديونية الخارجية وكذلك انخفاض دعم المساعدات الخارجية إليها (٢٥؛ pp:5-8). فالموقع الجغرافي المتميز لمنطقة الخليج منحها منــذ القدم أهمية كبيرة جعلتها محط اهتمام دول العالم عبر مختلف الأزمنة، فقد أضاف اكــتشاف النفط والغاز لهذه الأهمية بعداً استثنائياً، حيث أصبحت دول الخليج محــور الارتكاز العالمي في أسوق الطاقــة، وتضطلع بدور عالمي مهم على خارطة التفاعلات الاقتصــادية والمالية، فدول الخليج عامة ودولة قطر بصورة خاصة لا تعاني من نقص رأس المال، فهذه المــنطقة الغنية بالنفط تــظل حريصة على استقطاب الاستثمار الأجنبي ، بهدف المساعدة في تنــويع اقتصاداتها بعيداً عن الهيدروكربونات ، وإنشاء مزيد من الوظائف لسكانها ، الذين يغلب عليهم العنصر الشبابي.

واتسمت هذه الاستثمارات بطــابع التأرجح الكبير خلال الخمس سنوات الماضية من القرن الحادي والعشرين، وخاضت دولة قطر هذه التجربة كواحدة من دول العالم وبوصفها دولة نامية وأحرزت مرتبة متقدمة بين الدول العربية وموقعاً مــرموقاً بين دول العالم، لما تتمتع به مــن بنى تحتية واستقرار سياسي ، فضلا عن الهدوء والأمان ، وكل ذلك جعل كثيراً من الشركات تنجذب للاستثمار فيها.

تتأثر جاذبية المنطقة، كوجهة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالأطر التنظيمية، وما إذا كانت تساعد على استقطاب هذه الاستثمارات أم لا، وتحتل المملكة العربية السعودية ودولة قطر المراكز الأولى خليجيا بفضل الخطوات الكبيرة الهامة التي قامت بها مؤخرا في تحــسين بيئة ممارسة الأعمال والقــوانين والتجارة عبر الحدود. وتتبوّأ الــسعودية التي تعد أكــبر مصدر للنفط في العالم المــركز الأول ضمن دول الشرق الأوسط وشمال أفــريقيا في ترتيب تقرير ممارســة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الــدولي لعام ٢٠١٠، فتحتل المرتبة ١٣ من حيث سهــولة العمل فيها، وتأتي مملكة البحرين في المرتبة ٢٠، تليها دولة الإمارات في المرتبة ٣٣، ودولة قطر في المرتبة ٣٩،

أما دولة الكويت وسلطنة عُمان فتأتيان متأخرتين في المرتبتين ٦١ و ٦٥ على التوالي. بينما تكـــون دولة قطر الدولة الأكثر تنافسية بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ترتيب تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي.

خفضت دولة قطر في عام ٢٠٠٩ نـــسبة ضريبة الشـــركات المفروضة على الشـــركات الأجنبية من ٣٥ إلى ١٠ في المائة لتـــعزيز الاستثمار الأجنبي. ولا تفرض مملكة البحرين ودولة الإمارات أية ضرائب دخل على الأشخاص، أو الشركات، سواءً من أبنـــاء البلد أو من الأجانب، في حين تفـــرض المملكة العربيـــة السعودية ودولة الكويت ضريبة علـــى الشركات الأجنبية بنســـبة ٢٠ في المائة و١٥ في المائة، على التوالي. وخفضت سلطنة عُمان في الآونة الأخيرة الضريبة على الشركات الدولية من ٣٠ في المائة إلى ١٢ في المائة (٣٢؛ p:2).

حققت دولة قطر تقدماً كبيراً في استثمارات البنى التحتية المتمثلة بقطاع النقل ، والطرق وشـــبكات الصرف الصحي ومياه النفايات، فضلا عن الاستثمارات في مياه الشرب والكهرباء، والملاعب الجديـــدة ومرافقها الخاصة، فسوف تستفيد دولة قطر بشكل هـــائل من المشاريع العديـــدة التي يجري التخطيط لهـــا لكأس العالم في العام ٢٠٢٢ ، الذي سيستـــقطب الشركات الخليجية والأجنـــبية ، وخاصة القطاعات الأخرى (غير الـــنفط والغاز) وهو الهدف الرئيس لاستراتيجية التنمية الوطنية للدولة. لكن الفرص الاستثمارية ستزداد عندما تتسارع وتيرة تنفيذ خطة التنمية. إن الحكومة حريصة على تشـــجيع المستثمرين الأجانب في المشاركـــة بمشاريع التنمية، وخاصة المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص ، كما تبدو حريصة على تحفيز القطاع الخاص، كما أن مشاريع البنية التحتية الضخمة، مثل تلك التي تهدف إلى تطوير قطاع الطاقة، من شأنها أن تستقطب المستثمرين الأجانب (٢١؛ pp:3-4) .

بالإضافة إلى أنَّ حكومة دولة قـــطر تدعم الاستثمارات الأجنبية من خلال تسهيل الحصول على قروض من بنك قطر للتنمية.

مزايا الاستثمار في دولة قطر والتسهيلات الخاصة به:

تتمتع دولة قطر بالعديد من المزايا المشجعة للاستثمار منها(٤٥) :

(أ) تدني تكاليف الرسوم للكهرباء والماء والغاز الطبيعي.

(ب) أراضي صناعية بالإمكان استئجارها بأسعار رمزية.

(ت) وجود قوانين هجرة وعمل مرنة خاصة بالعمالة الماهرة وغير الماهرة.

(ث) عدم وجود ضرائب على الاستيرادات الخاصة بالآلات الكبيرة وقطع غيارها والمواد الخام.

(ج) لا توجد ضرائب على الصادرات.

(ح) عدم وجود ضرائب على الأشخاص الطبيعيين.

(خ) لا توجد حصص كمية على الواردات.

(د) لا تفرض قيود على الصرف وتحويل الأرباح للخارج.

(ذ) سهولة الوصول إلى الأسواق العالمية عن طريق وسائل نقل بحرية وجوية جيدة تربطها بباقي دول العالم.

(ر) حصول المستثمر بسهولة على إقامة له ولأسرته.

(ز) بالإمكان امتلاك حتى ٢٥% مــن الشركات المساهمــة القطرية المسجلة في بورصة قطر.

(س) بإمكان المستثمرين امتلاك عقارات ووحدات سكنية فخمة وراقية في اللؤلؤة وبحيرة الخليج العربي ومشروع منتجع الخور.

(ش) تخصص قطــعة أرض لإنشاء مشروع معين لفتــرة لا تتعدى ٥٠ سنة قابلة للتجديد.

نجحت دولة قطر في زيــادة استثمارات أجنبيــة بنسبة ٣٦,٤% عام ٢٠٠٩ فبلغت ١٧١,٤ مليار ر . ق، أو بنسبــة ٤٧,٩% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة،

مقارنةً بـــاستثمارات عام ٢٠٠٨ ، حيث بلغت الاستثمارات ١٢٥,٦مليار ر. ق أو بنسبـــة ٣١,٢% من الناتج المحلي الإجمالي (١٧؛ p:65). كما بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشـــر ٩٤,٣ مليار ر . ق عام ٢٠٠٩ أي بنسبة نمو ٤٥,٧% مقارنةً بعام ٢٠٠٨م ، فقد بلغت الاستثمـــارات الأجنبية المباشرة ٦٤,٧ مليار ر. ق. رغم شح السيولة الذي ســـاد الأسواق العالمية خلال عام ٢٠٠٩م، نتيجة للانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية ، إلا أن دولة قطر نجحت في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية بقيمة ٤٥,٧ مليار ر . ق، منها ٢٩,٦ مليـــار ريال استثمار أجنبي مباشر. ويشارك الاستثمار الأجنبي المباشر بـــالعديد من الأنشطة الاقتصـــادية إلا أن خمسة قطاعات اقتصاديـــة قد استحوذت حـــتى نهاية ٢٠٠٩ على أكـــثر من ٩٣,٩% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذه الأنشطة كالآتي:

جدول (١)

تدفقات الاستثمار الأجنبي في داخل دولة قطر عام ٢٠٠٩ حسب الأنشطة الاقتصادية

النشاط الاقتصادي	تدفقات الاستثمار الأجنبي في الداخل عام ٢٠٠٩ (مليار ر.ق)	نسبة التدفقات في الداخل عام ٢٠٠٩
النفط والغاز الطبيعي	٤٧.٨	٥٠.٧
الصناعـــة	٢٤.٣	٢٥.٨
خدمات الأعمال	٦.٩	٧.٣
البنـــاء	٦.١	٦.٥
القطاع المصرفي	٣.٤	٣.٦
المجمـــوع	٨٨.٥	٩٣.٩

المصدر : وزارة التخطيط ، جهاز الإحصـــاء في دولة قطر ، مسح الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر ، ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ص٩-٥.

فالعــديد من دول العالم شاركت في الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر، وقد حصلت الــدول الخمس الأولى منها على أكــثر من ٨٠% من إجمالي هذا الاستثمار. وهذه الدول هي:

جدول (٢)

تدفقات الاستثمار الأجنبي في داخل دولة قطر عام ٢٠٠٩حسب الدول المشاركة

الــدول	الاستثمار الأجنبي المباشر في الداخل عام ٢٠٠٩(مليار ر.ق)	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الداخل عام ٢٠٠٩ (مليار ر.ق)
المملكة المتحدة	٣٣.٥	٣٥.٥
الولايات المتحدة	٢٤.٨	٢٦.٣
الإمارات العربية المتحدة	٧.٣	٧.٧
اليابان	٦.٦	٧.٠
كوريا الجنوبية	٣.٤	٣.٦
المجموع	٧٥.٦	٨٠.٢

المصدر: وزارة التخــطيط ، جهاز الإحصاء في دولة قطر ، مسح الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر، ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، ص٩-٥.

كما بلغ عدد العــاملين في مجالات الاستثمارات الأجنبــية المباشرة في عام ٢٠٠٩ نحو ٩٤,٤ألف عامل مقارنة بعام ٢٠٠٨ بنحو ٨٩,٣ ألف عامل أي بزيادة تبلغ نسبتها ٥,٧%. كما كشف مسح الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر لعام ٢٠٠٩ عن قيمة استثمارات القطاع الخاص القطري بالخارج، والتي بلغت حتى نهاية عام ٢٠٠٩ نحو ٣٨,٩ مليار ريال قطــري مقارنة بنحو ٢٧,٢ مليار ريال فقط حتى نهاية عــام ٢٠٠٨ ، أي أن صافي تدفقات استــثمارات القطاع الخاص إلى الخارج خلال عام ٢٠٠٩ قد بلغت نحو ١١,٧ مليار ريال.

وفي العام٢٠١٠ ، أدى اكتمال مشروع خطـــوط إنتاج الغاز الطبيعي المسال لشركة قطر للغاز إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنحو ٣٢% عن السنة الـــسابقة. وتساهم دولة قطر في القطاع الخاص الأجنبي في تنفيذ خططها الاستثمارية البالغة قيـــمتها ١٤٠ مليار دولار خلال السنوات العـــشر المقبلة، أي بنسبة ٤٩% للشركاء الأجانب مما يحمل معه فرصا استثمارية تصل قيمتها إلى ٦,٨٦ مليار دولار سنويـــاً، وبفرض السماح للقطاع الخاص المشترك بالتقدم لجميع المشاريع وفي مختلف القطاعات (٨؛ p:49) .

الاستثمارات الأجنبية المبـــاشرة الواردة كنسبة مـــن إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت لدولة قطر :

يعبر التكـــوين الرأسمالي عن الاستثمار في الأصول الـــثابتة التي تستخدم بصورة مـــتكررة ومستمرة علـــى مدى عدد معين من السنـــوات لأغراض الإنتاج أو تقديم الخدمات، ومنها بناء وتعبيد الطرق والجسور والمطارات والمرافق العامة والأبنية العامة، إضافة إلى الإضافات كافة على الأصول القائمة ، كما أن هناك بعض التعريفات التي تضـــيف إليها الأصول غير الملموسة، وبشكل عام لا بد أن تكون لهذه الأصول منفعة في الاقتصاد من رفع مستويـــات الإنتاج أو المساهمة في تطـــوير المناخ الاستثماري، ويستثنى من هذا التعريف الأصول التي تستخدم لأغراض عسكرية (٢٦؛ p:23) .

شكل الاستثمـــار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة قـــطر نسبة جيدة من إجمالي التكويـــن الرأسمالي الثابت ، حيث شكلت هـــذه الاستثمارات ما نسبته ٠,١٨% عـــام ١٩٨٢ ثم ارتفعت إلى ٢,٧٩% في عام ١٩٩٢ ، واســـتمرت النـــسبة في الارتـــفاع لتـــصل الى ١١,١٠% عام ٢٠٠٢ ، ثم انخفـــضت في عام ٢٠٠٨ إلى ٨,٥٥% بسبب الأزمة العالمية التي تركت آثاراً واضحة على الاقتصاد القطري والتي أســـهمت في خفض حجم الاستثمارات الأجنبيـــة المباشرة الواردة، ثم واصلت هذه

النسبة في الارتفـــاع لتصل إلى ١١,٦٥% عام ٢٠١٣. وهذه النسب المرتفعة لدولة قطر تؤكد على مدى التطور الحاصل في المناخ الاستثماري في دولة قطر، وعلى مدى توافر الفرص الاستثـــمارية الواعدة في هذه المنطقة، والتي استحوذت على نسبة عالية من هذه الاستثمارات، وكذلك الحال بالنسبة للمملكة العربية السعودية.

الاستثمارات الأجنبية المبـــاشرة الواردة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر:

يمثل النمو في الناتـــج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشـــرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثمـــاري، وكان السبب في ظهور الاقتصاديات الناشئة وزيادة مقدرتها في جذب معدلات مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية المتدفقة نحو البلدان النامية، باعتبار أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يمثل مظهراً من مظاهر الاستقرار الاقـــتصادي وزيادته تعني زيادة في الطلب الكلي. وهناك علاقة طردية ما بين معـــدل النمو في الناتج المحلي الإجمـــالي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (٩؛ p:107) .

وقد شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العـــربية نسبة جيـــدة بالنسبة إلى النـــاتج المحلي الإجمالي، حيث شكلت هذه الاستثمارات ما نسبته ٠,٥% من الناتج المحلي لدولة قطر في العام ١٩٨٢ ، وانخفضت في عـــام ١٩٨٦، حيث بلغت فيه هذه النسبة ٠,٠٣٠% على الرغم من أن الانخفاض في حجم الاستثمار لم يتجاوز ٣,٤% ، حيث انخفض من ٣,٧ مليون دولار في العام ١٩٨٢ إلى ما يقارب من ١,٥ مليون دولار في العام ١٩٨٦ . وفي عام ١٩٩٠ شكلت هذه الاستثمـــارات ما نســـبته ٠,٠٧% ثم ارتفعت في عام ١٩٩٥ لـــتشكل هذه الاستثمارات مانـــسبته ١,١٥% ، ووصلت في عام ٢٠٠٠ إلى ١,٤٢% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي . وفي عام ٢٠٠٥ وصلت هذه النسبة إلى ما يقارب ٥,٦١% . وفي عام ٢٠٠٧ بلغت النـــسبة ٥,٩٠% وانخفضت النسبة في عام ٢٠٠٨ لتصل إلى

٣,٢٨ % . إلا أن الانخفاض الكبير في نسبـــته من الناتج المحلي يعود إلى النمو الكبير الحاصل في الناتج المحلي لدولة قطر كنتيجة لتداعيات الأزمة العالمية، والتي تركت آثارها في كـــافة النواحي، والتي أسهمـــت في خفض حجم الاستثمارات الأجنـــبية المباشرة الواردة، ثم ارتفعت هذه النـــسبة لتصل في عام ٢٠١٣ إلى ما يقارب ٤,٢١% إذ إن حجم هـــذه الاستثمارات على المستوى العـــالمي قد انخفض في العام ٢٠٠٨ بما نسبته ١٤,٢% مقارنة بمستـــويات العام ٢٠٠٧، كما شكلت هذه الاستثمارات ما نسبته ٣,٦٧% لدولة قطر عام ٢٠١٠ . وقد سجلت دولة قطر نمواً مركباً وصل إلى ٥٠,٧% خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)، ليصل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى قطر ما يقارب ٦,٧ مليار دولار. أما إجمالي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فحقق نمواً مركباً خلال المدة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨) بنسبة ٨٨,٩% ، ليصل إلى ما يقارب من ٦٣,٤ مليار دولار، وهي نسبة نمو عـــالية وخصوصاً أن دول مجلس التعاون حققت طفرات كبيرة خلال الفترة المذكورة نـــتيجة للارتفاعات الكبيرة في أسعار النفط، ممّا دعم السيولة في اقتـــصادياتها ودعم المناخ الجاذب للاستثمارات، من خلال العديد من الإصلاحات التي اتخذتها دول المجلس لتـــشجيع الاستثمار، سواء على الصعيد المالي أو الاقتصـــادي أو بيئة الأعمـــال والبنى التحتيـــة المتطورة والأنظـــمة والقوانين ذات الاختصاص، هذا إضافة إلى الاتفاقيات الدولية للازدواج الضريبي أو اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي وقعتهـــا هذه الدول.كما شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول مجلس التعـــاون نسباً جيدة خلال المـــدة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)، إذ بلغت نسبة الاستثمارات الواردة إلى الدول الخليجية ٣,٧% من الإجمالي العالمي في العام ٢٠٠٨، بينما بلغت حصتها ٦٥,٧% من إجمالي الدول العربية ، و ١٠,٢% من إجمالي الدول النامية، في حين بلغت حصة إجمالي الدول العربية ما نسبته ٥,٧% من الإجمالي العالمي و١٥,٥% من إجمالي الدول النامية، بينما كانت حصة دولة قطر ٢١,٦% من إجمالي دول مجلس التعاون (٢٧؛ p:34) .

جدول (٣)

حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من تكوين رأس المال الثابت وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر للمدة (١٩٨٢-٢٠١٣)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر مليون دولار	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي
١٩٨٢	٣.٧	٠.١٨	٠.٥
١٩٨٣	١.٠	٠.٠٦	٠.٠١
١٩٨٤	١٤.٩	١.٢٦	٠.٢٢٠
١٩٨٥	٨.٠	٠.٧٣	٠.١٣
١٩٨٦	١.٥	٠.١٦	٠.٠٣٠
١٩٨٧	٣.٠	٠.٣٦	٠.٠٥٠
١٩٨٨	٢.٦	٢.٢٦	٠.٣٤٠
١٩٨٩	١.٥	٠.١٦	٠.٠٢٠
١٩٩٠	٤.٩	٠.٣٩	٠.٠٧
١٩٩١	٤٢.٥	٣.٥٥	٠.٦٢
١٩٩٢	٣٩.٦	٢.٧٩	٠.٥٢
١٩٩٣	٧٢.١	٥.٤١	١.٠١
١٩٩٤	١٣١.٩	٧.٣٠	١.٧٩
١٩٩٥	٩٣.٦	٣.٨	١.١٥
١٩٩٦	٣٣٨.٩	١٠.٧٠	٣.٧٤
١٩٩٧	٤١٨.٣	١٠.٧٠	٣.٧٠
١٩٩٨	٣٤٧.٣	١٠.٩٥	٣.٣٩
١٩٩٩	١١٣.٣	٤.٩٨	٠.١٩
٢٠٠٠	٢٥١.٦	٧.٢٨	١.٤٢
٢٠٠١	٢٩٥.٥	٧.٢١	١.٦٨
٢٠٠٢	٦٢٣.٩	١١.١٠	٣.٢٢
٢٠٠٣	٦٢٤.٩	٨.٧٨	٢.٦٦
٢٠٠٤	١١١٩.٥	١٢.٥٤	٣.٧٨
٢٠٠٥	٢٥٠٠	١٧.٥٤	٥.٦١
٢٠٠٦	٣٥٠٠	١٨.٠١	٥.٧٥
٢٠٠٧	٤٧٠٠	١٥.٧٧	٥.٩٠
٢٠٠٨	٣٧٧٨.٦	٨.٥٥	٣.٢٨
٢٠٠٩	٨١٢٤.٧	٢٠.٦٠	٨.٣١
٢٠١٠	٤٦٧٠	١٠.٤٧	٣.٦٧
٢٠١١	٤٥٨٣.٥	١٠.٨٢	٢.٠٥٠
٢٠١٢	٩٧٩٠	١١.٠٤	٣.٩٧
٢٠١٣	٩٨٢٠	١١.٦٥	٤.٢١

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بالنسبة لبيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولة قطر للمدة (١٩٨٢-٢٠١٣).

ثالثاً: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة :

أولاً: توصيف النموذج القياسي :

يتم توصيف النموذج بتحديد العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي بوصفه متغيراً تابعاً ، وبين كل مـــن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشـــر ونمو الإنفاق الحكومي ونمو العمل ونمو الانفتاح الاقتصادي، بوصفها متغيرات مفسرة بالاستناد إلى منطق النظرية الاقتصادية، ولقد أخذ النموذج وفق الصيغة التالية لقياس دالة النمو الاقتصادي :

$IF = F(OP,INF)$ .....(1)

$Y = F(G,L,OP.IF)$ ..... (2)

(Y) : معدل النـــمو الاقتصادي (النـــاتج المحلي الإجمالي) فيعد محـــددا أساسياً للـــشركات الأجنبية الباحثة عن الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها في أسواق البلد المضيف. وأقـــرت الدراسات التطبيقية بوجود علاقة موجبة بين معدل النمو الاقتصـــادي وتدفق الاستثمارات الأجنبية المـــباشرة، وهذا ما تؤكده دراسة (الأونكتاد) عن محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية لـــ (٤٢) دولة من الـــدول النامية، والتي بينت أهمية معـــدل النمو الاقتصادي بوصفه محدداً لجذب رؤوس الأموال الأجنبية. (٤٢؛ p:6) .

(OP) : يمثل نمو الانفتاح الاقتصادي، إذ يتم استخراج قيمة الانفتاح الاقتصادي عن طريق حاصل جمع إجمالي الواردات والصادرات من السلع والخدمات مقسومة على إجمالي الناتج المحلي، حيث توجد علاقة إيجابية بين حجم التجارة الخارجية وبـــالأخص بين الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالحجم المتزايد من التجارة الخارجية يعـــطي للشركات الأجنبية فـــرصاً كبيرة للتوزيع في مناطق جغرافية ذات نشـــاط متزايد في مجال التصدير والاستيراد وهذا يؤدي إلى تحقق عـــائد مرتفع. وتبين دراسة Hainaut Anderson لمجموعـــة من الدول النامية

للمدة (١٩٨٩-١٩٩٤) ، أن التجارة الخارجية ، وبالأخص الصادرات ، من أكثر المحددات التي لها تأثير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة .(٣٩؛ p:23) .

(INF) : معدل التــضخم، التضخم هو الارتفاع المســتمر والملموس في مستوى الأسعار ولفترة طــويلة. ولمعدلات التضخم تأثير مباشر في سياسات التسعير وحجم الأرباح ثم حركــة رأس المال وهذا يؤثر في تكاليف الإنتاج، فيؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى فســاد المناخ الاستثماري. وأوضحت دراسة Ursorung Harms لــ (١ ٤) دولة من الــدول النامية للمدة (١٩٦٥-١٩٧٠)، التأثير السلبي لمعــدلات التضخم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .(٣٨؛ p:7) .

(G) : نمو الإنفــاق الحكومي، ويعد الإنفاق الحكــومي من أهم أدوات السياسة المالية في دولة قطر.

(L) : نمــو العمل، فيساهم العمل في النمو الاقتــصادي كأحد عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية.

(IF) : نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

(*IF*): نمو الاستثمارات الأجنبية المقدر.

ثانياً: الطريقة الإحصائية المستخدمة :

قبل الــبدء بتحليل النتائج لابد لنا من إلقاء الــضوء على الطريقة الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة وهي:

طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (Two Stage Least Squares) (2SLS) :

تعطي طريقة المربعات الصغــرى الاعتيادية نتائج لمعلمات منظومة المعادلات الآنية تقــديرات متحيزة وغير متسقة، وذلك لعدم تــوفر الفرض القائل بعدم ارتباط القيم المشاهدة للمتغير التفسيري (المستقل) بالقيم المتتابعة للخطأ العشوائي (٥؛ p:259) .

أي أنّ :

$$E(X_i e_i) \neq 0$$

لذا يتم استخدام طرائق أخرى لتقدير المعلمات حسب تشخيص كل معادلة من معادلات المنظومة وتعطي هذه الطرائق تقديرات تتمتع بخصائص التقدير الجيد لمعلمات منظومة المعادلات الآنية.

١ ــ التشخيص (Identification) :

إذ تم اختبار كل معادلة من معادلات المنظـــومة للحصول على مقدرات وحيدة (Unique Estimator) للمعلمات الهيكلية فتـــكون متسقة وغير متحيزة، فيسمى هذا الاختبار بالتـــشخيص، ويمكن اختبار التشخيـــص من معرفة كل معادلة في منظومة المعادلات الآنية فيما إذا كانت قابلة للتشخيص أو غير مشخصة.

فالمعادلة غير المشخصة هي التي لا يوجد حل لتقدير معلماتها، فلا يمكن بلوغ قيم تقديرية للمعلمات الهيكلية، ويمكن بلوغ قيم تقديرية للمعلمات الهيكلية عندما تكون المعادلة مشخصة، فـــتكون المعادلات مشخصة تماماً (Just or Exact)، إذ يمكن الحصول على قيم تقديرية وحيدة للمعلمات الهيكلية، أو معادلات تحمل صفة فوق التشخيص (Over Identified) ، فيمكن الحصول على أكثر من قيمة تقديرية واحدة للمعلمات الهيكليـــة (٢٠؛ p:36)، ولمعرفة حالة التشخيص للمعادلة لا بدّ من تحقيق شرطي التشخيص وهما كالآتي:

(pp:472-473 ؛٢)

١ ــ شرط الترتيب (Order Condition) :

وهو يمثل الشرط الضروري (Necessary Condition) للتشخيص، ولكنه ليس كافياً للتشخيص، ويتحقق الـــشرط الضروري في أي معادلة من منظومة المعادلات الآنية على وفق الآتي:

1. معادلة ذات تشخيص علوي (فوق التشخيص) K-L > G-1
2. معادلة مشخصة تماماً G-1= K-L

K : عدد المتغيرات الكلية في المنظومة (المتغيرات الداخلية والخارجية).

L : عدد المتغيرات في المعادلة المراد تشخيصها.

G : عدد المعادلات الكلي في المنظومة.

وتكون المعادلة تحت التشخيص عدا ذلك.

٢ _ شرط الرتبة (Rank Condition) :

ويطلق عليه أحياناً بالشرط الكافي Sufficient Condition للتشخيص، فهذا الشرط يؤكد شرط الترتيب، إذ ترتب جميع المعلمات الهيكلية بدلالة جميع متغيرات المنظومة بشكل مصفوفة، فيتم حذف معلمات المعادلة موضع الاختبار، بعد ذلك يــتم تجزئة المصفوفة الناتجة إلى المصفوفات الجزئية ذات الدرجة (G-1)، فإذا كان علــى الأقل محدد واحد من المصفوفات الجزئيــة لا يساوي الصفر فتكون المعادلة مشخصة تماماً، أما إذا كانت جميع المصفوفات الجزئية ذات الدرجة (G-1) مساوية للصفر فالمعادلة تكون تحت درجة التشخيص.

٢ _ طريقة التقدير:

تعد هذه الطريقة الأكثر استخداماً في المجال التطبيقي، وهي من الطرائق المهمة في تقدير معــادلة هيكلية منفردة في منظومة المعادلات الآنية، أي تطبق لمعادلة واحدة من المنظومة في كل مرة. وهي امــتداد لطريقة المربعــات الصغرى غير المباشرة وطريقة المتغيرات الأداتية (*IV) وتستخــدم هذه الطريقة في تفسير النماذج، أو المعادلات زائدة التعريف ، إذ تعاني النماذج ذات المعادلات الآنية من وجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية والخطأ العشوائي، لذا تحاول هذه الطريقة إزالة هذه المشكلة عن طريق إيجاد متغير وسيط يستبدل به المتغير التفسيري المرتبط بالخطأ العشوائي، ويسمى هذا المتغير بالمتغير الأداة Instrumental variable .

على أن يتوفر فى هذا المتغير الوسيط الخصائص التالية : (٤؛ p:565) :

١ ــ أن يكون المتغير الوسيط مرتبطا ارتباطاً قوياً مع المتغير التفسيري الأصلي .

٢ ــ أن يكون المتغير الوسيط غير مرتبط مع الخطأ العشوائي.

تعطي هذه الطريقة تقديرات غير متحيزة (Unbiased) ومتسقة (Consistent)، بالإضافة إلى أنها تعتبر الأبسط والأوسع انتشارا، مما جعلها من أكثر الطرائق أهمية في القياس الاقتصادي (٣٤؛ p:605-606) .

سميت هذه الطريقة بذات المرحلتين، لأنها تمر بمرحلتين وهما كالآتي:

المرحلة الأولى : تتضمن تحديد المتغير الداخلي في المعادلة المراد تقدير معلماتها، وإيجاد الصيغة المختزلة (Reduced Form) لهذا المتغير، ثم استخدام طريقة (OLS) للحصول على القيم التقديرية للشكل المختزل.

أما المرحلة الثانية: فهي القيام بإحلال القيم التقديرية بدل القيم الحقيقية للمتغيرات الداخلية في المعادلات الهيكلية، ثم استخدامها مرة أخرى (OLS) لإيجاد المعلمات التقديرية للمعادلات الهيكلية لمنظومة المعادلات الآنية (٣٥؛ p:361) .

كما يمكن الحصول على مقدرات طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (SLS٢) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العامة(GLS) Generalized Least Squares) ، فإذا كان لدينا منظومة المعادلات الآنية التالية:

$$y_i = Y_i\gamma_i + X_i\beta_i + \varepsilon_i \qquad \cdots \quad (3)$$

yi : يمثل متغير الاستجابة في المعادلة الأولى (متجه عمودي لمشاهدات المتغير الداخلي).

Yi : تمثل مصفوفة لمتغيرات الاستجابة التفسيرية (Explanatory Dependent Variables) ، فتظهر متغيرات الاستجابة مع المتغيرات التفسيرية في الجهة اليمنى من المعادلات، وتكون ذات رتبة (N*hi) .

Xi : تمثل مصفوفة للمتغيرات الــتفسيرية المحددة مسبقاً (Explanatory Predeter-mined Variables) .

وتكون ذات رتبة (N* Qi) .

γ_i : متجه لمعلمات المتغيرات الداخلية.

β_i : متجه لمعلمات المتغيرات التفسيرية المحددة مسبقاً.

ε_i : متجه عمودي من الأخطاء العشوائية الهيكلية.

فتكتب المعادلة (٣) وفق الصيغة التالية:

$$y_i = Z_i\delta_i + \varepsilon_i \qquad \cdots \qquad (4)$$

حيث أن:

$$Z_i = [Y_i \quad X_i] \quad , \quad \delta = \begin{bmatrix} \gamma_i \\ \beta_i \end{bmatrix}$$

وعند ضرب معادلة (٤) بالمصفوفة *(Xi)* وكالاتي:

$$X'y_i = X'Z_i\delta_i + X'\varepsilon_i \qquad \cdots \qquad (5)$$

فــالمعادلة (٥) تمثل مــنظومة من (H) من المعــادلات، والمتضمنة (ni) من المعلمات (δ_i) ، وبافتراض جميع المتغيرات التفــسيرية المحددة مسبقاً متغيرات ثابتة، فتكون مصفوفة التغاير لمتجه الأخطاء $(X'\varepsilon_i)$ وفق الصيغة التالية:

$$v(X'\varepsilon_i) = E(X'\varepsilon_i\varepsilon_i X) = \sigma_{ii}(X'X) \qquad \cdots \qquad (6)$$

حيث أن:

σ_{ii} : تمثل الانحراف المعياري للأخطاء العشوائية.

وبتطبيق طريقة (GLS) على المعادلة (٥) وكالآتي:

$$Z_i'X(\sigma_{ii}X'X)^{-1}X'y_i = Z_i'X(\sigma_{ii}X'X)^{-1}X'Z_i\delta_i \quad \cdots \quad (7)$$

ثم نشتق مقدر طريقة (٢ SLS) وفق الصيغة التالية:

$$\hat{\delta} = \left[Z_i'X(\sigma_{ii}X'X)^{-1}X'Z_i\right]^{-1}Z_i'X(\sigma_{ii}X'X)^{-1}X'y_i \quad \cdots \quad (8)$$

فمصفوفة التغاير لـــ $\hat{\delta}$ تكون وفق الصيغة التالية:

$$\hat{\delta} = \sigma_{ii}\left[Z_i'X(X'X)^{-1}X'Z_i\right]^{-1} \quad \cdots \quad (9)$$

(p:518 ؛٢)

خواص المـــربعات الصغـــرى ذات المرحلتين ((Two Stage Least Squares (2SLS) (6; p:175) :

١ ــ تتميز مقدراتها بأنها متسقة ولكنها تكون متحيزة في العينات الصغيرة، ويميل هذا التحيز إلى التلاشي عند كبر حجم العينة.

٢ ــ تكون مقدرات طريقـــة (SLS٢) أفضل بكثير من مقدرات طريقة (OLS) عنـــد استخدام إحصائية (Student) الخـــاصة باختبار المعنـــوية الإحصائية للمعلمات المقدرة.

٣ ــ يكون النموذج غير جيد عندما ترتبط المتغيرات الخارجية.

* للمزيد من التفاصيل انظر: أ. د وليد إسماعيل السيفو وآخرون، ٢٠٠٦. "مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي ــ التنبؤ والاختبارات القياسية من الدرجة الثانية"، الطبعة العربية الأولى، عمّان، المملكة الأردنية.

ثالثاً: النتائج الإحصائية:

تم تحليل نتائج بيانـــات الدراسة بمستوياتها اللوغارتمية، وكانت نتائج التحليل كالآتي:

١ _ الإحصاءات الوصفية لبيانات الدراسة:

يوضـــح الجدول (٤) الإحصاءات الوصفية لمـــتغيرات نموذج الدراسة للمدة (١٩٨٩-٢٠١٣).

جدول (٤)

الإحصاءات الوصفية لبيانات الدراسة

الإحصاءات الوصفية	النمو الاقتصادي (Y)	نمو الإنفاق الحكومي (G)	نمو العمل (L)	نمو الانفتاح الاقتصادي (OP)	نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IF)	معدل التضخم INF
عدد المشاهدات	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
المتوسط الحسابي	١٠,١٣٩	١,٣١٥	٥,٧٨٤	-٠,٥٤٩	٦,١٤٥	١,١٢٦
أعلى قيمة	١٢,١٦٧	٣,٩١٤	٦,٨٠١	-٠,١٥٧	٩,١٩٢	٢,٧١٥
أدنى قيمة	٨,٧٧٨	-٠,١٥٢	٤,٧٤٤	-١,٤٠٣	٠,٤٠٥	-١,٦٠٩
الانحراف المعياري	١,٢١١	١,٥٤٧	٠,٥٢٩	٠,٤٢١	٢,٣٣٤	٠,٩٢٢
Jarque-Bera	٢,٦٨٩	٣,٧٧٦	٠,١٠٤	٣,٧٢٩	١,٦٧٦	٤,٢٩٢
الاحتمال	٠,٢٦١	٠,١٥١	٠,٩٤٩	٠,١٥٥	٠,٤٣٣	٠,١١٧

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews .

نلاحظ من خلال جدول (٦) ما يأتي:

١ ــ النمو الاقتصادي (Y) : بلغ متوسطه الحسابي (١٠,١٣٩) وانحرافه المعياري (١,٢١١)، وبلغت أعلى قيمة له (١٢,١٦٧) وأدنى قيمة له (٨,٧٧٨).

٢ ــ نمو الإنفاق الحكـــومي (G) : بلغ متوسطه الحـــسابي (١,٣١٥) وانحرافه المعياري (١,٥٤٧)، وبلغت أعلى قيمة له (٣,٩١٤) وأدنى قيمة له هي (– ٠,١٥٢) .

٣ ــ نمـــو العمل (L) : بلغت أعلى قيمة له (٦,٨٠١)، وأدنى قيمة (٤,٧٤٤)، وبلغ متوسطه الحسابي (٥,٧٨٤) وانحرافه المعياري (٠,٥٢٩).

٤ ــ نمو الانفتاح الاقتصادي (OP) : بلغ متوسطه الحسابي (–٠,٥٤٩)، وانحرافه المعياري (٠,٤٢١)، وبلغت أعلى قيمة له (–٠,١٥٧) ، وأدنى قيمة له هي (–١,٤٠٣) .

٥ ــ نمـــو الاستثمارات الأجنبية المباشـــرة (IF) : بلغت أعلى قيمة للاستثمارات الأجنبيـــة (٩,١٩٢) وأدنى قيمة لهـــا (٠,٤٠٥) وبلغ المتوســـط الحسابي (٦,١٤٥)، والانحراف المعياري (٢,٣٣٤) .

٦ ــ معدل التضخم (INF) : بلغ متوسطه الحسابي (١,١٢٦)، وانحرافه المعياري (٠,٩٢٢) ، وبلغـــت أعلى قيـــمة له (٢,٧١٥)، وأدنى قيـــمة له هي (– ١,٦٠٩) .

٧ ــ تـــشير نتائج اختبار Jarque-Bera إلى قبول فرضيـــة التوزيع الطبيعي لكل متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية (١%) و (٥%) .

ثانياً: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

تم اخــتبار التشخيص للنموذج فنتبين أن المعــادلة الأولى مشخصة تشخيصاً علويا، أما المعادلة الثانية فهي مشخصة تماماً، وبناءً عليه سنستخدم طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين Two Stage Least Square لحل المعادلات الآنية الخاصة بدراستنا، للحصول على أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة (٣٦؛ p:384) .

المعادلة الأولى:

$$IF = \beta_0 + \beta_1 OP - \beta_2 INF$$

$$\hat{IF} = 11023.12 + 13175.88OP - 133.067INF$$

$$|t| \ :(8.275) \qquad (7.718) \qquad (1.418)$$

$$R^2 = 0.743 \quad , \quad F = 31.738 \quad , \quad D.W = 1.631$$

من ملاحظة نــتائج التقدير للمعادلــة الأولى، وهي معادلات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بدلالة الانفتاح الاقتصادي ومعدل التضخم، يتضح ما يلي:

١ _ إنَّ للتــجارة الخارجية تأثيراً ايجابيــاً وكبيراً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشــرة في دولة قطر عند مستوى معنوية (١%) و(٥%) وهو ما يتفق مع منطق النــظرية الاقتصادية، أي تؤدي الزيادة في التجارة الخارجية إلى ارتفاع في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وهذا يتفق مع الدراسة التي أجريت لمنظمة الأونكتاد (٤١؛ p:9-96) .

٢ _ تشير التقديرات إلى أنّ معدل التضخم، على الرغم من عدم معنويته، إلا أنه ظهر سالباً وأن الإشارة السالبــة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، أي أنَّ ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض التدفقات في الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعكس صحيح.

٣ _ نلاحظ أن النموذج ككل معنوي وبدرجة عالية وهذا ما تؤكده قيمة اختبار F عند مستوى معنوية (١%) و(٥%).

٤ ــ نلاحظ أن النموذج ملائم لـــلبيانات، إذ أنَّ معامل الـــتحديد (R2) يفسر (٧٤%) من التغيرات الإجمالية، ويترك (٢٦%) لمتغيرات أخرى لم تدخل في النموذج المقدر، وهذا ما يؤكده معامل التحديد المعدل .

٥ ــ تشير النتائج إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

المعادلة الثانية:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 G + \beta_2 L + \beta_3 OP + \beta_4 I\hat{F}$$

$$\hat{Y} = -8.072 + 1.119G + 0.103L + 0.691OP + 1.683I\hat{F}$$

$$|t| \ :(0.735) \quad (19.931) \quad (1.424) \quad (3.917) \quad (5.756)$$

جدول (٥)

نتائج التقدير لمعادلة النمو الاقتصادي

Variable	Coefficient (β)	t-Statistic	prob
C	-8.072029	-0.735734	0.4704
G	1.118726	19.92975	0.0000
L	0.102816	1.423739	0.1699
OP	0.691176	3.91706	0.0179
$I\hat{F}$	1.683131	5.75550	0.0130

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews .

جدول (٦)

المؤشرات الإحصائية لمعادلة النمو الاقتصادي

R- squared (R^2)	Adjusted R- squared ($\overline{R}$)	Durbin – Watson	F- Statistic	prob
0. 896	0. 893	2.123	356.691	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews .

وتشير معادلـــة التقدير لمعدل النمو الاقتـــصادي بدلالة كل من نمو الإنفاق الحـــكومي ونمو قوة العمل ونمو الانفتاح الاقتصادي ونمو الاستثمار الأجنبي المباشر المقدر بالصيغة اللوغارتمية إلى الآتي:

١ _ يؤثر نمو الإنفاق الحكـــومي في النمو الاقتصادي بشكل كبير ومعنوي، وإن إشارته الموجبة تتفق مع منطق النـــظرية الاقتصادية، أي كلما ازداد الإنفاق الحكومي وحدة واحدة فسوف يـــؤدي هذا إلى زيادة في النمو الاقتصادي بمقدار (١,١١٩).

٢ _ على الرغم من عدم معنـــوية قوة العمل إلا أنه ذو تأثير في النمو الاقتصادي وهذا ما تؤكده الإشارة الموجبة، فكلما ازداد نمو العمل بمقدار وحدة واحدة ازداد النمو الاقتصادي بمقدار (٠,١٠٣).

٣ _ تدل النتائـــج على أنّ لنمو الانفتاح الاقتصادي تأثيراً ايجابياً ومعنوياً في النمو الاقتصادي، وهو ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، أي عند زيادة وحدة واحدة من نمو التجارة الخارجيـــة ، فإن ذلك سيؤدي ذلك إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (٠,٦٩١).

٤ _ إنَّ للاستثمارات الأجنـــبية المباشرة دوراً معنوياً ومؤثراً في النمو الاقتصادي، وهو ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، فعند زيادة وحدة واحدة من نمو

الاستثمـــارات الأجنبية، فإن ذلك سيـــؤدي ذلك إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي بمقدار (١,٦٨٣).

٥ ــ وتشير الـــنتائج إلى معنوية الـــنموذج ككل وبدرجة عـــالية وفق اختبار F الإحصائي عند مستوى معنوية (١%) و(٥%).

٦ ــ إن معامل التـــحديد (R2 يفسر ٨٩%) من التغيرات الإجمالية، مما يدل على ملاءمة النموذج للبيانات، وهذا ما يؤكده معامل التحديد المعدل .

٧ ــ كما أن النتائج تشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

رابعاً: الخاتمة والتوصيات:

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى فائدة وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة وتقويم أدائهـــا ودورها في نمو الناتج الوطني الإجمالي في دولة قطر، خلال المدة (١٩٨٩ - ٢٠١٣).

تم تحليل السلاسل الزمنية الخاصة بالدراسة الحالية باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلـــي، والأسلوب الإحصائي الـــقياسي لقياس أثـــر وعلاقة بعض المتغيرات الاقتصادية، مثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الإنفاق الحكومي ونمو العمل ونمو الانفتاح الاقتصـــادي، بوصفها متغيرات مفسرة على معدل النمو الاقتصادي (Y) الـــناتج الوطني (الإجمالي) بوصفـــه متغيراً تابعاً بالاستنـــاد إلى منطق النظرية الاقتصادية، وتم استخدام طـــريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (S.L.S, ٢.) لقياس هذه العلاقة.

من خلال هذه الدراسة أمكن التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

١ _ إنَّ لحجم السوق ومعدل الانفتاح الاقتصـــادي تأثيراً معنوياً على الاستثمار الأجنبي المـــباشر، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية فالزيادة في التجارة الخارجية يؤدي إلى ارتفاع في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٢ _ ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض التدفقات في الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعكس صحيح. وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية .

٣ _ أظهر نموذج الاستثـــمار الأجنبي المباشـــر معنويته العالـــية وفق اختبار F الإحصائي، وملاءمته لبيانات الدراسة وفق اختبار معامل التحديد (R2) .

٤ _ يمارس الإنفاق الحكومي تأثيراً معنوياً على النمو الاقتصادي، وهو ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

٥ ــ كـــما أنّ للاستثمارات الأجـــنبية المباشـــرة دوراً معنوياً ومـــؤثراً في النمو الاقتصادي، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

٦ ــ دل نموذج النمو الاقتصـــادي على المعنوية العـــالية وفق اختبار F الإحصائي ، وملاءمته لبيانات الدراسة بدرجة عالية، وفق اختبار معامل التحديد (R2) واختبار معامل التحديد المعدل. كما أنَّ النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

لذا نوصي بما يأتي:

١ ــ الاهتمام المتواصل بدعم قطاع الـــتجارة الخارجية، وخاصة قطاع التصدير، وذلك لاستقطاب التدفقات لأكبر استثمارات أجنبية مباشرة.

٢ ــ دعم الصناعات التصديريـــة ذات الكثافة العمالية، فهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الطاقة التصديرية ويوفر فرص العمل للمواطنين، كما أنه يقلل من الاستيرادات.

٣ ــ الالتزام بسياسة واضحة وطويلة المدى بشأن تشجيع الاستثمارات الأجنبية، لتفادي التذبـــذبات الكبيرة التي شهدتها الاستثمارات الأجنبية في بعض دول مجلس التعاون خلال الفترة السابقة.

٤ ــ العمل على توضيح الإجراءات والفرص الاستثمارية في دولة قطر عن طريق عقد الندوات والمـــؤتمرات الدولية، وإنـــشاء مكاتب فرعيـــة للهيئة العامة للاستثمار في الدول ذات الشركات العالمية الكبرى.

٥ ــ الاهتمام المـــتواصل في إيجاد المناخ الاستثماري الملائم لجذب رؤوس الأموال الخارجية والتي بدورها توفر التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية.

٦ ــ فتح التسهيلات أمام المستثمرين الأجـــانب في كافة القطاعات الاقتصادية، خاصةً المشاريع المرتـــبطة بالبنية التحتية، نظراً للقدرة التقنية والإدارية والمالية التي يتمتع بها المســـتثمر الأجنبي. ولأن ذلك يسهـــم في زيادة معدل النمو للاقتصاد القطري .

المراجــع

أولاً: المراجع العربية :

ــ الكتب :

١ _ أبو قحــف، عبد السلام ، ١٩٩٨ . "إدارة الأعمــال الدولية"، ط٢، دار الإشعاع، الإسكندرية.

٢ _ الجبوري، شلال حبيب وعبد، صلاح حمزة،٢٠٠٠ ."تحليل متعدد المتغيرات"، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، العراق.

٣ _ السيفو، وليد اسمــاعيل وآخرون، ٢٠٠٦ . "مشاكل الاقــتصاد القياسي الــتحليلي- التنبؤ والاختبارات القياسية من الــدرجة الثانية"، الطبعة العربية الأولى، عمّان، المملكة الاردنية.

٤ _ عطية، عبد القادر محمد عبد القادر،٢٠٠٠ . "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق" ، الإسكندرية، الدار الجامعية، ، ط٢ .

٥ _ كــاظم، أموري هادي، ٢٠٠٥ ، "مقدمة في القــياس الاقتصادي"، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة الموصل، العراق.

٦ _ محمد، شيخي،٢٠١٢ . "طرق الاقتصاد القياسي _ محاضرات وتطبيقات"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.

ــ الدوريــات :

٧ _ الأسرج ، حسين عبد المطلب،٢٠٠٥ ." سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية "، رسائل بنك الكويت الصناعي ، العدد ٨٣ .

٨ _ بو خاري، عبد الحميد،٢٠١٢ . " واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية"، مجلة الباحث، العدد ١٠، الجزائر.

٩ ــ الحـــطيب، حازم بدر،٢٠٠٠ . "أهميـــة الاستثمارات الأجنبيـــة في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد٤،الأردن.

١٠ ــ الطعان، حاتم فارس ، ٢٠٠٧، "الاستثمار أهدافه ودوافعه" ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الرابع عشر .

١١ ــ عمـــر، دنيا أحمد ، ٢٠٠٧ . "أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة"، تنمية الرافدين ، جامعة الموصل، العراق.

١٢ ــ الفارسي، عيسى محمد والشحومي، سليمان سالم، ٢٠٠٦ . "البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبـــي"، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيريـــة الليبية ــ تحت شعار نحو مناخ استثماري أفضل، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار، الجماهيرية العربية الليبية .

١٣ ــ الكواز، سعد محمود و العبادي، عمر غازي ، ٢٠٠٧ . "مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الســـابع (إدارة المخاطر واقتصاد المعرفـــة)، جامعة الزيتونة الأردنية، عمّان، الأردن.

١٤ ــ لبنى ، عدنان غانم والمسيبلي، حسين صلاح، (٢٠٠٣). "دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصـــادية (في الجمهورية اليمنية)، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٩ ، العدد الثاني.

١٥ ــ مسعداوي، يـــوسف،٢٠٠٨ . "تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لحالات بعض الـــدول العربية "، أبحاث اقتـــصادية وإدارية، العدد الثالث.

ـــ الرسائل والأطروحات :

١٦ _ الخشمان، هيثـــم، (٢٠٠٦)، "إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح حالة الأردن" (١٩٧٠ _ ٢٠٠٤)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

١٧ _ الزهراني، بندر بن سالم ،٢٠٠٤ . "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠ "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

١٨ _ العيد، بيوض محمد، ٢٠١١ . " تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصـــادي والتنمية المستدامة في الاقتصـــاديات المغاربية ، دراسة مقارنة : تونس، الجزائر ، المغرب "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجمهورية الجزائرية.

١٩ _ قويدري، كريمة،٢٠١١. " الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجمهورية الجزائرية .

٢٠ _ الهاشمي، مزاحم محمد يحيى،١٩٨٨ . " بناء نموذج قياسي للقطاع الزراعي في العراق"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

ـــ النشرات والتقارير الاحصائية :

٢١ _ بنك قطر الدولي ، النشرة الاقتصادية لدول الخليج،٢٠١١. "الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الخليج".

٢٢ _ البنك الدولي ،منظمة العمل الدولية ،المؤشرات الرئيسية لقاعدة بيانات سوق العمل بالنسبة لبيانات قوة العمل من (١٩٨٩-٢٠١٣).

٢٣ ــ صندوق النقد الدولي، البنك المركزي القطري، الاتحاد العربي للكهرباء.

٢٤ ــ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام ٢٠٠٨ .

٢٥ ــ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،٢٠١٢ . "جهات الترويج للاستثمار في الدول العربية الواقع والتحديات"، نـــشرة ضمان الاستثمار، العدد الثالث، السنة الثلاثون.

٢٦ ــ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بالنسبة لبيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولة قطر للمدة (١٩٨٢-٢٠١٣) .

٢٧ ــ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،٢٠١٢ . "بيئة اداء الأعمال في الدول العربية لعام ٢٠١٣" ، السنة الثلاثون ، العدد الرابع.

٢٨ ــ وزارة التخطيط، جهاز الإحصاء في قطر، مسح الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٢٩ ــ وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نافذة على الاحصاءات الاقتصادية لدولة قطر، العدد السادس، الفصل الثالث، (٢٠١٣-٢٠١٤)، صفحات مختلفة.

ــ شبكة الانترنت :

٣٠. منظمة الأمم المتحدة، مجلس التجارة UNCTAD تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠١ . وعلى الموقع: File: // UNCTAD Press Release htm .

٣١ ــ الـــنشـــرة الاقتصـــادية لـــدول الخليج، ٢٠١١. وعـــلى المـــوقع: www.kuwait.nbk.com

٣٢ ــ جريدة الاقتصـــادية، ٢٠١٠ . "الاستثمار الأجنـــبي يتطلع إلى مزيد من التسهيلات في الخليج"، العدد٦١٥١. وعلى الموقع:
http://www.aleqt.com/2010/08/14/article_429521.html

ـــ المراجع الأجنبيـــة :

ـــ الكتب :

33- Gilles y Bertin: que sais-je- L, "investissement international. imprimerie I despresses universitaires de France janvier .

34- Gujarati, D. N. 1988; "Basic Econometrics" , McGraw - Hill Book Company, New York.

35- Intriligator,M. D. &Bodkin,R. G. &Hsiao,C. 1996;"Econometr-ics Models, Techniques and Applications", Prentice Hall.

36- Koutsoyiannis, 1977. "Theory of Econometrics", Second Edition, the Macmillan PressLtd, London.

ـــ الدوريات :

37- Mishra, Deepak, 2001. " Inflow Private Capital and Growth, Finance and Development, Vo 138, N 2.

38- Nauro F. Philip Harms and Henrich W. Urspring, 2002. "Do Civil and Political Repression Really Boost Foreign DI", Journal of Development Economics, vol. 70, No. 4.

ـــ التقارير الإحصائية ومواقع الإنترنت :

39- P.S. Andersen and P. Hainaut, “Foreign Direct Investment and Employment in the Industrial Countries,” www.bis.org/pobl/work61.htu1998.

40- OCDE , 1983. "Definitions de rdeference detailles des investissements internationaux".

41- UNCTAD/DTCI, UN,1996. "The Nature of Transnational Corporations", Journal of Transnational Corporations, vol. 1, No. 2, New York..

42-UNCTAD, 2000. " World Investment Report 1999" , UN, New York, USA.

43- Albuquerque, Rui, Loayza Norman & Serven, Luis 2003. "World Market Integration Through the Lens of the Foreign Direct Investors,"

www.ideas.repec.org/p/work/wbrwps/3060.htm.

44- Tcha, Moon Joong, 2000. "A Note on Australia's Inward and Outward Direct Foreign Investment," www.balckwell-senergy.com/link/doi.

45www.mbt.gov.qa/Arabic/ForeignInvestor/Pages/

BusinessFacilitations.aspx .

فرص نمو الصادرات السعودية في ضوء اتفاقيات التجارة الحرة ماليزيا نموذجاً

د . جميل حلمي عبد الواحد

مستشار اقتصادي ـــ جمهورية مصر العربيـــة

آليات تفعيل الـــتعاون الاقتصادي بين المملكة العربية السعودية ودول شرق آسيا "ماليزيا نموذجاً" :

أبلغـــت ماليزيا مجلس التعاون لـــدول الخليج العربية في عام ٢٠١٠م رغبتها الدخول في جولة مفاوضات حول اتفاقية لإنشاء منطقة للتجارة الحرة وذلك لفتح المجال أمام سبل توسيع وتعزيز التنمية الاقتصادية والتجارية مع دول المجلس، وتمثل الخطوة مع كوالالمبور تحـــديداً دعماً لدول المجلس في إطـــار إعادة رسم خريطة توجهاتها الاقتصـــادية الخارجية وتوجهها نحو دول شرق آسيا، وقد تم إعداد هذه الدراســـة بهدف إستكشاف آفـــاق التعاون والفرص الممكنـــة بين دولتي ماليزيا والمملكة العربية السعودية في ضوء توقيع مثل هذه الاتفاقية[1].

وبلا شك فـــإن هذه الخطوات لها أهمية كبيرة في ظل محدودية مظلة اتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها المملكة حيث تقتصر اتفاقيات التجارة الحرة على المجالين العربي والخليجي، والذين تقل الاستفادة منهما بسبب تشابه هياكل الإنتاج وعدم مرونة الأجهزة الإنتاجية، الأمـــر الذي جعل المصدرين السعوديين ينادون بشكل مستمر بأهمية توسيع مظلة الاتفاقيات التجارية خاصةً مع الدول الواعدة التي يمكن نفاذ الصادرات السعودية إليها.

شكل رقم (١)

عدد الاتفاقيات التجارية الموقعة في بعض الدول

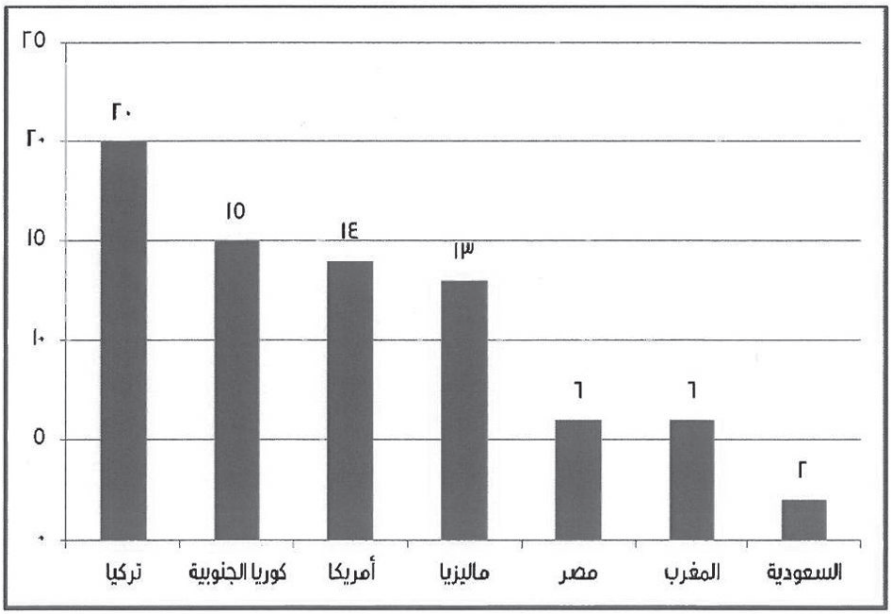

المصدر: منظمة التجارة العالمية.

أولاً: تطور التبادل التجاري بين المملكة وماليزيا[٢]:

من خلال تحليل أداء صادرات وواردات المملكة مع ماليزيا أمكن التوصل الى النتائج التالية :

- بلغت قيمة صادرات المملكة الى ماليزيا خلال عام ٢٠١٤م نحو ٢,٨ مليار دولار وبمعدل نمو بلغ ٤٣% مقارنة بعام ٢٠١٣م.
- بلغت قيمة واردات المملكة من ماليزيا خلال عام ٢٠١٤م نحو ١,١٧ مليار دولار وبمعدل نمو بلغ ٨% مقارنة بعام ٢٠١٣م.
- بلغ فائض الميزان التجاري للمملكة مع ماليزيا نحو ١,٦٦ مليار دولار خلال عام ٢٠١٤م مقارنة بفائض بلغ ٨٩٤ مليون دولار خلال عام ٢٠١٣م محققاً معدل نمو بلغ ٨٦%.

_ بلغت قيمـــة إجمالي التجارة بين البلدين نحو ٤ مليار دولار خلال عام ٢٠١٤م وبمعدل نمو بلغ ٣١% مقارنة بعام ٢٠١٣م.

_ بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات نحو ٢٤٢% عام ٢٠١٤م مقارنة بنسبة بلغت خلال عام ٢٠١٣م نحو ١٨٣%.

جدول رقم (١)

تطور التبادل التجاري بين المملكة وماليزيا، القيمة: ألف ريال

البيـــان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
إجمالـــي الصادرات	٢,٤٤٤,٨١٣	١,٩٧٧,٤١٠ (١٩)	٢,٨٣٦,٢٠٣ ٤٣
إجمالـــي الواردات	١,٢٢٥,٢٠٦	١,٠٨٢,٥٢٦ (١٢)	١,١٧١,٨٢٧ ٨
الميـــزان التجاري	١,٢١٩,٦٠٧	٨٩٤,٨٨٤ (٢٧)	١,٦٦٤,٣٧٦ ٨٦
إجمالـــي التجارة	٣,٦٧٠,٠١٩	٣,٠٥٩,٩٣٦ (١٧)	٤,٠٠٨,٠٣٠ ٣١
نسبة تغطية الصادرات للواردات (%)	٢٠٠	١٨٣	٢٤٢

Source: World Trade Map.

أهم سلع صادرات المملكة الى ماليزيا :

يلاحظ وجود تركـــز نسبي في هيكل صادرات المملكـــة الى ماليزيا حيث تستحوذ أهم ٥ سلع على نسبة ٨٣% من إجمالي الصادرات، كما يلاحظ تركز نسبة ٥١% من الصادرات في بنـــد زيوت نفط خام ومنتجاتها بقيمة بلغت ٧,٢ مليار ريال خلال متوسط الفترة (٢٠١٢-٢٠١٤)م.

جدول رقم (٢)

صادرات المملكة الى ماليزيا من أهم السلع خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٤)م

الوصف السلعي	متوسط القيمة لآخر ثلاث سنوات (ألف دولار)	الأهمية النسبية (%)
زيوت نفط وزيوت مواد معدنية قارية، خام	١٢٢٩٥٨٧	٥١
زيوت ومحضرات خفيفة	٢٢٤٤٢٧	٩
نافثا	٢١٤٠٠٥	٩
بولي بروبيلين	١٨٠٤٧٧	٧
زيوت تزييت	١٦٣٣٥٣	٧
إجمالي السلع المختارة	٢٠١١٨٤٩	٨٣
أخرى	٤٠٧٦٣١	١٧
الإجمالي	٢٤١٩٤٧٩	١٠٠
نسبة السلع المختارة من الإجمالي (%)	٨٣	

Source: World Trade Map.

أهم سلع واردات المملكة من ماليزيا :

شكلت واردات المملكة من ماليزيا من أهم ٥ سلع نسبة ٣١% من إجمالي وارداتها من ماليزيا وذلك خلال متوسط الفترة (٢٠١٢-٢٠١٤)م، وتمثلت أهم سلع الواردات في أدوات لتبادل المعلومات والتي شكلت نسبة ١٦% من إجمالي الواردات تليها زيوت نخيل بنسبة ٦% يليها مواسير وأنابيب نحاسية بنسبة بلغت ٤% من الإجمالي.

جدول رقم (٣)

واردات المملكة من ماليزيا من أهم السلع

الوصف السلعــي	متوسط القيمة لآخر ثلاث سنوات	الأهمية النسبية (%)
أداة أساسها معالج مصغر تشتمل على مودم لتأمين الدخول إلى الانترنت، لها وظيفة تبادل المعلومات	١٨٠٦٩٨,٦٧	١٥,٦
زيوت نخيــل	٦٣٤٢٨	٥,٥
مواسيــر وأنابيب نحاسية	٤٨٩٥١	٤,٢
زيوت محركات	٣٨٦٠٩	٣,٣
جــزاء ولوازم للآلات	٢٥٧١٠	٢,٢
أخــرى	٨٠٢٤٥٦	٣١
الإجمالــي	٣٥٧٣٩٧	٦٩
نسبة السلع المختارة من الإجمالي (%)	١١٥٩٨٥٣	

Source: World Trade Map.

ثانياً : الإطار الحالي المنظم للعلاقات الاقتصادية بين المملكة وماليزيا :

ينــظم مبدأ الدولة الأولى بالــرعاية في إطار منظمــة التجارة العالمية MFN العلاقات التجارية البينية بين المملكة العربية السعودية وماليزيا، حيث أنه لا توجد أية مــزايا تفضيلية جمركية تنظم هذه العلاقات حالــياً، وبالنسبة لماليزيا فإنها تمنح مزايا تفضيلية للــدول الموقعة معها اتفاقيات تجــارة حرة بالإضافة الى المزايا التي تمنحها في إطار النظام الشامل للأفضلية التجارية بين الدول النامية GSTP ، والذي لا تنضم اليه أيــة دولة من دول مجلس التعاون بما فيهــا السعودية، كما أن هناك بــروتوكول نــظام الأفضليــة التجاريــة (٢٠٠٥م) بين دول منظمــة المؤتمر

الإسلامي OIC – TPS يهدف الى التوصل لاتفاق ينظم الأفضلية التجارية بين هذه الدول ورغم أن المملكة عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي الا أنها لم توقع على هذا الاتفاق في حين صدقت عليه حتى الآن دولتين هما ماليزيا والأردن، وبالإشارة الى اتفاق التجارة التفضيلية (٢٠٠٦م) بين تجمع الدول الثماني الإسلامية D-8 والتي تعتبر ماليزيا عضواً فيه وتهدف أيضاً الى التوصل الى اتفاق ينظم منح مزايا جمركية للتجارة البينية فأن السعودية ليست عضواً في هذا التجمع.

وبالتالي فأن اتفاق التجارة الحرة سوف يشكل الأساس الأول للمعاملة التجارية التفضيلية بين البلدين. والجدير بالذكر أن حكومة المملكة وحكومة ماليزيا وقعتا عام ١٩٧٥م اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني والتي بمقتضاها يسعى الطرفان لتطوير التعاون الاقتصادي والفني بينهما.

ثالثاً: تقدير الآثار المتوقعة لاتفاق التجارة الحرة على الاقتصاد السعودي:

تقدير الآثار التجارية لاتفاق التجارة الحرة:

المنهجية المستخدمة في التقدير:

تم تقدير الآثار التجارية المتوقعة لاتفاق التجارة الحرة على نمو الصادرات والتي يعبر عنها مؤشر خلق التجارة ومؤشر تحويل التجارة وذلك بإجراء تطبيق عملي لأدوات نموذج التوازن الجزئي المعروفة باسم SMART Simulation Technique والتي أعدها البنك الدولي والانكتاد كأداة تعطي نتائج فعلية وتفصيلية للآثار المتوقعة على التجارة والناتجة عن إحداث تغيير ما في ظروف النفاذ للأسواق على نحو إلغاء التعريفات الجمركية المفروضة على التجارة البينية.

وقد تم تطبيق النموذج في هذه الدراسة ، بهدف استكشاف الآثار المتوقعة لاتفاق تجارة حرة بين مجلس التعاون وماليزيا على الاقتصاد السعودي ، وذلك من خلال إجراء التحليل بشكل منفصل على جانبي الصادرات والواردات ، وذلك في

ظل سيناريــو واحد خاص بقيام الطرفين بإلغاء التعــريفة الجمركية على تجارتهما البينية فور دخول الاتفاق حيز النفاذ وبدون استثناء أي من السلع.

مؤشر خلق التجارة:

يقيس قيمة الزيادة المتوقعة في واردات ماليزيا من المملكة العربية السعودية (أو العكس) نتيجة قيام ماليزيا بخفض التعريفة الجمركية في حال قيام منطقة تجارة حرة والذي ينــتج عنه الانخفاض النسبي في أسعار هذه الــسلع مقارنة بالسلع التي يتم إنتاجها داخل ماليزيا وبما ينتج عنه زيادة صافية في إجمالي واردات ماليزيا وانخفاض صافي في إنتاج ماليزيا من هذه السلع التي سيتم إحلالها بمنتجات سعودية، والجدير بالذكــر أن هذه الزيادة تضاف على معدلات الــنمو الطبيعية للتجارة قبل اتفاق التجارة الحرة كما أنها تعتبر زيادة سنوية.

مؤشر تحويل التجارة:

يقيس قيمة الزيادة المتوقعة في واردات مــاليزيا من المملكة العربية السعودية نــتيجة قيام ماليزيا بخفض التعريفة الجمركية في حال قيام منطقة تجارة حرة والذي ينتج عنه الانخفاض النسبي في أسعار هذه الــسلع مقارنة بأسعار السلع المثيلة التي تستوردهــا ماليزيا من دول أخرى وبمــا يؤدي الى إعادة توزيع للهيكل الجغرافي لــواردات ماليزيا لمصلحة المصدرين السعــوديين وبالتالي تزيد واردات ماليزيا من المملكة على حســاب وارداتها من الدول الأخرى وبدون تغير في إجمالي واردات ماليزيا من العــالم، والجدير بالذكر أن هذه الــزيادة تضاف على معدلات النمو الطبيعية للتجارة قبل اتفاق التجارة الحرة كما أنها تعتبر زيادة سنوية.

الآثار الكلية لاتفاق التجارة الحرة على الاقتصاد السعودي Aggregated Effects :

بالاعتماد على النموذج المستخدم في القياس أمكن التوصل الى النتائج التالية:

ـــ **بالنسبة لجانب الصادرات** : تقدر القيمــة المتوقعة للنمو السنوي للصادرات السعودية الى ماليزيا – خلافاً لمعدلات النمو الطبيعية قبل اتفاق التجارة الحرة –

بنحو ١٠٧ مليـــون دولار منها نحو ٣٦,٩ مليـــون دولار ناتجة عن أثر خلق التجارة الناتج عن إلغـــاء التعريفة الجمركيـــة التي تواجه صادرات المملكة الى مـــاليزيا وبما ينتج عنه زيادة واردات ماليـــزيا من المملكة على حساب انخفاض الإنتـــاج المحلي الماليزي من هذه السلع، كما تعود القيمة المتبقية والبالغة ما يزيد عن ٧٠,٢ مليون دولار الى أثر تحويل التجارة والناتج عن تحول واردات ماليزيا من شركاء تجاريين غير المملكة الى الاستيراد من المملكة.

ـــ **بالنسبة للإيرادات الجمركية المفقودة:** تبلغ القيمة المتوقعة للإيرادات الجمركية المفقودة ، نتيجة قيام المملـــكة بإلغاء التعريفة الجمركية على وارداتها من ماليزيا بنحو ٣٨,٣ مليون دولار سنوياً.

جدول رقم (٤)

الأثر التجاري والمالي لاتفاق التجارة الحرة على الاقتصاد السعودي، القيمة: ألف دولار

خلق تجارة أمام الصادرات السعودية	تحويل تجارة أمام الصادرات السعودية	الأثر على الإيرادات الجمركية للسعودية
٣٦٩٧٦	٧٠٢٥٥	٣٨٢٩١

Source: Aggregated from Simulation Model Results.

١ _ أثر اتفاق التجارة الحـــرة على خلق التجارة أمام الصادرات السعودية في أسواق ماليزيا:

تبلغ إجمالي القيمة المقدرة لخلق التجارة نحو ٣٦,٩ مليون دولار سنوياً وذلك في حالة تطبيق اتفاق التجارة الحرة بين المـــملكة العربية السعودية وماليزيا بشكل كامل وبما يعني قيام ماليزيا بإلغاء كافة التعريفات الجمركية المفروضة على وارداتها من المملكة العربية السعودية.

وقد تم تقدير هذه القيمة في ضوء المعطيات التالية:

ـــ تم تطـــبيق النموذج على متوسط قيمة جميـــع البنود السلعية التي قامت المملكة العربيـــة السعودية بتصديرهـــا الى ماليزيا خلال آخر ثلاث سنوات (٢٠١٢-٢٠١٤)م، والتي بلغت نحو ٢٤١٩ مليون دولار وبعدد بنود سلعية بلغ ٥٥٠ بنداً[٣] (H.S Code 6 Digits) ، وقد تم الاعـــتماد على مـــتوسط آخر ثلاث سنوات للتأكد من أن هذه السلع هي الـــسلع التي تقوم بتصديرها المملكة الى ماليزيا بشكل مستمر ومنتظم وليست صادرات عرضية أو مؤقتة.

ـــ يبلغ المتوســـط البسيط للتعريفة الجمركـــية التي تواجهها صادرات المملكة الى ماليزيا نحو ٥% وقد بلغ الحد الأقصـــى للتعريفة الجمركية معدل ٥٠% وهو المعدل المفروض على الكود الجمركي (٣٦٠٤١٠) وفقاً للنظام المنسق والمتعلق بألعاب نارية خاصة بالأطفال.

وفيما يتعلق بالقيمة المقدرة لخلق التجارة أمكن استنتاج ما يلي:

ـــ أن هذه القيمة البالغة ٣٧ مليون دولار تشكل نسبة ١,٥% من متوسط إجمالي صادرات المـــملكة الى ماليزيـــا خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٤)م، وبما يعني أن اتفاق التجارة الحرة من المتوقع أن ينتج عنه ارتفاع الصادرات الى ماليزيا بمعدل نمو سنوي ١,٥% هذا بخلاف معدلات النمو الـــطبيعية المتحققة حالياً بدون تطبيق الاتفاق.

ـــ استحوذت ١٠ سلع فقط تقوم المملكة بتصديرها الى ماليزيا على نسبة ٩٨% من إجمالي القيمة المقدرة لخلق التجارة وبقيمة بلغت نحو ٣٦,٤ مليون دولار ، وبمـــا يعني أن هذه السلع هي أكثر السلع استفادة من مزايا منطقة التجارة الحرة في ضوء إلغاء التعريفة الجمركيـــة وفي ضوء توقع تزايد الطلب عليها في ماليزيا والذي تعبر عنه قيمة مرونة الطلب السعرية على الواردات والتي تم استخدامها

كأحـــد متغيرات النموذج، كما أن صادرات المملكة الى ماليزيا من هذه السلع تشكل نسبة تـــزيد عن ٧٥% من إجمالي صادرات المملكة الى ماليزيا وبما يعني ارتفاع معدل التـــركز في الصادرات وفي معدل الاستفـــادة السلعية من اتفاق التـــجارة الحرة أيضاً، ومن ثم فهذا يطرح تســـاؤلات عديد حول إمكانية عقد ترتيبات تفضيلية يتم من خلالها منح أفضلية جمركية لمجموعة من السلع التي يتم تبادلها بين البلدين وذلك بديلاً عن اتفاق التجارة الحرة.

ومن خلال تحليل الهيكل السلعي لأهم السلع المـــستفيدة من اتفاق التجارة يمكن الإشارة الى تركـــز هذه السلع في القطاعات السلعـــية في قطاع الصناعات البتروكيماوية، والتي يجب التأكيد أثناء المفاوضات على عدم قيام الجانب الماليزي باستثناء أي من هذه السلع من التحرير التجاري البيني في حالة تطبيق منهج السلع الحساسة Sensitive Products، حيث أن هذه السلع هي السلع ذات الأولوية في التصدير كما يجب التأكيد علـــى إدراجها ضمن القوائم السلعية التي يتم تحريرها بالكامل فور دخول الاتفـــاق حيز النفاذ وذلك في حالـــة تطبيق منهج التحرير التجاري التدريجي من خلال مراحل أو من خلال قوائم سلعية محددة.

جدول رقم (٥)

أثر اتفاق التجارة الحرة على خلق التجارة أمام المصدرين السعوديين(أهم ٢٠ سلعة)

القيمة: ألف دولار

H.S6 Digits	الوصف السلعـــي	متوسط صادرات المملكة الى ماليزيا خلال أعوام (٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤)	التعريفة الجمركية التي تفرضها ماليزيا على وارداتها من المملكة MFN	خلق التجارة
٣٩٠١١٠	بولي ايثيلين وزنه النوعي يقل عن ٠,٩٤	١٣٧٥٣٦	١٠	١٥٠٤٦
٣٩٠١٢٠	بولي ايثيلين وزنه النوعي ٠,٩٤ أو أكثر	٩٧٧٠١	١٠	١٠٤٠١
٣٩٠٢١٠	بولـــي بروبيليـــن	١٨٠٤٧٧	٣	٧٦٩٨
٢٧١٠١٩	زيوت نفطية	١٦٣٣٥٣	٠	١١٨٢
٣٩٠٣١٩	البولـــي ستيريـــن	١٧٣٥٢	٣	٩٠٩
٣٩٠٢٣٠	بوليمرات مركبة البروبيليـــن	٣٥٣٨	١٠	٤٣٨
٣٩٢٠١٠	من بوليمرات الإيثيليـــن	١٤١١	٢٠	٢٧٧
٢٩٠١٢٩	الأسيتيليـــن	٩٣١	١٠	١٨٤
٣٩١٥٩٠	لدائن	٦٥٧	١٦	١٣٣
٣٩١٥١٠	من بوليمرات الإيثيليـــن	٦٩٠	٢٨	١٣٠
	إجمالي السلع المختارة	٦٠٣٦٤٦	١١	٣٦٣٩٨
	إجمالـــي الصادرات	٢٤١٩٤٧٩	٤.٩٧	٣٦٩٧٦
	نسبة السلع المختارة من الإجمالـــي (%)	%٢٥	--	%٩٨

Source: Authors' Calculation Based on World Trade Map Data.

٢ _ الآثار المتوقعة لاتفاق التجارة الحرة على تحويل تجارة ماليزيا الى منتجات المملكة:

تم تقدير القيمة المتوقعة لتحويل التجارة وقد خلص النموذج المستخدم الى ما يلي:

تقدر القيمـــة المتوقعة لتحويل التجارة نتيـــجة دخول اتفاق التجارة الحرة حيز النفاذ بنحو٧٠٢٥٥ ألف دولار وبما يعني أن هذه القيمة من الواردات كانت تحصل عليها ماليزيا من شركاء تجاريين غير المملكة وقد تم تحويلها الى المنتجات السعودية.

شكلت أهم ١٠ سلع من حيث القيمة نحو ٩٨% من إجمالي القيمة المقدرة لتحويل التجارة وبقيمة بلغت ٦٨ مليون دولار، وقد تركزت هذه السلع أيضاً في الصناعات البتروكيماوية بشكل كبير.

جدول رقم (٦)

أثر اتفاق التجارة الحرة على تحويل التجارة أمام المصدرين السعوديين(أهم ١٠ سلع)

القيمة: ألف دولار

H.S 6 Digits	الوصف السلعي	متوسط صادرات المملكة الى ماليزيا خلال أعوام (٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤)	التعريفة الجمركية التي تفرضها ماليزيا على وارداتها من المملكة MFN	خلق التجارة
٢٧٠٩٠٠	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية ، خاماً	١٢٢٩٥٨٧	٢,٥	٣٧٨١٥
٣٩٠١١٠	بولى إيثيلين بوزن نوعى أقل من ٠,٩٤	١٣٧٥٣٦,٣	١٠	١٣٦٣٦
٣٩٠١٢٠	بولى إيـــثيلين بوزن نوعى أقل من ٠,٩٤ للاستخدامات الطبية، لمواسير الغاز الطبيعي، لمواسير المياه والصرف الصحي	٩٧٧٠١,٣٣	١٠	٩٩٨٢
٣٩٠٢١٠	بولي بروبيلين	١٨٠٤٧٧	٣,٣	٤٢٨٥
٢٧١٠١٩	زيوت ومحضرات، خفيفة أخرى	١٦٣٣٥٢,٧	٠,٣	٧٢٢
٣٩٠٣١٩	بولي ستيرين	١٧٣٥٢	٣,٣	٧١٧
٣٢٠٦١١	دهانات	٣٧٨٠,٦٦٧	١٥	٧٠٩
٣٩٠٢٣٠	بوليمرات مركبة البروبيلين	٣٥٣٧,٦٦٧	١٠	٤٦٦
٣٩٢٠١٠	بوليمرات الإيثيلين	١٤١١	٢٠	٣٤٧
٢٨٢٣٠٠	أوكسيدات التيتانيوم	١٦٠٤	١٥	٢٨٧
إجمالي السلع المختارة		١٨٣٦٣٤٠	٨,٩٤	٦٨٩٦٥
إجمالي الصادرات		٢٤١٩٤٧٩	٤,٩٧	٧٠٢٥٥
نسبة السلع المختارة من الإجمالي (%)		٧٦	--	٩٨

Source: Authors' Calculation Based on World Trade Map Data.

٣ _ الآثار المتوقعة لاتفاق التجارة الحــرة على الإيرادات الجمركية للمملكة العربية السعودية:

تم تقدير أثر اتفاق التجارة الحرة على الإيرادات الجمركية بالاعتماد على ما يلي:

- تم تقدير قيــمة الواردات المتوقعة في ظل اتفاق الــتجارة الحرة بالاعتماد على متــوسط قيمة واردات المملكة من ماليزيا خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٤)م وتم استخدام مرونة الطلب على الواردات والتغير النسبي في معدل التعريفة الجمركية قبل وبعد الاتفاق.
- تم تقدير الإيرادات الجمــركية المفقودة في ظل سيناريو واحد فقط وهو تطبيق اتفاق التجارة الحرة على جميع السلع بدون استثناء.
- بلغت قيمة الواردات المتوقعــة في ظل المتغيرات المذكورة نحو ٨٢٣,٤ مليون دولار.
- بلــغت قيمة الإيرادات الجمــركية المفقودة في ظل اتفــاق التجارة الحرة نحو ٣٨,٢٩ مليون دولار.
- شكلت أهم ١٠ سلع من حيث قيمة الإيرادات الجمركية المفقودة نسبة ٤١% من الإيرادات الجمركيــة المفقودة وبالتالي فإنه في حــالة السماح لكل طرف باستثناء مجموعة من السلع بكونها سلع حساسة فإن المملكة العربية السعودية إذا ما أرادت أن تستثني سلعاً بالاعتمــاد على أسس الإيرادات المفقودة فإن هذه السلع هي الأولى بالاستثناء.
- تضمــنت السلع سلعاً من قطــاع الصناعات الغــذائية " زيوت نخيل، سمن، محضرات غذائية"، وبعض سلع صناعة الأثاث.

جدول رقم (٧)

الإيرادات الجمركية المفقودة بعد تطبيق اتفاق التجارة الحرة

H.S 6 Digits	الوصف السلعي	متوسط واردات المملكة من ماليزيا خلال أعوام (٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤)	التعريفة الجمركية التي تفرضها المملكة على وارداتها من ماليزيا (%)	الإيرادات المفقودة
١٥١١٩٠	زيوت نخيل	٦٣,٤٢٨	٥	٣٤١٥
٧٤١١١٠	منتجات من نحاس نقي	٤٨,٩٥١	٥	٢٥٩٤
٢٧١٠١٩	زيوت محركات	٣٨,٦٠٩	٥	٢١٥٣
٤٤٠٧٩٩	أخشاب منشورة	٢٢,٩٨٠	٥	١٢٤١
٧٤٠٧١٠	منتجات من نحاس نقي	١٨,٦٢٣	٥	١٠٢٩
٨٤٣١٤٣	مثاقب الحفر للآبار	١٧,٦٦٠	٥	١٠٠١
١٦٠٢٣٩	محضرات غذائية	١٧,٧٧٦	٥	٩٦٩
٤٠١٥١٩	معدات لإطفاء الحرائق	١٧,٢٥٢	٥	٩٠٧
١٥١٧٩٠	سمن	١٦,٧٨٦	٥	٨٨٩
٩٤٠٣٦٠	أثاث خشبي	١٥,٠٥١	٥	٧٩٠
إجمالي السلع المختارة		٢٧٧,١١٥	٥	١٥,٧٤٦
إجمالي الواردات		٨٢٣,٤٢٢	٤	٣٨,٢٩١
نسبة السلع المختارة من الإجمالي (%)		٣٤	--	٤١

Source: Authors' Calculation Based on World Trade Map Data.

النتائج والتوصيات

أهم النتائج:

١. يوجد فائض في الميزان التجــاري بين المملكة وماليزيا لصالح المملكة بقيمة بلغت خلال عام ٢٠١٤م نحو ١,٦ مليار دولار.

٢. يوجد تركز نسبي في هيكل صادرات المملكة الى ماليزيا حيث تستحوذ أهم ٥ سلع علــى نسبة ٨٣% من إجمالي الصادرات ويستحوذ بند زيوت نفط خام ومنتجاتها على ٥١% منها.

٣. تتمثل أهم سلع واردات المملــكة من ماليزيــا في "أدوات تبادل بيانات، وزيوت، ومواسير وأنابيب نحاسية".

٤. بالنسبة لجانب الصــادرات: تقدر القيمة المتوقعة للنمو السنوي للصادرات الســعودية الى ماليزيا – خلافاً لمعدلات الــنمو الطبيعية قبل اتفاق التجارة الحرة – بنحو ١٠٧ مــليون دولار منها نحو ٣٦,٩ مليون دولار ناتجة عن أثر خلق التجارة الناتج عن إلغاء التعــريفة الجمركية التي تواجه صادرات المملكة الى مــاليزيا وبما ينتج عنه زيادة واردات مــاليزيا من المملكة على حساب انخفاض الإنتاج المحلي الماليــزي من هذه السلع، كما تعود القيمة المتبقية والبــالغة ما يزيد عن ٧٠,٢ ملــيون دولار الى أثر تحويل التجارة والــناتج عن تحول واردات مالــيزيا من شركــاء تجاريين غير المملكة الى الاستيراد من المملكة.

٥. بــالنسبة للإيرادات الجمــركية المفقودة : تبلغ القيمــة المتوقعة للإيرادات الجمركية المفقودة نتيجة قيام المملكة بإلغاء التعريفة الجمركية على وارداتها من ماليزيا بنحو ٣٨,٢ مليون دولار سنوياً.

أهم التوصيات:

١. يتميز مناخ الأعمال في ماليزيا بالعديد من الايجابيات الأمر الذي يوفر فرصاً عديدة أمام المستثمرين السعوديين خاصةً في قطاع الخدمات والذي تركز عليه الحكومة الماليزية لتجعله القطاع الرائد للنمو الاقتصادي.

٢. أن هناك العديد من المحفزات التصديرية التي يمكن أن يتمتع بها المستثمرين السعوديين في ماليزيا على نحو النفاذ لأسواق الدول التي تدخل في اتفاقيات تجارة حرة مع ماليزيا ومنها الصين واليابان وباكستان وكوريا وهي أسواق كبيرة يمكن أن تستوعب صادرات بأحجام كبيرة .

٣. أهمية الاستثمار في المناطق الحرة الماليزية نظراً لما تتمتع به من مزايا عديدة.

٤. أهمية الاستثمار في القطاع الصناعي حيث توجد فرص عديدة للاستثمار في هذا القطاع نظراً لما يتمتع به من دعم كبير في ماليزيا على نحو انخفاض الضرائب المفروضة على دخل الشركات الصناعية وتشجيع التصدير والسماح بملكية الأجانب لـ ١٠٠% من حصص الملكية في هذه الشركات وعدم وجود متطلبات تصديرية وتسهيل استخراج الرخص الصناعية.

٥. يعتبر قطاع صناعة الورق من القطاعات التي تتدخل الحكومة الماليزية بحمايتها من ممارسات الإغراق وبالتالي فتعتبر من القطاعات المشجعة على الاستثمار فيها.

٦. أهمية اتفاق التجارة الحرة المزمع توقيعه بين مجلس التعاون الخليجي وماليزيا بالنسبة للاقتصاد السعودي في ضوء النتائج الايجابية المتوقعة بالنسبة للصادرات السعودية حيث تقدر قيمة الزيادة السنوية في صادرات المملكة الى ماليزيا بخلاف الزيادات الطبيعية الحالية بنحو ١٠٧ مليون دولار سنوياً

الأمر الذي سوف يؤدي الى خلق فرص عديدة أمام تنويع هيكل صادرات المملكة الى ماليزيا.

٧. أن توسيع مظلة اتفاقيـــات التجارة الحرة التي توقعها المملكة مع العديد من الدول ومنها ماليزيا يوفر مناخ إيجابي أمام المستثمرين الأجانب الراغبين في الاستثمـــار في المملكة ومن ثم النفاذ للأسواق المـــاليزية ، كما أن الفرص التصديرية المتنوعة في ماليزيا من الممكن أن تؤدي الى تنويع أنشطة الاستثمار في المملكة حتى يتم الاستفادة من مزايا التصدير الى أسواق ماليزيا خاصة في القطاعات الصناعية التي تفرض عليها ماليزيا تعريفات جمركية مرتفعة خاصة منتجات الحديد والصلب.

٨. أنه إذا ما تم الأخـــذ في الاعتبار الإيرادات الجمركية المفقودة فيجب استثناء أهم السلع التي خلصت إليهـــا الدراسة والتي سوف ينتج عن تحريرها أكبر قيم للإيرادات المفقودة ومنها "زيوت نخيل، سمن، محضرات غذائية"، وبعض سلع صناعة الأثاث.

ملحق الدراسة

خلق وتحويل التجارة:

تم تقدير الاثار المتوقعة لاتفاق التجارة الحرة المرتقب على نمو الصادرات والتي يعبر عنها مؤشر خلق التجارة ، وذلك بإجراء تطبيق عملي لأدوات نموذج التوزان الجـــزئي المعروفة بإسم SMART Simulation Technique ، والتي أعدها البنك الدولي والانكتاد كأداة تعطي نتائج فعلية وتفـــصيلية للاثار المتوقعة على التجارة والناتجة عن إحداث تغيير ما في ظروف النفاذ للأسواق.

وقد تم تطبيق ذلك على هذه الدراسة بهدف إستكشاف الاثار المتوقعة لاتفاق تجارة حرة مرتقب بين مجلس التعاون وماليزيا على الاقتصاد السعودي، وذلك من خلال إجراء التحليل بشكل منفصل على جانبى الصادرات والواردات، وذلك في ظل سيناريـــو واحد خاص بقيام الطرفين بإلغاء التعـــريفة الجمركية على تجارتهما البينية فور دخول الاتفاق حيز النفاذ وبدون استثناء أي من السلع.

خلق التجارة:

يقيس قيمة الزيادة المتوقعة في واردات ماليزيا من المملكة العربية السعودية (أو العكس) نتيجة قيام ماليزيا بخفض التعريفة الجمركية في حال قيام منطقة تجارة حرة والذي ينـــتج عنه الانخفاض النسبي في أسعار هذه الـــسلع مقارنة بالسلع التي يتم إنتاجها داخل ماليزيا وبما ينتج عنه زيادة صافية في إجمالي واردات ماليزيا وإنخفاض صافي في إنتاج ماليزيا من هذه السلع التي سيتم إحلالها بمنتجات سعودية، والجدير بالذكـــر أن هذه الزيادة تضاف على معدلات الـــنمو الطبيعية للتجارة قبل إتفاق التجارة الحرة كما أنها تعتبر زيادة سنوية.

تحويل التجارة:

يقيس قيمة الزيادة المتوقعة في واردات مـــاليزيا من المملكة العربية السعودية نـــتيجة قيام ماليزيا بخفض التعريفة الجمركية في حال قيام منطقة تجارة حرة والذي ينتج عنه الانخفاض النسبي في أسعار هذه الـــسلع مقارنة بأسعار السلع المثيلة التي تستوردهـــا ماليزيا من دول أخرى وبمـــا يؤدي الى إعادة توزيع للهيكل الجغرافي لـــواردات ماليزيا لمصلحة المصدرين السعـــوديين وبالتالي تزيد واردات ماليزيا من المملكة على حســـاب وارداتها من الدول الأخرى وبدون تغير في إجمالي واردات ماليـــزيا من العالم ، والجدير بالذكر أن هـــذه الزيادة تضاف على معدلات النمو الطبيعية للتجارة قبل إتفاق التجارة الحرة كما أنها تعتبر زيادة سنوية.

تعريف المتغيرات:

خلق التجارة	TC
تحويل التجارة	TD
الواردات	M
الصادرات	X
السعر المحلي	P
السعر النسبي	RP
مرونة الطلب على الواردات	Em
مرونة الاحلال بين الواردات	Es
خلق التجارة	TC
تحويل التجارة	TD
التعريفة الجمركية	T
قبل تحرير التجارة	0
بعد تحرير التجارة	1

طريقة حساب خلق التجارة:

$$TC = E_m \times M \times \frac{T_1 - T_0}{T_0}$$

طريقة حساب التغير النسبي في الأسعار (المستخدم في حساب تحويل التجارة):

$$\frac{dRP}{RP} = \frac{1+T_1}{1+T_0} - 1$$

طريقة حساب تحويل التجارة:

$$TD = \frac{M \times M^{other} \times \frac{dRP}{RP} \times E_s}{M + M^{other} + M \times \frac{dRP}{RP} \times E_s}$$

الهوامش

(١) أبرمت دول مجلس التعاون اتفاقية للتجارة الحرة مع سنغافورة في نهاية عام ٢٠٠٨م، وقد بدأت دول الخليج عملية التصديق على الاتفاقية في عام ٢٠٠٩م.

(٢) ترتبط المملكة بماليزيا بعلاقات اقتصادية متشعبة بخلاف التجارة ففيما يخص الاستثمارات الماليزية في المملكة فقد بلغ حجم الاستثمار في المشاريع الماليزية السعودية المرخصة بالمملكة وعددها ١٦ مشروعاً نحو ٤٠١ مليون ريال وذلك حتى عام ٢٠٠٨م.

(٣) تشكل صادرات المملكة الى ماليزيا من أهم ١٠ بنود سلعية نسبة نسبة ٩٦% من إجمالي صادراتها الى ماليزيا وذلك في المتوسط خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٤)م.

المراجــع

المراجع العربية:

١. المملكة العربية السعودية، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

٢. الموقع الالكتروني لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

المراجع الأجنبية:

1. WTO, Malaysia Trade Policy Review.
2. World Bank, Malaysia Trade at a Glance.
3. World Bank, Malaysia Trade brief.
4. World Bank, Malaysia at a Glance.
5. World Bank web site.
6. WTO web site.
7. World Trade Map Web Site.

عرض كتاب

إيـران مـن العزلـة إلى التقـارب

تأليف : د . إبراهيم بن عبد الرحمن العثيمين
الناشر : مؤسسة الانتشار العربي ــ بيـــروت
مراجعة : ناصر حسن الشيخ ــ الأمانة العامة
الطبعـــة الأولـــى ــ ٢٠١٥ م

تعد عملية عاصفة الحزم، والتي قادتها المملكة العربية السعودية مع دول التحالف من الدول الإسلامية والعربية في اليمن، ردا على الانقلاب الحوثي المدعوم إيرانيا على شرعية الـــرئيس اليمني عبدربه هادي، دافعا مهما لقراءة أدوار الجمهورية الإيرانية في المنطقة العربية ، كما أن عملية إعادة الأمل دفعت كثيرا من الكتاب والمحللين إلى إبراز حقيقة السياسة الإيرانـــية وعلاقاتها مع الغرب عمومـــا والدول العربية والإسلامية خصوصا. ولعل من الكتب الحـــديثة في المكتبة العربـــية التي تحدثت عن إيران من الداخل ودورها في المنطقة الكتاب الذي بـــين أيدينا "إيران من العزلة إلى التقارب" للدكتور إبراهيم العثيمين والذي قامت بنشره دار الإنتشار العربي ببيروت .

فمن الملاحظ على امتداد العقود الثلاثة الماضية من عمر الثورة الخمينية ، وإيران تمارس حالة من الصراع والخصومة مع المجتمع الدولي والإقليمي ، التي بدأت منذ العمل على مد الثورة ، أو ما سمي تصـــدير الثورة إلى المناطق المجاورة ، مرورا بحرب الخليج الأولى (الحرب الإيرانية العراقية) والتـــدخلات الإيرانية في دول الجوار، سواء بصورة مباشرة، كما يحدث حاليا في سوريا ولبنان والعراق أو بصورة غير مباشرة كما يحدث في دول الخليج وشمال أفريقيا، وانتهاءً بأزمة الملف النووي . كل هذا في إطار الصراع على إقليم الخليج والهيمنة على الشرق الأوسط ، ولم يساهم تغيير القيادات في إيران،

على مدى الـــعقود الثلاثة، في إحداث أي تحول في هذا المـــسار إلا على مستوى لغة الخطاب التي يكون التمايز فيها فقط في درجات الثورة بين قيادة وأخرى، مما ساهم في عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والدخول في أزمات إقليمية ودولية.

كما أنه منذ ما يـــزيد على ثلاثة عقود وتاريخ العلاقة بين واشنطن وطهران هو تاريخ صراع ومواجهة بدأت منذ أزمة الرهائن في السفارة الأمريكية بطهران، و لم يؤثر تعاقب الـــرؤساء في البلدين في إحداث تحول في هذا المسار ، إلا أن لقاء وزير الخارجـــية الأمريكي جون كيري نظيره الإيـــراني محمد جواد ظريف، على هامش اجتماعات مؤتمر حظر الانتشار النووي، والذي كان برعاية الأمم المتحدة في بدايـــة عام ٢٠١٥م، ومرورا بالحـــديث عن إمكانية حـــدوث مصافحة بين الرئيسين على هـــامش اجتماع الجمعية العامـــة للأمم المتحدة، وانتهاءً بالاتصال التاريخي بين الرئيسين الذي يعتبر هو الأول منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ م أثارت التساؤلات عن أسرار هذا التقارب بعد سنوات العزلة .

ولفهم علاقة إيران بالنظام الدولي تجدر الإشارة إلى أن الكذب بين الدول في كثير من الأحيان لأسباب استراتيجية يكون باستخدام ما يسمى بدبلوماسية الرياء، هذه الاستراتيجية يقـــابلها في الخطاب الإيراني التقية السياسية التي تعتبر من نسيج نظـــام الملالي وإحدى الركائز الأساسية التي يـــستخدمها النظام في توجيه علاقاته الدولية، حيث بـــدأ منذ أن ابتدع قائد الثـــورة الخميني مصطلح الشيطان الأكبر والشيطان الأصغر إشارة لأمريكا وإسرائيل وأصبح الديباجة التي تبتدئ بها خطابات المتحدثين والموالين للنظام الإيراني .

ومما ساهم في إحداث التقارب تركز اهتمام إدارة الرئيس الأمريكي أوباما في إصلاح ما أفســـده سلفه جورج بوش، وإعادة ترميم صورة بلاده دوليا في عدد من الملفات أبرزها الملف الأفغاني والملف العراقي وملف البرنامج النووي الإيراني، حيث مالت عقيدة أوباما السياسية نحو التفاوض والتعاون بدلا من المواجهة وتغليب نظرية

القوة الاستراتيــجية ، وبالتالي أسدل الستار بانسحاب القوات الأمريكية من العراق دون أن يكون لدى الولايات المتحــدة أي خطة واضحة لاستعادة نظام ديموقراطي موال يعيد توازن القوى في مقابل إيران ، كما قامت الولايات المتحدة بالانسحاب التدريجــي من أفغانستان وتسليم زمام محاربة طالــبان للقوات الأفغانية. أما بالنسبة للملف النووي فقد انتهجــت إدارة أوباما أسلوب الدبلوماسية واستخدام الأدوات السلمية عبر إقرار العقوبات الاقتصادية ضد إيران لحملها على وقف نشاطاتها النووية مما جعله يلاقي الكثير من الانتقادات خصوصا من اسرائيل .

لــذا فقد أثبتت العقوبات الاقتصادية التي أوقعتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتحالفة معها على إيران نجاعة التأثير على الاقتصاد الإيراني، وبات يعاني عدة أزمات حسب التقارير الاقتصادية الدولية، حيث بلغ معدل التضخم إلى نحو ٧٥% ووصلت البطالة نحو ١٤,٦% وزادت الديون الخارجية على ٢٠ مليار دولار وانهارت العملة الإيرانيــة لمستويات قياسية في الانخفاض ، كل ذلك لم يثن النظام عن السعي في امتلاك التقنية النووية ولكنه ساهم في إبطاء التقدم النووي مؤقتا.

ومما ساهم في إبطــاء التقدم في برنــامج إيران النووي ســلسلة الهجمات الإليكترونية التي تعرض لها برنامجها النووي بغرض إحداث الضرر، والتي من بينها الهجوم الإليكتروني على الــنظم الحاسوبية في منشأة نــاتانز لتخصيب اليورانيوم ٢٠١٠م، مما أدى إلى انخفــاض عمليات التخصيب بنسبة ٣٠%، ثم تبع ذلك في عام ٢٠١٢م الهجوم الإليكتروني الذي أدى لتعــطيل الشبكات الأوتوماتيكية في منشأتي ناتانز وفوردو النــوويتين ، بعد ذلك ازداد اهتمام النظام الإيراني بالحرب الإليكترونــية، خاصة الأمر الــذي يعطي قرائن واضحة للــتعرف على منفذي الهجمات الإليكترونيــة التي وقعت على شركة أرامكــو أحد كبريات شركات القطاع النفطي في المملكة العربية السعودية في أغسطس ٢٠١٢م .

إن ازديـــاد أمد الأزمة في سوريا بتردد الغرب والولايات المتحدة في القيام بأي تدخل عسكـــري، في مقابل استمرار روسيا والـــصين وإيران في دعم نظام الأسد بالرغم من تصـــدع أركانه وانفلات سيطرته علـــى الأرض، هو تسخين للصراع السوري وتحويله إلى حرب بـــاردة جديدة بين المعسكر الإيـــراني مدعوما بروسيا والصين ومعسكر الدول الخلـــيجية وتركيا مدعومين بالولايات المتحدة والغرب من جهة أخرى ، يدل على ذلك الرغبة المتكررة لإدارة أوباما في القيام بعمل عسكري ينهي الأزمة السورية بغطاء دولي، خصوصا بعد تجاوز نظام الأسد الخطوط الحمراء حسب خطاب أوباما واستخدامه الأسلحة الكيميائية، إلا أن المبادرة الروسية الرامية لوضع الأسلحة الكيميائية السوريـــة تحت الإشراف والرقابة الدولية أطفأت حماسة الولايات المتحدة والنظام الدولي في خوض عمل عسكري، مما جعل أرواح المدنيين في الغوطة بريف دمشق هي مسرح الحوار في الحرب الباردة بين المعسكرين.

وامتدادا للحرب الـــباردة، توظف إيران التوقيت الـــسياسي لإقامة المناورات العسكريـــة خصوصا البحرية والتي تمتد مـــن مضيق هرمز مرورا ببحر عمان وحتى المحيط الهندي ، لتوصل بذلك الرسائل الواضحة لدول مجلس التعاون بأنها من يتحكم بأمن واقتصاد واستقرار الخليـــج ، كما تهدئ هذه المناورات من عدائية التصريحات الإسرائيلية المنـــادية بضرب منشآتها النووية، وأخيرا رسالة للولايات المتحدة والدول الحليفة لها بقوة النظام وعدم تأثير العقوبات الاقتصادية والسياسية عليها .

إن طبيعة العلاقات الإيرانية الإسرائيلية لم تختلف كثيرا بسقوط الشاه ووصول الخمـــيني ١٩٧٩م، وما اختلف هو شكل العلاقة من تحالف استراتيجي إلى تحالف من خلف ستار ، حيث منحت الحرب العراقية الإيرانية إسرائيل فرصة استراتيجية في تفكـــيك الجبهة الشرقية المهددة لإســـرائيل ومن ثم غزو العراق للكويت الذي أخرج العراق تماما من لائحة الدول ذات التهديد الاستراتيجي، مما شكل قوتين لا رادع لهما: إسرائيل وإيران بأجنحتها في العراق وسوريا ولبنان ، الأمر الذي أعاد

التوفيق بين العداء الإيديولوجي والمــصالح الاستراتيجية دافعا إلى جعل الخطابات العدائية المتبادلة شكلاً من أشكال التعبير السياسي والتحدي الذي يفضح الغطرسة الأمريكية.

وقد أدى عدم استقرار الشرق الأوسط من تلكم القوتين اللتين لا رادع لهما، إلى اهتمام المراقبين الإقليمين والدوليين بانتخابات الجمهورية الإيرانية ، حيث أنها وكما الــوضع الداخلي لغالبــية الدول تحدد ملامح ومســار الخطاب السياسي المستقبلي طبقا لتــوجهات الشعوب ، فقد كانت انتخابات الرئاسة في الجمهورية الإيــرانية لعام ٢٠١٣م مدخلا لــبيان التنوع الحزبي الــسياسي في إيران ، فكان واضحا غلبة تيار المحافظين أثناء حكم الرئيس نجاد في ظل تراجع لتيار الإصلاحيين والذين من أبرزهم الرئــيسان السابقان رفسنجاني وخاتمي ، إلا أن النتائج سارت نحو فوز التيار الإصلاحي بعد انسحــاب عدد من المحسوبين عليه لصالح الرئيس حسن روحــاني في ظل تشتت لأصوات المحافظين لأكــثر من مرشح ، مما أعطى للإدارة الأمريكية فرصة في إثبات نجاعة الحلول السلمية والدبلوماسية.

إن بواعث التقارب الأمريكي الإيراني له أسباب رئيسية هي :

أولا : العودة للتفاوض حول وثيقة طهران ٢٠٠٣م والتي قدمت بعد غزو العراق مباشــرة، والتي تقضي برفع الدعم عن حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين وعن حزب الله في لبنــان، مقابل الاعتراف بإيران كفاعل إقليمي بالمنطقة والتي تم رفضها في حينها من قبل إدارة الرئيس بوش.

ثانيا : عقيدة أوباما السياسية التي تعتمد مبدأ التفاوض والتعاون بدلا من المواجهة.

ثالثا : تغير الاستراتيجية الأمــريكية تجاه الشرق الأوسط، ونقل التركيز نحو آسيا ومنــطقة المحيط الهادي لمحاصرة صعــود الصين ، الذي بات يقلق الاقتصاد الأمريكي .

رابعا : تسعى إيران إلى تخطي أزمـــة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها ، والتي تعكسها التقارير الاقتصادية الدولية وبيانات البنك المركزي الإيراني .

لـــذا يعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه في جنيف في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣م بين إيران والدول الست، وما تلاه من اتفاقات بشأن برنامجها النووي، بعد سلسلة من الاجتماعات السرية بين طهران وواشنطن على مستوى رفيع جدا بدأت من أواخر عهد أحمدي نجاد بموافقة أوباما وخامنئي المتحفظة، والذي تم بمقتضاه تخفيض نسبة تخصيب اليورانيـــوم في مقابل تخفيف العقوبات الاقتـــصادية وحتى رفعها بشكل كامل، تفتح صفحـــة جديدة في العلاقة السياسيـــة مع الغرب بما يساهم في تغيير موازيين القوى الإقليمية وبداية للاعتراف بها كقوة فاعلة حيث يحلو لها أن تمارس دورها السابق كشرطي الخليج ورفعها من قائمة محور الشر.

وأخيرا ، فإن هـــذا الكتاب يعين الباحثين والقراء على فهم ما يدور داخل الجـــمهورية الإيرانية من تفاعلات شعبـــية ، وما يحدث خارجها من تدخلات في المناطق العربية وسياساتها تجاه الغرب وإدارة ملف برنامجها النووي، مع أمل أن يجد القارئ الكريم في الكتاب الفائدة والمتعة .

التطلعات الإيرانية في الخليج العربي

تأليف : إيمان لافي المطيري

عرض : رانية رضى فضل

باحثة اجتماعية ـ مملكة البحرين

كتاب "التطلعات الإيرانية في الخليج العربي" للكاتبة إيمان لافي المطيري، يسلط الضوء على منطقة الخليج العربي ، والتي تزايدت أهميتها بعد الحرب العالمية الثانية بسبب موقعها الجغرافي وثرواتها النفطية.

ويهدف هذا الكتاب إلى رصد وتحليل وتقييم الاتجاهات السائدة للقوى الخارجية والداخلية في الفترة الممتدة ١٩٤٥ ـ ١٩٧١م .

كما يبين هذا الكتاب، ويفند الادعاءات الإيرانية الغير شرعية في البحرين والجزر الإماراتية الثلاث وجزيرتي عربي وفارس والتي لم ترعَ فيها إيران حق الجوار.

ويرجع اختيار هذه الفترة إلى قيام الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٤٥ ـ ١٩٩٠م) ، وإلى أن هذه الفترة قد شهدت البدايات الأولى لإنتاج وتصدير النفط الذي يعد عصب الحياة التي ترتكز عليها الصناعات الحديثة ، كما أن هذه الفترة شهدت كذلك القرار البريطاني بالانسحاب من شرق السويس في عام ١٩٦٨م ، وفي هذه الفترة كذلك بدأ المد الناصري يزحف نحو المنطقة داعياً إلى (قومية عربية) والتحرر من المستعمر الأجنبي ، مما أوجد ثورة داخلية تندد بالاستعمار وتطالب برحيله.

ويرجع اختيار المؤلفة لموضوع المطالب الإيرانية في الخليج، إثر الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ ــ ١٩٧١م)، إلى سبـــبين: أولهما صراع القوى الاستعمارية فيما بينها لفرض سيطرتها على المنطقة وهي السمة الغالبة في تلك الفترة. والسبب الثاني تمثل في المحاولات الإيرانيـــة التوسعية، والغير شرعية لبـــسط سيطرتها على مناطق مختلفة من الخليج، كالرغبة في ضم البحرين أو الاستحواذ على الجزر الاماراتية.

واعتمـــد هذا الكتاب في أطروحته على مصادر مـــتنوعة عربية وأجنبية، مع التركيز بشكل كبير على الكتب العربية وأرشيف الوثائق البريطانية التي يحتفظ بها مركز البحوث والدراســـات الكويتية، بالإضـــافة إلى الكتب الأجنبية والمجلات العلمية العربية والأجنبية.

ويعتمد هـــذا الكتاب بالأساس على منهج البحث التاريخي واستخدام أدواته والتفسيرات المختلفة لمدارسه في تحليل المادة التاريخية واستخراج ما بها من دلالات.

ويتكون هذا الكتاب المؤلف من ١٧٥ صفحة، من أربعة فصول، وكل فصل يناقش عدداً من المحاور .

الفـــصل الأول : وهو الأبعاد الجيوسياسيـــة للتطلعات الإيرانية في الخليج العربي ، ويناقش هذا الفصل ثلاثة محاور وهي التطلعات الإيرانية للتمدد في الخليج العربي ،والمناطق المعنية بالتطلعات الإيـــرانية قبل الحرب العالمية الثانية ، والمساعي الإيرانية للتمدد الجغرافي بالخليج العربي علـــى حساب كيانات عربية بعد الحرب العالمية الثانية.

المحور الأول : التطلعات الإيرانية للتمدد في الخليج العربي :

نالت منطقة الخليج العربي مكانة عظيمة مع اكتشاف وتصدير النفط فتحول الدور البريطاني من حماية الهند إلى حماية موارد النفط.

ومن الأسباب التي جعلت الخليج العربي محط اهتمام إيران هي :

١ _ أهمية الخليج العربي الاستراتيجية.

٢ _ الأهمية الاقتصادية للخليج العربي.

٣ _ تأمين النظام السياسي الداخلي لإيران .

٤ _ الرغبة في إعادة أمجاد الإمبراطورية الفارسية.

المحور الثاني : المناطق المعنية بالتطلعات الإيرانية :

تعتبر البحرين والجــزر الإماراتية وجزيرتي عــربي وفارسي من المناطق التي طالبت إيران بضمها منذ فتــرة زمنية طويلة. وقد بنت إيران مطالبها الغير شرعية على ادعاءات تاريخية كاذبة ليس لها أي أساس من الصحة.

١ _ البحرين :

تنظر إيران إلى أن البحرين تابعة لها وتستند في دعواها الى عدة نقاط تاريخية وهي كالآتي :

١ _ خضوع البحرين للحكم الفارسي منذ انهيار النفوذ البرتغالي على أيدي الفرس عام ١٦٠٢م حتى استيلاء آل خليفة على البحرين عام ١٧٨٣م .

٢ _ اعتراف الحكومة البريطانيــة لفارس بتبعية البحرين لها بموجب اتفاقية شيراز عام ١٨٢٢م بين حاكم مقاطعة فارستان والكونيل بروس _ المقيم البريطاني في الخليج _ والتي جاء فيها أن البحرين تابعة لإقليم فارس.

٣ _ إعلان الشيخ محمد شيخ البحرين في ٩ و ١٢ أبريل تبعيته لفارس وأنه يحكمها باسم الشاه ويتعهد بدفع الجزية إلى خزنة مقاطعة فارستان.

تلك كانت هي الحجج التي تعتمد عليها إيران في مطالبتها بتبعية جزر البحرين.

٢ _ الجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى ، طنب الكبرى ، طنب الصغرى) :

حظيت الجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى ، طنب الكبرى ، طنب الصغرى) بأهمية كبيرة من قبل الجانب الإيراني والبريــطاني لأنها تمتاز بتوفر المعادن والنفط،

كما يمكن استخدامها للمراقبة العسكرية أو لإقامة المنشآت العسكرية.

ويتضح لنا من خلال عـــرض الفصل الأول من هذا الكتاب الأهمية الكبرى التي يحتلها الخليج العـــربي في السياسة الإيرانيـــة ، **والتي من أجلها قدّمت إيران الحجج الغير شرعية من أجل احتلال البحرين والجزر الإماراتية .**

في عام ١٨٨٧م طالبت بلاد فارس لأول مرة بالجزر الثلاث ، ومن الأسباب التي تستنـــد عليها الحكومة الفارسية في مطالـــبتها بالجزر هي ظهورها في خريطة اللورد كيرزون غير الرسمية في عام ١٨٩٢م، والتي تلحقها ضمن الحدود الفارسية.

٣ ـ جزيرتا عربي وفارس :

تتنازع على ملكيـــة هاتين الجزيرتين الكويت والسعودية وإيران مع العلم أن هذه الدول لا تمتلك أي أدلة تثبت تبعية الجزيرتين لها.

وكل المعلومات المتوفرة لدى الجهات البريطانية عن جزيرتي عربي وفارس تشير إلى أنهما من الجزر التي يرتادها صيادو السمك العرب والفرس في فترات مختلفة.

ودفعت الأهمية الاقتصادية للجزيرتين بريطانيا للبحث عن مليك لتلك الجزر ، ففكرت بإلحاقها ضمن ممتلكات الكويت على اعتبار قربها من المياه الكويتية إذ أنها تتوسط الخليج في جنوب الكويت.

المحور الثالث : المساعي الإيرانية للتمدد الجغرافي بالخليج العربي على حساب كيانات عربية :

١ ـ البحرين :

ما إن انتهت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م حتى بدأت المطالب الإيرانية الغير شرعية من جديد ونالت البحرين حيزا من تلك المطالب.

قرر رئيس الوزراء الإيراني في عام ١٩٤٦م أن الضريبة المفروضة على الزيت في إيران ستفرض على ما ينتج منه في البحرين باعتبارها تابعة لها.

في أكتوبر عام ١٩٥٧ م أعلنت الحكومة الإيرانية بأن البحرين هي المديرية الرابعة عشرة وخصصت لها مقعدين في مجلس النواب . بالإضافة إلى أن الحكومة الإيرانية أبلغت السفارات الأجنبية في طهران أن نزول الطائرات الأجنبية في مطار البحرين أمر محظور إلا بتصـــريح مسبق من إيران، وتم الرد عليها بالمعارضة من قبل جامعة الدول العربية.

٢ _ الجزر الإماراتية الثلاث :

لم تكف ايران عن مطالبتها بالجزر الإماراتية ، حتى أن وزير الخارجية الإيراني "علي حكمت" رفع في ١١ أبريل ١٩٤٩م تقريراً خاصاً بجزر أبو موسى والطنبين وأنها تابعة لإيران منذ وقت طويل .

٣ _ جزيرتا عربي وفارس :

أصبح الحديث عن جزيرتي عربي وفارس بعد الحرب العالمية الثانية في الوثائق البريطانية لا يقل أهمية عن باقي الجزر في الخليج. وفي المقابل وجهت إيران عنايتها نحو جزيرتي عربي وفارس، وأخذت بالمطالبات بصورة جدية منذ عام ١٩٤٨ م . واشتدت المطالبات الإيرانيـــة مع أوائل الخمسينيات، عندما طالب وزير الخارجية البريطاني في خطابه للـــسفارة البريطانية في طهران بتاريخ ٨ مارس ١٩٥٠م بضم جزيرة فارس إلى الأراضي الإيرانية .

ونتيجة لتطلع إيران لفرض واقع جديد بجـــزيرة فارس ، قامت المملكة العربية السعودية بتغيير واقع جزيرة عربي في ١٨ أكتوبر ١٩٥٦م، حيث تم مشاهدة ٦ خيام و٢٥ جندياً سعودياً على أرض الجزيرة.

ويتضح لنا من خلال مـــا تم عرضه في هذا الـــفصل ، الأهمية الكبرى التي يحتلها الخليج العربي في السياسة الإيرانية.

الفصل الثاني : يناقش الفصل الثاني المشاريع الإيرانية لفرض واقع جديد على المناطق المتطلع إليها، ويـــتكون من ثلاثة محاور هي ربط الإمارات الخليجية بإيران ثقافيا واقتصاديا ، والمحاولات الإيرانية لصياغة الخريطة الديمغرافية للخليج العربي ، وإيران والمد القومي في الخليج العربي.

المحور الأول : ربط الإمارات الخليجية بإيران ثقافيا واقتصاديا :

صبغ الخليج العربي بالصبغة الفارسية :

اهتمت الحكـــومة الإيرانية بالتسلل إلى الجهة الغربية من الخليج العربي وبسط نفوذها عليها عن طريق نشر اللغة والثقافة الفارسية، حيث اهتمت الجالية الإيرانية المستقـــرة بإمارات الخليج العربي بـــالمحافظة على هـــويتها ورفضت الاندماج في المجتمعات الخليجية وكانت تمول المدارس التي تعلم اللغة الفارسية .

ففي عام ١٩١٣م ، قرر مجموعة من التجار الفرس المقيمين في البحرين إنشاء مدرسة لتعليم البنين بقصد العلم والمعرفة، ولكن السبب الحقيقي من وراء ذلك هو المحافظة على اللغة والهوية الفارسية.

ربط الخليج بإيران اقتصاديا :

استغـــلت ايران حالة التخلف والفقر التي كـــانت تعيشها إمارات الساحل، فبدأت بتقديم العديد من الخدمات في الوقت الذي كانت فيه الموارد قليلة ولا تفي بالاحتياجـــات المهمة، حيث قامت ببناء مستوصفات الأول في عجمان والثاني في دبي وبتكلفة مالية عالية جدا وكانت الأدوية تمنح بالمجان.

وتعتبر دبي أكثر الإمارات انفتاحاً على البضائع الإيرانية فقد نجحت البعثات التي جابت دبي بالترويج لبضاعتها بأبخس الأثمان، حيث أكد الشاه لحاكم دبي أن الحكومة الإيرانية تأمل بـــأن تقدم كل ما في وسعها للحفاظ على التنمية التجارية في دبي.

وفي سبيل توسيع مصـــالحها الاقتصادية افتتحت إيـــران فروعاً لبنكيها ملي إيران، وبنك الصادرات الإيراني، ويقوم الأخير بتمويل نشاط التجار الإيرانيين في الخليج العربي.

المحور الثاني : المحاولات الإيرانية لصياغة الخريطة الديمغرافية للخليج العربي :

تعرضـــت منطقة الخليج العربي إلى هجرات كثيرة وعلى فترات مختلفة، ولعل أشدها تدفقاً بعد اكتشاف النفط وتصديره وما صاحبه من طفرة اقتصادية هائلة.

الهجرات الإيرانية لمنطقة الخليج العربي اتخذت أشكالا مختلفة منها :

ـــ هجرات اضطرارية للبحث عن وسائل عيش أفضل.

ـــ هجرات نتيجة للاضـــطهاد الذي بدأ في عهد رضا بهلوي في الفترة الممتدة من ١٩٢٥ _ ١٩٤١م .

ـــ الهجـــرات المنظمة وهي أخطـــر أنواع الهجرات وتهدف إلى إشـــاعة الفوضى والاضطرابات في صفوف الـــسكان ، ويمكن تعريف هـــذا النوع من الهجرة بالتسلل.

الموقف المحلي والعربي من الهجرة الإيرانية :

لم يكن التدفق الكبير للهجرة الايرانية على قدر من الأهمية بالنسبة للسلطات المحلية في إمارات الخليج العربي على الرغم من الادعاء الإيراني في البحرين .

الموقف البريطاني من الهجرة الإيرانية :

أظهرت بريطانيـــا موقفا متشددا من تزايد الهجرات الإيرانية للجهة الغربية من الخليج العـــربي في فترات مبكرة عندما كـــانت العلاقة بين الطرفين حرجة ، إلا أن الموقف البريطاني سرعان ما تبدل بعد تحسن العلاقات البريطانية الإيرانية بعد انضمام إيران لحلف بغداد عام ١٩٥٥م.

المحور الثالث : إيران والمد القومي في الخليج العربي :

شهدت فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي جملة من التغييرات ، أثرت في بلـــورة الثقافة السياسية في العالم العربي، فنكبة فلسطين ١٩٤٨م، وذروة الصراع العربي الإســـرائيلي، وثورة الضبـــاط الأحرار في مصر ١٩٥٢م، وثورة الجزائر ١٩٥٤م ، وسقـــوط الحكم الملكي في العراق ١٩٥٨م ، أدت إلى تفاعل الشعوب العربية مع بعضها تجاه القـــومية العربية ، فاهتمت القوى القومية العربية في الخليج العربي بقضايا مختلفة كالتحرر والعروبة والوحدة.

أفزع المد العربي كلاً من بريطانيا وإيران وسعى كل منهما حسب ما اختط لنفـــسه من طرق للتصدي لهـــا من أواخر الخمسينيـــات حتى النصف الثاني من الستينيات. ولكنّ الهزيمة عام ١٩٦٧م، والضربة التي تلقاها عبدالناصر قد أحدثت ركودا في المجتمعات الخليجية حيال القومية وما يحدث في العالم العربي.

الفصل الثـــالث : يبحث الفصل الثالث في التحـــركات الإيرانية في الخليج العربي ، وفي حســـابات الحرب الباردة من خلال محورين ، هما الموقف الدولي من التحركات الإيرانية ، واستغلال إيران للحرب الباردة عسكرياً.

المحور الأول : الموقف الدولي من التحركات الإيرانية :

انضمت إيران لحلف بغداد عام ١٩٥٥م بعد أن قضي على مصدق وعاد الشاه محمد رضا بهلوي إلى السلطة، وتعد هذه الفترة انتقالية في تاريخ إيران السياسي.

ولقـــد ذهب الشاه إلى أبعد من ذلك ، عنـــدما ظن أن دخوله حلف بغداد سيساعده على تنفيذ مخططاته، وتحقيق مكاسب إقليمية على حساب العرب وذلك بالتفكير في ضم البحرين واستغلال زمالة بريطانيا والعراق.

والجديـــر بالذكر أن انضمام إيران إلى حلف بغداد أعطاها ثقة بالنفس وثقلاً ففتح لها مجالاً واسعاً للتدخل في شئون الخليج العربي.

في عام ١٩٥٧م أعلنت إيران وبشكل صريح ومباشر عن رغبتها في التعاون مع بريطانيا، فهي تتفهم الدور الذي تلعبه في المنطقة.

ورأت بريطانيا ضرورة التــأني والقبول المبدئي بالتعاون مع إيران دون تغيير ســياستها في الخليج العربي، لاسيما وأنها أظهــرت موقفها المساند لحكام إمارات الخليج وعدم الإصغاء إلى المطــالب الإيرانية ، وحتى لا تكثر القلاقل ضد بريطانيا فقد حذرت بــريطانيا الحكام العرب من كثرة زياراتهم لإيران حتى لا يثار وقوفها خلف تلك الزيارات لخلق تقارب مع إيران.

المحور الثاني : استغلال إيران الحرب الباردة عسكرياً :

اهتم الشاه بهلوي اهتماما كبيرا بإعداد وتجهيز إيران عسكريا حتى أصبحت تمتلك أكبر قوة عسكرية في المنطقة ، فضلاً عن المساعدات التي كانت تقدمها لها الولايات المتحــدة الأمريكية ، ويعود سبب الاهتمام الأمريكي بخلق قوة عسكرية علــى الضفة الشرقيــة إلى تطويق الاتحاد السوفــييتي حيث تعتبر إيران هي الخط الدفاعي الأول في وجه التغلغل السوفيتي وإلى الرغبة في تثبيت حكم الشاه .

المساعدات العسكرية الأمريكية لإيران :

عندما ساء الوضع في إيران بدرجة كبيرة أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ _ ١٩٤٥م) ، وشاعــت الفوضى بداخلها، اتجهــت إلى الاهتمام بإعداد الجيش لفــرض الأمن والاستقرار الداخلــي. ولذا تقدمت بطلب معــونة من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد حصلت إيران على السلاح الأمريكي بشروط جيدة .

وفي نهاية الخمسينيات بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل بشكل مستمر وجدي لجعل إيران قوة مسيطرة في المنطقة، حيث أكدت أن الغرض الحقيقي وراء ذلك هو ضمان الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

لهذا اهتمت الولايات المتحدة الأمريــكية بتسليح إيران لتقوم بدور بارز في الخليج، حتى أنها قامت بتسليحها وتجهيزها بأكبر سلاح جوي وبحري.

رغبة الشاه في امتلاك أكبر قدر ممكن من الأسلحة والمعدات العسكرية :

يرجع اهتمام شاه ايران بامتلاك أكبر قدر من الأسلحة والمعدات العسكرية ، إلى تطلعه لإحيـــاء مجد إمبراطورية فارس العـــظمى ، والعمل للحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي ومواجهة الأخطار.

الفصل الرابع : ويتكون الفصل الرابع، وهو الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وتأثيره على مجـــرى الترتيبات الإيرانية، من ثلاثة مباحث هي : الانسحاب البريطـــاني وملابساته ، وإيران وملأ الفراغ ، والترتيبـــات الإيرانية للسيطرة على البحرين وجزر الإمارات والموقف الدولي منها.

المحور الأول : الانسحاب البريطاني من الخليج :

ركزت بـــريطانيا نشاطها العسكري في الخليج العربي ، حيث اهتمت بإنشاء القواعد العســـكرية المختلفة في المنطقة ، ولقد صـــورت بريطانيا أنّ تواجدها في المنطقة ما هو إلا لحماية الإمارات المنتجة للنفط من الأطماع الخارجية والصراعات الداخلية التي قد تؤدي إلى حالة فوضى بالمنطقة.

و لم يمض وقت طـــويل على التعزيزات العسكرية البريطانية في منطقة الخليج، حتى صـــدر كتاب أبيض آخر من وزارة الدفاع البريطانية في عام ١٩٦٧م يطالب بخفض حجم قواتها العسكرية في شرق الـــسويس، بعد أن قامت بزيادة تواجدها العسكري في الخليج العربي بما جاء في الكتاب الأبيض عام ١٩٦٢م.

ويذهب بعض الباحثين إلى أن مشاركة بريطانيا في العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦م كان وراء اهتزاز صورتها في منطقة الشرق الأوسط ، واتجاهها الى اتخاذ سياسة جديدة في منـــطقة الخليج العربي ، فقد اتجهت السياسة البريطانية إلى تعزيز التطـــورات التي ستسمح للشعوب المحليـــة العيش بسلام دون وجود قوى خارجية .

ومما دفع بريطانيا للانسحاب هو تغير المفاهيم الاستراتيجية واستبدالها بأخرى جديدة تهــدف إلى الحفاظ على النفوذ البريطاني لحــماية المصالح الاقتصادية دون الحاجة إلى احتلال شامل أو حتى إقامة القواعد العسكرية.

كما أن تطلع إمارات الخليج العربي كان دافعاً آخر لبريطانيا نحو الانسحاب، فبعد أن نــالت الكويت استقلالها في عام ١٩٦١م أصبحت باقي الإمارات تطمح للاستقلال والسيادة، خصوصا بعد التنامي الملحوظ والتطور الذي سرى فيما بعد تصدير النفط.

وجاء الانسحــاب البريطاني رسمياً من شرق السويس في الإعلان الصادر من حكومة العمال في ١٦ يناير ١٩٦٨م وبناءً عليه تعهدت الحكومة البريطانية بسحب قواتها في موعد أقصاه نهاية عام ١٩٧١م .

كما أن بــريطانيا وجدت نفسها أمام مشكلات عديدة يستوجب حلها قبل رحيلها من الخليج، كمشكلة الفراغ الأمني ومــشكلة المطالب الإيرانية بالبحرين والجــزر الإماراتية الثلاث ومــشكلة الحدود بــين دول وإمارات الخليج العربي، بالإضافة إلى مشكلة الاتحاد بين الإمارات.

المحور الثاني : إيران وملأ الفراغ :

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في أوروبا واليابان أكثر الدول اهتماما بأمن الخليج واستقراره لاعتمادها على نفط المنطقة . وبعد كل المحاولات التي تعرضت لها بريطانيا لثنيها عن قرار الانــسحاب من الخليج العربي إلا أن الأمر بات حيز التنفيذ وأصبح على الدول المعنية بهذا القرار تحمل مسئوليتها تجاه حفظ الأمن في المنطقة.

المحور الثالث : الترتيبات الإيرانية للتنازل عن المطالبة بالبحرين والسيطرة على الجزر والموقف الدولي منها :

التنازل عن المطالبة بالبحرين:

حذرت بـــريطانيا إيران من مغبة الاستـــمرار في المطالبة في البحرين، والذي يقف عائقاً أمام أي تقارب إيراني سعـــودي، إلا أن إيران اتبعت سياسة التصعيد وشددت على حقوقها الغير شرعية في البحرين ، وهددت بالانسحاب من الأمم المتحدة في حال استقلال البحرين وانضمامها إليها.

السيطرة على الجزر الإماراتية :

صرح حاكم الشارقة الشيخ خالد بن محمد القاسمي لإذاعة صوت الساحل في ٢٩ نوفـــمبر ١٩٧١م أنه تم الاتفاق بينه وبين الحكومة الإيرانية على عدة ترتيبات بخصوص جزيرة أبو موسى لا تمس سيادة الشارقة.

وفي صباح يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٧١م ، أقدمت القوات الإيرانية على احتلال الجزر الإماراتيـــة الثلاث، وتركزت بعض القوات في جـــزيرة أبو موسى حسب الاتفاقية المبرمـــة بين الشارقة وإيران، ودخلت قوات أخرى جزيرة طنب الصغرى بسهولة لخلوها من السكان. أما جـــزيرة طنب الكبرى فقد اجتاحتها قوة إيرانية تتألف من ٥٠٠ ضابط وجندي مدعومة بحرياً وجوياً.

وبهذا استولت إيران على الجـــزر العربية الثلاث التي تتمتع بموقع استراتيجي هام، وبقيمة اقتصادية، وبأهمية لإيران التي ربطت احتلالها للجزر بأمنها القومي.

الموقف الدولي من احتلال الجزر الثلاث :

أراد الشاه محمد رضا بهلوي، من خلال ما قام به من احتلال للجزر العربية، أن يؤكد للعالم بأنه الـــقوة التي لا تقهر في الخليج العربي، وكان له ذلك دون أن تكون هناك أي مضاعفات إقليمية، أو أن يتحرك أحد لصد ذلك الاحتلال بالرغم من معرفة بعض الدول العربية بهذا.

كما أن بريطانيا قد سهلت لإيران استيلاءها على الجزر فرجحت الاعتبارات الاستراتيجية على الحقوق الشرعية، وخضعت للمطالبات الإيرانية علماً بأن شيوخ القواسم قد مارسوا حقوقهم وملكيتهم لهذه الجزر منذ عام ١٨٨٧م إلى ١٩٧١م، وهذا كافٍ لإثبات ملكيتها للجانب العربي.

الخاتمــة :

ركــز هذا الكتاب على عرض قضيــة مهمة في تاريخ الخليج العربي في فترة الحــرب الباردة، وهو المطالب الإيرانية في الخليج العــربي إثر الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ _ ١٩٧١م) . ومما لاشك فيه أن منطقة الخليج العربي لم تكن بمنأى عن ذلك الصراع بل تأثرت به وبشدة.

كما أن أهميــة الخليج العربي برزت أثناء الحرب العالمــية الثانية كونها تتمتع بموقع استراتيجي هام وقوة اقتصادية ضخمة.

لم تكن التطلعات الإيرانية في الخليج العربي وليدة تلك الحقبة من الزمن، أي الفترة التي اختصت بها الدراسة بل إنهــا قديمة العهد وبرزت في فترات مختلفة من القرن الثامن عشر حتى القرن العشرين.

اتسمت التطلعات الإيرانية بعد الحرب العالمية الثانية بطابع مختلف فقد أصبحت اكثر تنظيما وتنسيقاً. وشكلت الهجرة الإيرانية نحو إمارات الخليج العربي مكسباً كبيرا لإيران، فقد زجت بأكبر عدد ممكن من الإيرانيين لإحداث نوع من توازن القوميات.

كما أصبحت إيران أكبر قوة عسكرية في المنطقة حيث تمتلك أفضل تجهيزات عسكــرية على مستوى الــشرق الأوسط، بفضل المساعــدات التي تمنحها إياها الولايات المتحدة الأمريكية بغرض إعداد قوة عسكرية لمواجهة السوفييت.

وبعد القرار البريطاني بالانسحــاب من شرق السويس رأت بريطانيا نفسها أمام العــديد من القضايا العالقة التي يجــب حلها، ومن أهمها المطالب الإيرانية في البحرين والجزر الإماراتية الثلاث .

في صباح يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٧١م قامت إيـــران باحتلال الجزر الإماراتية دون أدنى اعتبار للحقوق الشرعـــية لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة في تلك الجزر، و لم تهتم بـــالعلاقات العربية الإيرانية التي راعتهـــا كثير من الدول العربية فرفضت تصعيد الموقف حتى لا تتأثر علاقاتها مع إيران.

تمكنت إيران من السيطرة على مضيق هرمز واستأثرت لنفسها التحكم في معبر الخليج عندما احتلت الجزر الإماراتية وهذا بحد ذاته يعتبر مكسباً استراتيجيا لها.

ويتضح لنا من خلال عـــرض هذا الكتاب ، كيـــف أن إيران طالبت عبر ادعاءات كـــاذبة، غير شرعيـــة باحتلال البحرين ، والجـــزر الإمارتية الثلاث ، وجزيـــرتي عربي وفارس ، وأنها لم تـــرعَ في ذلك حق الجوار . بل ركزت على مطامعها الاستـــراتيجية ضاربة بعرض الحـــائط حق الجوار ، حيث أنها استمرت بادعاءاتها حتى بعد إعلان الأمم المتحدة استقلال البحرين والإمارات .

التقاريـــر

تقرير عن الملتقى العلمي الخامس عشر للجمعية الخليجية للإعاقة

الدوحة ٣٠ مارس ـ ٢ أبريل ٢٠١٥م

إعـــداد

أ . أحمد الشيخ عبد الله الفضالة

المستشار بمكتب معالي الأمين العام

مقدمـــة :

تحت رعـــاية معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزيـــر الداخلية، افتتحت في مدينـــة الدوحة بدولة قطر أعمـــال الملتقى الخامس عشر للجمعية الخليجية للإعاقة تحت شعار "جودة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة" وذلك خلال الفترة بين ٣٠ مارس ــ ٢ أبريل ٢٠١٥ م ، وقد أقيم الملتقى بالتعاون بين الجمعيـــة الخليجية للإعاقة والجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، وبمشاركة العديد من الجهات والمؤسسات المعنية بذوي الإعاقة من دول مجلس التعاون .

خصص الملتقى لمناقشة عدة محاور أهمها:

- جودة البرامج التأهيلية المقدمة لهذه الفئة.
- جودة الخدمات المقدمة في دور الرعاية.
- جودة البرامج التعليمية، والنفسية.
- جودة الرعاية الاجتماعية وبرامج التشخيص الخاصة بالمعاقين.

بهـــدف توعية المجتمع بقضـــايا ذوي الاحتياجات الخـــاصة، والتعرف على الاحتياجات التـــربوية والتعليمية والاجتماعية والنفسية لهم، وتوعية المجتمع بآليات التعامل مع هذه الفئة.

نبذة عن الجمعية الخليجية للإعاقة :

منذ خمسة عشر عاماً تأسست الجمعية الخليجية للإعاقة، وتوالت إنجازاتها وأعمالها في خدمة ذوي الإعاقة وأسرهم وتطوير تجارب المجتمعات الخليجية ونقلها من مفاهيم الرعاية والتأهيل إلى مفاهيم الحقوق والمشاركة، وفقاً لنصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

واحتضنت مملكة البحرين الاجتماع التأسيسي الأول، يوم الخميس ٢٧ محرم ١٤٢٠هـ الموافق ١٣ مايو ١٩٩٩م وذلك لإقرار النظام الأساسي، بحضور ممثلين من جميع دول مجلس التعاون، وبمشاركة وزارة العمل والشئون الاجتماعية في البحرين والمؤسسة الوطنية لخدمات المعوقين . وتنفيذا للنظام الأساسي للجمعية، فقد تشكل مجلس إدارة الجمعية الرسمي ممثلا لكافة دول مجلس التعاون الست.

وتقوم الجمعية بالعمل على تحقيق الأهداف التالية :

١ ـ توحيد الجهود المبذولة في مجال الإعاقات بين دول مجلس التعاون، بالتنسيق مع الجهات المعنية.

٢ـ توفير قاعدة معلومات لذوي الإعاقة وإصدار المطبوعات والدوريات .

٣ ـ إيجاد أفضل الوسائل والمساعدات لتوفير وتطوير الخدمات التي تقدم للمعاقين في دول المجلس، بالتنسيق مع الجهات المعنية .

٤ ـ السعي لدى دول مجلس التعاون لتطوير التشريعات وسن القوانين والأنظمة الخاصة بحقوق المعوقين.

٥ ـ تقديم الإرشادات اللازمة في مجالات الإعاقة والتعاون في تقييم مستوى ونوعية الخدمات المقدمة في هذا الشأن .

٦ ـ السعي لدى دول مجلس التعاون لتنمية وتطوير المؤسسات والجمعيات والاتحادات في مجال الإعاقة.

الملتقى الخامس عشر للإعاقة :

أقيم الملتقى الخامس عــشر للجمعية الخليجيــة للإعاقة تحت شعار" جودة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة" حيث كانت المحاور العامة للملتقى :

١. جودة البرامج التعليمية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة .
٢. جودة البرامج التأهيلية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.
٣. جودة برامج التشخيص للأشخاص ذوي الإعاقة .
٤. جودة الرعاية النفسية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة .
٥. جودة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في دور الرعاية.
٦. جودة الرعاية الاجتماعية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

ومن خلال هذه المحاور يمكن التعرف على :

- واقع الخدمات المقدمة للأشخــاص ذوي الإعاقة في دول مجلس التعاون لجميع الإعاقات (الإعاقة الحركية، الإعاقة الفكرية، الإعاقة البصرية، الإعاقة السمعية، الإعاقات الحسية، التوحد، فرط الحركة وتشتت الانتباه ، إلخ).
- مفاهيم وبرامج الجودة في الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة.
- مدى مراعــاة القوانين والتشريعات الحاليــة لمفهوم الجودة في الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة.
- مفهوم الجودة في البرامج التعليمية الخاصة بالطلاب ذوي الإعاقة.
- تطوير وتجويد البرامج التعليمية اعتمادا على التقويم المستمر لنتائج ومخرجات تلك البرامج.
- بــرامج التدخل المبكر وبرامج الوقاية المتوفرة حاليا ومدى مراعاة مفاهيم الجودة والشمولية.
- التكنولوجيا الــتعليمية ودورها في مساعدة الطلاب من ذوي الإعاقة في العملية التعليمية وفي تحقيق مستوى أداء أفضل.

- مدى تـــوفر معايير الجودة والجدة في برامج التـــأهيل المهني المقدمة حاليا لذوي الإعاقة.
- اقتراحات لبرامج عملية لتحسين نوعية الحياة لبعض الأفراد ذوي الإعاقة.
- دور الإعلام والمؤسسات الحقوقية في التأكيد على حق ذوي الإعاقة في الحصول على خدمات تمتاز بمعايير الجودة الشاملة.
- تبادل الأفكار والرؤى والتجارب والخـــبرات في مجال برامج الجودة للخدمات المقدمة لذوي الإعاقة.

أوراق العمل :

تضمنت الجلســـة الأولى في الملتقى إلقاء الضوء على معايير الجودة للخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة قدمها أ. د. راشد السهل ، ود. إبراهيم أبو نيان ، ود. أمل البوعينين .

حيث قـــدم د. راشد السهل، نائب المدير العـــام للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة في دولـــة الكويت وأستاذ علم النفـــس التربوي – كلية التـــربية بجامعة الـــكويت، تجربة الهيئة العامة لشـــؤون ذوي الإعاقة بدولة الكويت حول الارتقاء بمستوى معايير اعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، بيّن فيها أن الجودة الشاملة للمؤسسة التعليمية المعنية بذوي الإعاقة تتمثل من خلال مجموعة من القواعد المحددة لرؤيتها ولبيئتها التنظيمية وإمكاناتها البشرية والمادية، مما يتيح لها القدرة على إدارة نفسها بأفضل الأساليب الأكاديمية والميدانية المتطورة وفقا لأحدث المعايير العلمية والعالمية في هذا المجال.

وأشار إلى أنه في المؤسسات التعليمية المـــتقدمة يحرص أصحابها على وجود رؤية ورســـالة وأهداف وخطة اســـتراتيجية تعتبر كلهـــا القالب الذي تهتدي به المـــؤسسة التعليمية لكي ترتقي بخدماتها وآليات عملها ورفع مستوى كوادرها فنيا

وأكاديميا وبالتالي تــرتقي بمخرجاتها إلى مستوى الجودة. من هذا المنطلق حرصت الهيئة العامــة لشؤون ذوي الإعاقة منذ إنشائهــا على الأخذ بكافة عوامل جودة التعليم، والوصول إلى الجودة الشاملة التي تشمل جميع عناصر الخدمات التعليمية.

كما استعرض د. راشد آلية بنــاء استمارات التقويم لهذه المجالات التي على أساسها تم تصنيف الحضانات والمدارس والمؤسسات التأهيلية إلى مستويات حسب جــودة خدماتها ومخرجاتها. كما تتضمن هذه الورقة أهم النتائج التي توصلت إليها الهيئة العامة لذوي الإعاقة في دولة الكويت من هذا العمل العلمي.

وقــدم د. إبراهيم سعد أبونيان من قسم التربية الخاصة _ جامعة الملك سعود، ورقة عمــل بعنوان دور القانون في ضمان جودة خدمــات التربية الخاصة للتلاميذ الذين لديهم إعــاقات، أكد فيها على أهمية مشاركة بعض القوانين الخاصة بخدمات التربية الخاصة والخــدمات المساندة في الدول المتقدمة في هذا المجال متخذا الولايات المتحــدة الأمريكية نموذجاً، ومقارنا ذلك بالصين وألمانيا، مع أوجه التشابه والفروق بين تلك الدول وأمريكــا، وأثر ذلك على نوعية الخدمات التي تقدم في تلك الدول للتلاميذ الذين لديهم إعاقات. هذا بالإضافة إلى الحديث عن القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التــربية الخاصة في المملكــة العربية السعوديــة، وأوجه التشابه بينها وبين القوانين، والفروق الجوهــرية وأثر ذلك على جودة الخدمات ، وأشار إلى أنه يمكن لبعض الدول العربية، التي مازالت القوانين فيها عامة أو غير موجودة، أن تستنير بمثل هذه التجارب لــتطوير ما لديها لضمان جــودة الخدمات التي تقدم للتلاميذ الذين لديهم إعاقات في تلك الدول.

وقدمت د. أمل البــوعينين، مديرة مدرسة بلال بن رباح النموذجية المستقلة للبنين، ورقة بعنوان استــراتيجية دولة قطر في تحســين جودة الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب من ذوي الإعاقة في المدارس المستقلة، عرضت فيها تجربة المدرسة خلال تطبيق نمــوذج الاستجابة للــتدخل "RTI" ، والذي يعتمــد على الدمج

الأكـــاديمي الشامل حسب المستويات ، ويهدف النموذج إلى التركيز على قدرات الطـــلاب من ذوي الإعاقة من خلال عمل اختبارات معينة ، وتم عرض أساسيات النموذج والتي تعتمد على التخطيط والتقييم المستمر والبحث ، حيث أن النموذج يعمل من خلال أساليب علمية وبحثية ويعـــتمد التقييم على مدى تحسن استجابة الطالب للـــتعليم والعلاج بشكل مستمر . وأكدت د. أمل على أنه لا يمكن نجاح البرنـــامج إلا من خلال وجود فريق متميـــز لديه بنية تحتيـــة شاملة ، وتوفير كل الإمكانيات اللازمة ، بالإضافة للمتابعة المستمرة وتقييم البرنامج بشكل دائم .

كمـــا تضمنت الجلسة الثانية جودة البرامج التعليمية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة ، قدمها كل من أ. جليلة السيد سلمان ، ود. أسماء العطية، ود. ندى بنت صالح الرميح .

حيث قدمت أ. جليلة سلمان ورقتها، والتي خصصتها لدراسة معايير جودة خدمات المراكز الأهلية العاملة في مجال الإعاقة، في ضوء الدعم المالي لوزارة التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين، واستعرضت من خلالها المرجعية القانونية والإدارية للجنة الشـــراكة مع عدد من الجمعيات الداخلة في مشروع الشراكة المجتمعية ،وتم عرض آلية عـــمل الفريق المعني بقياس جودة الخدمات المقدمة . وأضافت أ. جليلة أن معايير قياس جودة بـــرامج الشراكة، هي الوضع القـــانوني للمنظمة والحكم الداخلي الـــديمقراطي، والإدارة المالية، وإدارة البرامج الـــفنية ، كما تم استعراض مشاريع الشراكة المجتمعية مع المنظمات الأهلية للاستفادة منها بالإضافة إلى عرض قياس جودة الخدمات في برامج الشراكة ومعايير إدارة البرامج الفنية .

وقدمت د. أسماء عـــبدالله العطية – رئيس قسم العلوم الـــنفسية كلية التربية ـــ جامعـــة قطر ـــ عضو مؤسس متطوع في الجمعيـــة القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة ورقة بعنوان مؤشرات جودة البرامج المقدمة للأشخاص ذوي الاعاقات المتعددة

بمراكــز الجمعية القطريــة لتأهيل ذوي الاحتياجــات الخاصة، حيث أشارت إلى أن المجتمعات المتقدمة تهــتم بجودة ما تقدمه من خدمــات في كافة المجالات الصحية أو التعليمية أو الاجتــماعية وغيرها بما يحقق ما يعــرف بجودة الحياة ، وقد انعكس هذا الاتجاه العالمي على مجــال التربية الخاصــة وما يقدم من خدمــات متنوعة ومتعددة للأشخاص ذوي الإعاقة تتــناسب وقدراتهم المختلفة واحتيــاجاتهم وبما يحقق العدالة والمــساواة مع غيرهم من الأشخاص في المجتمع ، وبــالتالي يسهم في دمجهم في المجتمع وإتاحة الفرص لهم للمشاركة في المجتمع والاستفادة من الخدمات المقدمة فيه، ولا يمكن أن يتحقق هــذا ما لم تكن البرامج المختلفة المقدمة لهم ســواءً التعليمية أو التأهيلية أو الاجتماعية وغيرها، بما تتضمنه من مناهج متاحة ووسائل وتكنولوجيا واستراتيجيات، تعلّم تتم بشراكة مع الأسرة والمجتمع ، كما أن تخطيط وتنفيذ عمليات المراجعة والمتابعة والتقييم لخدمات وبرامج التربية الخاصة والتأهيل تراعي معايير الجودة.

وعليه هدفت الدراسة إلى التعــرف على مؤشرات جودة البرامج المقدمة في المراكز التابعة للجمعية القــطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة من وجهة نظر المعلمين والأخــصائيين العاملين بها. وتستمد الدراسة أهميتها كونها الدراسة الأولى التي تتنــاول البحث في مؤشرات جودة البرامج المقدمة للأشخاص ذوي الاعاقات المتعددة في المراكز غير الحكومية ، وقد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج الهامة في مجال إعداد برامج التنمية المهنية وفقا لمؤشرات الجودة .

وقدمت د. ندى بنت صالح الرميح، مشــرفة مركزية بالإدارة العامة للتربية الخاصة ــ وزارة التعليم في المملكة العربــية السعودية ، ورقة عمل بعنوان معايير جودة البرامج التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة ، نظرة عالمية وإقليمية، بينت فيها أن إدارة الجودة الشاملــة هي فلسفة شاملة للتحســين المتواصل ومراقبة مستوى المخرجات والتأكد من استيفائها لمواصفات ومعايير الجودة ولذا فقد ارتبطت حركة

المعايير بحركتين كبيرتين هما إدارة الجـــودة والاعتماد الأكاديمي ، بما يشكل فكراً تربـــوياً مترابطاً حتى أضحت المعـــايير المدخل الحقيقي إلى تحقيق جودة التعليم في المؤسسات التربوية .

وأكدت على أن أهم المـــبادئ الأساسية لتطوير المؤسسات التربوية استخدام المقاييس والمعايير المعتمدة علميـــا والتي يمكن من خلالها ضبط العمليات الإدارية والفنية في المدارس . وبالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة فقد أكدت الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على تأمين بيئات ذات جودة عالية تسمح بتحقيق أقصى قدر من النمو الأكاديمي والاجتماعي ، وأضافت أنه وفي ضوء تطور فلسفة دمج ذوي الإعاقة في المدارس العادية ومبادرة التعليم الشامل ، فقد تأسست عدة هيـــئات محلية وعالمية لمراقبة جودة الخدمـــات في التربية الخاصة واعتمادها، ومنها مجلس اعتماد خدمات التعليم الخاصّ في الولايات المتحدة، ووضعت معايير للحكم على جودة الخدمات المقدمة للطلاب ذوي الاعاقة منها معايير مجلس الأطفال غير العاديين ، والمعايير التربوية للإعاقة في أستـــراليا ، كما وضعت منظمة اليونسكو معايير جودة التعليم الشامل.

وتضمنت الجلسة الثالثة في الملتقى ، جودة برامج التشخيص للأشخاص ذوي الإعاقة، قدم أوراق العمل فيها كل من د. فيصل عبد الوهاب ، ود. نايف الزارع ود. نرمين قطب ، ود. محمد الأطرش .

حيث قدم د. فيصل السيد عبدالوهاب ورقة بعنوان جودة برامج التشخيص للأشخاص المعاقين في منطـــقة القصيم – المملكة العربية السعودية ، أشار فيها إلى أن الإشكالـــية العامة لهذه الدراســـة تمثلت أثناء عمله كمديـــر لمركز التشخيص والكشف المبكر ورئيس لفريق التشخيص للعديد من المراكز والمؤسسات العاملة في مجال التربيـــة الخاصة ورعاية وتأهيل المعـــاقين وما وجده من قصور في إجراءات

وخطوات وكفــايات وبرامج التشخيص، نظــراً لأن عملية التشخيص في ميدان التربية الخاصة والمعاقين تعــتبر من أهم الموضوعات وذلك لعدد من الأسباب من أهمها أن التــعرف على هؤلاء الأفراد وتقييمهم يعد الخطوة الأولى نحو تشخيصهم وإحالتهم إلى المكــان الصحيح الملائم لهم، ومن ثم وضع البرامج المناسبة لهم والتي تتفق مع إمكاناتهم أو مع طبيعة قصورهم وأوجه عجزهم.

وأضاف أن عملية التــشخيص عملية دقيقة تستغرق وقتاً طويلا نسبياً وتبدو معقدة في بعــض الأحيان ، وذلك لأنها تنطــوي على الكثير من الإجراءات التي تتطلب اســتخدام أكثر من أداة من أدوات القياس والتشخيص وكذلك تحتاج إلى كفايات وخبرات خاصــة للقائمين عليها، لذلك تم القــيام بإجراء هذه الدراسة بهدف التعرف على واقع بــرامج التشخيص في عشرة مراكز ومؤسسات في عشر محافظات تابعة لمنطقــة القصيم بالمملكة العربية الــسعودية تعمل في مجال التربية الخــاصة ورعاية وتأهــيل المعاقين، للتعرف على خــطوات وإجراءات وكفايات وبرامج التشخيص المتبعة وذلك باستخدام مجموعة من الاستبيانات مع طرح تصور لنموذج برنامج تشخيصي متكامل يخضع لإجراءات وعمليات الجودة العالمية .

وأكد د. نايف بــن عابد الزارع، رئيس قسم التربيــة الخاصة بكلية التربية – جــامعة الملك عبد العزيــز بجدة ، خلال ورقته التي كانت بــعنوان جودة عمليات التشخيص في مراكز ومعــاهد التربية الخاصــة في ضوء معايير مجلس الأطفال غير العاديين في مديــنة جدة ، أكد على أهمية معرفة جودة عمليات التشخيص في مراكز ومعاهد الــتربية الخاصة في ضوء معايير مجلس الأطفال غير العاديين في مدينة جدة في ضوء مجــموعة من المتغيرات تمثلت في الجنس وســنوات الخبرة ونوع المركز والمعهد حكــومي/خاص. وتكونت عينــة الدراسة من (٤٢٩) من معلمي الــتربية الخاصة العاملين في مراكز ومعاهــد التربية الخاصة الحكومية والخاصة، عدد الذكور (٢٩٢)

وعدد الإناث (١٣٧) ، حيث تم اختيارهم بصورة عشوائية. وقد تم بناء أداة الدراسة مستندة إلى معـــايير مجلس الأطفال غير العاديين (CEC) الخاصة بعملية التشخيص في التربية الخاصة من أجل تقييم جودة عمليات التشخيص المعمول بها في المراكز والمعاهد في مدينة جدة، حيث تكونت الأداة من(٨٠) فقرة، موزعة على ٦ معايير، تمثلت في بعد القيادة والسياسات وتـــطوير البرنامج وتنظيمه والبحوث والتقصي وتقويم الفرد والبرنامج والتنمية المهنية والممارسات الأخلاقية وأخيراً التعاون.

وقدمت د. نيرمين قطب أستاذ مساعد قسم التربية الخاصة جامعة أم القرى ، ومســـتشار مركز الأمل المنشود لذوي الاحتـــياجات الخاصة، ورقة بعنوان تحقيق معايير الجودة في البرامج الأسرية المقدمة لأســـر فئة التوحد في البيئة الصفية وغير الـــصفية، بينت فيها أن تحقيق معايير الجـــودة في برامج ذوي الاحتياجات الخاصة يرتبـــط بدرجة تحقيق النتائج الإيجابية التي تـــنعكس نتائجها على كل من الطالب وأسرته. ولتحقيق ذلك طورت العديد من المراكز برامج متعددة لتدريب الأسرة.

وقد طرحت ورقة العمل عدداً من التساؤلات حول مدى تحقق معايير الجودة في البرامج المقدمة لفئة التوحد في الـــبيئة الصفية وغير الصفية لفئة التوحد، وذلك نظرا لطبيعة اضطـــراب طيف التوحد التي تتطلب إعـــداداً مسبقاً لكل من البيئة التعلـــيمية والبيئة المنـــزلية. كما ناقشت الورقة عدداً من النماذج التطبيقية للبرامج المنفـــذة في البيئة الصفية وغير الصفية والتي تدعم إنجاز الأسرة مع الابن التوحدي، باعتبـــارها إحدى المعايير الأساسية لتصنيف جودة البرامج المقدمة لذوي الحاجات الخاصة. وتتحدد أهمية ورقة العمل في تسليط الضوء على استحداث وتطبيق معايير للحكم على جودة البرامج المقدمـــة للأسر بالمراكز من قـــبل المشرفين التربويين والمختصين العاملين بالمجال وأسرة الطفل التوحدي. واختتمت الورقة بتقديم المعايير المقترحة لمنـــاقشة تحقيق الجودة في البرامج الأسرية المقـــدمة بالمراكز للحكم على فاعليتها والحلول المقترحة للتطوير.

قام الدكتور محمد الأطرش، مدير إدارة الخدمات النفسية والدعم الأسري في مركز الشفلح بدولـــة قطر، بتقديم ورقته وكانت بـــعنوان تقييم السلوك اللفظي والمهارات الوظيفية للأفراد ذوي التوحد وذوي الإعاقات النمائية الأخرى، وتكون هذا التقييم من جزأين، الجزء الأول يتضمن المهارات الوظيفية التعليمية، أما الجزء الثاني فيتضمن المشكلات السلوكية. ويتكون الجزء التعليمي من أربعة عشر جانبا رئيســـا، وكل جانب منها يشتمل على خمسة جوانب فرعية متدرجة في الصعوبة. هذا ويتيح هذا التقييـــم التعرف على جوانب الـــقوة والضعف لدى كل طالب للاعتماد عليها في كتابة الأهداف التعليميـــة في الخطة التربوية الفردية. أما الجزء السلوكي فيتكون من تسعة جوانب أساسية تمثل فقط أهم السلوكيات غير المرغوبة التي يمكن أن يقوم بها الطلاب لتحديدها وبالتالي التعامل معها من البداية.

هذا وقد تم تطبيق هذا التقييم خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي ٢٠١٣ / ٢٠١٤م على صفين من صفوف الطلاب ذوي التوحد، يحتوي كل منها على ستة طلاب تراوحت أعمارهم ما بين ٧ إلى ١٠ سنوات. وقد تراوح مستوى القدرات الذهنية للطلاب ما بين الشـــديد والبسيط. وقبل البدء في تطبيق التقييم على الطلاب فقد تم تدريب المعلمين العاملين في هذه الصفوف على كيفية تطبيق التقييـــم وعلى أساليب التعليم المعتمدة على مبادئ تحليل السلوك التطبيقي من قبل مختصين مرخصين في تحليل السلوك التطبيقي.

كما تضمنت الجلســـة الرابعة في الملتقى ، موضوع جـــودة الرعاية المقدمة للأشخـــاص ذوي الإعاقة، قدم أوراق العمل فيهـــا كل من : أ. بخيتة بنت محمد النعيمي ، و أ. عايدة عمر الشيراوي ، و د. سعيد بن سليمان الظفري .

حيث قدمت أ. بخيتة بنت محمـــد النعيمي ـــ بكالوريوس تربية قسم اقتصاد منـــزلي تخصص طفولة ، حـــاصلة على دبلوم خاص بالتربية وعلم النفس ومديرة مدرسة ـــ ورقة عمل بعنوان اتجاهات أولياء الأمور نحو الخدمات المقدمة لأبنائهم

المعاقين ذهنياً بمراكز ذوي الاحتياجات الخاصة في مدينة الدوحة. وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على السمة العامة لهذه الاتجاهات بغرض الوقوف على مدى جودة هذه الخدمات من وجهة نظر أولياء الأمور باعتبارهم الشريحة المستفيدة من هذه الخدمات والتي تُعنى بمخرجاتها لأبنائهم، وتقييم مدى التقدم والتطور أو التراجع الذي يلتمسه ولي الأمر في حالة ابنه بالفترة التي يمضيها داخل هذه المراكز التي تُعنى بذوي الاحتياجات الخاصة .

وتتضمن تلك الاتجاهات، الاتجاهات نحو البيئة والبرامج المقدمة والتواصل الأسري الاجتماعي وأيضاً اتجاهاتهم نحو الهيئة التدريسية والعاملين والاتجاهات نحو التكلفة المادية للالتحاق بهذه المراكز، وذلك بغرض الوصول والتحقق من الفرض الرئيس لهذا البحث وهو أن اتجاهات أولياء الأمور نحو الخدمات المقدمة لأبنائهم المعاقين ذهنياً بمراكز ذوي الاحتياجا، الخاصة تتسم بالسلبية.

وقد اختير المنهج الوصفي كمنهج للدراسة، ويتكون مجتمع الدراسة من أولياء أمور ذوي الإعاقة الذهنية والمسجلين بمراكز ذوي الاحتياجات الخاصة بمدينة الدوحة وذلك عن طريق اختيار عينة عشوائية منهم.

وقدمت أ. عايدة عمر عيسى حسن الشيراوي – رئيس قسم الإرشاد الأسري بإدارة الخدمات النفسية والدعم الأسري بمركز الشفلح بدولة قطر، ورقة عمل بعنوان جودة الرعاية في تحسين حياة ذوي الإعاقة، ناقشت أهمية نشر ثقافة الإعاقة في المجتمع وذلك عن طريق التعريف بالقدرات والإمكانيات الحقيقية للأفراد ذوي الإعاقة وطرق التعامل معهم وحقوقهم وواجباتهم، وبالتالي تغيير أية اتجاهات سلبية لدى أفراد المجتمع وتقديم خدمات الرعاية الإرشادية النفسية الفردية والجماعية الموجهة للطلاب وذويهم وتقديم الدعم والمساندة لأسر الطلاب ذوي الإعاقة من خلال برامج وأنشطة هادفة .

وقدم د. سعيد بن سليمان الــظفري _ مدير مركز الإرشاد الطلابي ، و أ. رقية بنت حمــود الحراصية _ وزارة التربية والتعليــم، ورقة بعنوان المعايير العالمية لجودة الخدمات التربوية المقدمة لذوي الإعاقة السمعية : دراسة تقييمية من وجهة نظر التــربويين والطلبة بسلطنة عمان. هدفت الدراسة إلى تقييم مدى توفر المعايير العالمية المتصلة بجودة الخدمات التربــوية المقدمة لذوي الإعاقة السمعية في سلطنة عمان، من وجهة نظر الطلبة ذوي الإعاقة السمعية والتربويين المقدمين للخدمات ، حيث تمت مراجعة المعايير الخاصة ببعض المنظمات العالمية، وبناءً على هذه المعايير تم تصميم مقياسين لتقييم جودة الخدمات التربوية أحدهما للتربويين والثاني للطلبة ، وقد تكونت العينة من ٦٠ من التربويين و٦٠ من الطلبة، وتم تطبيق مقياس الطلبة باستخدام لغة الإشارة. وأشــارت النتائج إلى تباين مســتويات جودة الخدمات المقدمة لذوي الاعــاقة السمعية عند مقارنتها بالمعايير العالمية، فبحسب وجهة نظر المعلمين والإداريــين، فإن مستوى جــودة الخدمات كان مــتوسطا ، وحققت الخدمات المرتبطة بالإيماءات الطبيعية أعلى مستوى جودة ، بينما كانت الخدمات المرتبطة بالعازل الصوتي للــصفوف هي أقل جودة ، كما تمت مناقشة النتائج مع عرض التــطبيقات العملية بما يخدم فئة ذوي الإعــاقة السمعية ويرفع من مستوى جودة الخدمات المقدمة لهم.

وتضمنت الجلسة الخــامسة، ورقة بعنوان : جودة الرعــاية النفسية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة ، قدمها كل من أ. مســاعد العولة ، و أ. فاطمة محمد سجواني و أ. مروة بنت ناصر الراجحية و أ. مصطفى محمد إبراهيم.

قدمت أ. فاطمة محمد علي سجواني – أخصائية نفسية وعضو في مجلس إدارة جمعيــة أهالي ذوي الإعاقة في دولة الامارات العــربية المتحدة، ورقة عمل بعنوان جودة الرعاية النفسية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، هدفت الورقة إلى التعرف

على مفاهيم الجودة في الخدمات النفسيـــة المقدمة لذوي الإعاقة ، وتوضيح أهمية الخدمات النفسية المقدمـــة، والتعرف على أبرز المبادرات التي تقدم من أجل دعم الرعاية النفسية لذوي الإعاقة ، وتحديد وسائل الدعم النفسي والمعنوي لأسر ذوي الإعاقـــة في تخطي الضغوطات التي تواجهها ، بالإضافة إلى تقديم اقتراحات لبرامج علمية لتحسين نوعية الحياة لبعض أفراد ذوي الإعاقة . وقامت سجواني بتعريف مفاهيم الجودة في الخدمات النفسية المقدمة، وتوضيح أهميتها ، وأبرز المبادرات التي تقـــدم من أجل دعم الرعاية الـــنفسية لذوي الإعاقـــة في الإمارات ومنها مبادرة متـــاحف الشارقة، وجمعية أهالي ذوي الإعاقة ، ووزارة الصحة في تقديم الخدمات وفتح العيادات النفسية لعلاج المعاقين في الإمارات.

كمـــا قدم كل من أ. مروة ناصر الراجحية _ مساعد باحث في مركز الارشاد الطلابي في جامعة السلطان قابوس في سلطنة عُمان ، ود. سعيد بن سليمان الظفري مدير مركز الإرشاد الطلابي جامعة السلطان قابوس _ ورقة عمل بعنوان مدى جودة الخدمات المقدمة للـــطلبة من ذوي الإعاقة البصرية في جـــامعة السلطان قابوس من وجهة نظـــر متلقي الخدمة، هدفت الدراسة للتعـــرف على مستوى جودة الخدمات المقدمة لهذه الفئة من الطلبة كما يدركونها ، وقد اختبر الباحثان نوعين أساسيين من الخدمات المقدمة وهي الخدمـــة التعليمية والخدمات العامة ، وقد تم استخدام استبانة جودة الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة البصرية، وبينت نتائج الدراسة أن المستوى العام لجودة الخدمات كان مرتفعا ، كما أوضح المستجيبون أن هناك بعض الخدمات التي تنقصهم داخل الجـــامعة ويرغبون بتوفيرها مثل توفير المادة العلمية مطبوعة بلغة برايل في الوقت المناسب ، وتـــوفير طابعة بـــرايل بجودة أعلى ، وتوفـــير مصادر ورقية وإلكترونية مناسبة ، وإشراك ذوي الإعاقة البصرية في وضع الخطط والقرارات الخاصة بهذه الفئة في الجامعة ، وتخصيص ميزانية خاصة فقط بذوي الإعاقة في الجامعة .

وقدم أ. مصطفى محمد إبراهيم – مرشد أكاديمي – مجمع التربية السمعية – دولة قطر، ورقة عمل بعنوان الرعاية النفسية الاجتماعية ودورها في تحسين جودة حياة الأشخاص ذوي الاعــاقة السمعية، حاولــت ورقة العمل تقديم تصور عن مفهوم جودة الحيــاة وأهميته بالنسبة للأشخاص ذوي الاعاقة السمعية وبيان مدى مساهمة كل من الرعاية النفسية والرعاية الاجتماعية في تحقيق جودة الحياة لهؤلاء الأشخاص ، وقد تناول البحث عدداً من المحاور منها محور الرعاية النفسية ويشمل تعريف الــرعاية النفسية وأبعاد ومكونات الرعاية النفسية للأشخاص ذوي الاعاقة السمعية، ودور الأسرة في تحقيق الرعــاية النفسية لذوي الاعاقة السمعية (الأم _ الأب _ الأخوة) ، كما تناول محور الرعــاية الاجتماعية، ويشمل مفهوم الرعاية الاجتماعــية ومجالاتها وخصائصها ووظائفها والــرعاية الاجتماعية لذوي الاعاقة السمعية وأهدافها . وعرج علــى محور الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية ويشمل تعريف الإعاقة السمعية والخصائص السيــكولوجية لذوي الإعاقة السمعية وأبرز الخــصائص الاجتماعية والنفــسية لذوي الاعاقة السمعــية والعوامل المؤثرة على الخصائص الــنفسية السلوكية لديهم واحتــياجات المعاقين سمعيا . واختتم حديثه بمحــور جودة الحياة ويشمل تعريف جودة الحياة وأبعاد مفهوم جودة الحياة وتأثير الإعاقة علــى جودة الحياة الفرديــة والأسرية ، ومقومــات وجودة الحياة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية ودور المدرسة في تحقيقها لهم .

وقد تضمنت الجلسة السادسة، جودة الخدمات الترفيهية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة ، قدمها كل من أ. صالحة سعيد ثاني ، و د. بتول خليفة، و أ. سعد الشبانة .

حيث قدمت أ. صالحة سعيد ثاني جمعة ، ماجستير التربية الخاصة ومساعدة مديرة – وزارة التربية والتعليــم ، منطقة الشارقة التعليمية، ورقة عمل بعنوان أثر الترفــيه في حياة ذوي الاحتياجات الخاصة وتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة ،

وذكرت أن من أهـــم مؤشرات حضارة الأمم وارتقائهـــا يتمثل في مدى عنايتها بتربية الأجيال بمختـــلف فئاتها ،ولأن الإنسان أغلى ما نملك فلا بد النظر في توفير الحياة الكريمة لكل فرد يقطن على وجه المعمورة دون إيجاد أي فروق بينهم، سواءً كـــان طفلاً أم مسناً، سواءً كان سليمـــاً أم يعاني من أي نوع من الإعاقات، فلا تفرقة بين أحدهم والآخر.

وهـــدفت هذه الورقة إلى معـــرفة ما هي أهمية التـــرفيه لذوي الاحتياجات الخـــاصة، ومدى ارتباط ذلك بحيـــاة المعاق سواءً كان من النـــاحية الاجتماعية، النفسية، أو في كثير من الأحيان من الناحية العلاجية. كذلك تم عرض تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في عملية الترفيه عن المعاق لديها.

تكونت عينة الدراسة من أولياء أمور المعاقين والموظفين العاملين في مؤسسات رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة ، حيث ارتكزت هذه الورقة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة المدروسة وتحقيق أهداف الورقة ، وتعد أداة البحث هي الاستبانة.

من أهم النتائج للورقة هي:

١ ــ وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائيـــة للترفيه بكل أشكاله على حياة المعاق العامة.

٢ ــ وجود أثر إيجابي للترفيه على حياة الفرد ــ المعاق ــ الاجتماعية.

٣ ــ وجود علاقة إيجابية بين الترفيه ونفسية المعاق.

٤ ــ وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الترفيه وتطوير طرق علاج المعاق.

كـــما أوصت الباحثة بضرورة توعية الأســـرة بأهمية الترفيه في رعاية حياة أبنائهم ليس من الجانب الحياتي فقط، بل من الجانب النفسي والعلاجي والتخفيف عن أنفسهم من الأعبـــاء التي تواجههم، أيضا تتوسع الـــباحثة لتنطلق إلى خارج

الأســـرة وتوصي المجتمع والدولة الإمـــاراتية ككل لتوفير ســـبل الأمان والرفاهية لأبنائها عموما ولذوي الاحتياجات خصوصا.

كما قدمت د. بتول خليفة _ أستاذ الصحة النفسية المشارك في قسم العلوم النفسية ،كلية التربـــية _ جامعة قطر، ورقة عمل بعنوان نحو تحديد مفهوم تحسين نوعيـــة وجودة الحياة للأشخـــاص من ذوي الإعاقة من خـــلال برامج الأنشطة الترويحية بدولة قطر، قدمت من خلالها مقترحا لمفهوم تحسين نوعية وجودة الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تقديم الخدمات المبنية على الأنشطة الترويحية ، والعمل على تحقيق الكفايـــة والفاعلية الذاتية لهؤلاء الأشخاص والمقصود بها تنمية النواحي الإيجابية وزيادة فاعـــلية التدخلات العلاجية للحالات التي تعاني عجزا ، مكفولة بالدعم الاجتمـــاعي الذي يتلقاه ذو الإعاقة وكذلك تحقيق أكبر قدر من الاستقلالية والاعتماد على الذات من خلال تطويـــر أنشطة الحياة اليومية لديه ، والذي يؤثر بـــصورة جوهرية على جودة الحياة للفرد من ذوي الإعاقة . وأكدت أن هناك أبعاداً أساسية لجودة الحياة تتمثل في حاجات الفرد ، والتوقعات بأن هذه الحاجات خاصة بالمجتمع الذي يعيش فيه ، والمصادر المتاحة لإشباع هذه الحاجات بصورة مقبولة اجتماعيا ، والنسيج البيئي المرتبط بإشباع هذه الحاجات .

كما قدمت الورقة مراجعة لبعض برامج الأنشطة الترويحية بدولة قطر، وتوصيات لتقييمها وقياس جودتها من خلال بعض المعايير العالمية في مجال التربية الخاصة.

وتضمنت الجلسة السابعة جودة الخدمات البيئية والترفيهية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة ، قـــدمها كل من د. عائشة بنت خليفة الكيومي ، و أ. وليد محمود السيد ، و أ. محمد يوسف القطامي .

حيث قدمت د. عائشة بنت خليفة بن علي الكيومي ـــ مختصة في التعليم والتأهيل المهني لذوي الإعاقة ـــ ورقة بعنوان جودة البيئة التعليمية لشديدي الإعاقة في ضوء بعض

الخبرات العالمية. وهدف البحث إلى تعريف مفهومي البيئة التعليمية والأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة، وعرض أهم مقومات جودة البيئة التعليمية، وتحديد بعض تحديات جودة البيئة التعليمية وعرض نموذج من خبرات عالمية في جودة البيئة التعليمية، وعرض تصور مقترح لتجويد البيئة التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة.

حيث تركزت مشكلة البحث في أن جودة حياة الإنسان بأي دولة تقوم على مقياس ما تحقق له من متطلبات حياته الأساسية ، وهذه المتطلبات هي ليست نوعاً من الرفاهية ولكن هي حقوق تضمن الحياة الكريمة للإنسان ، فتحقيق هذه المطالب يعطي مؤشرا واضحا لرقي الدولة، حيث أنها نجحت في تكييف خدماتها لمواطنيها رغم تباين قدراتهم الحسية والجسدية والعقلية والصحية ، ففي تقرير العبء العالمي للأمراض فإن ١٩٠ مليون شخص يصنفون من ذوي الإعاقة الشديدة ، ويشير تقرير اليونسكو أن ٩٠% من أطفال ذوي الإعاقة في الدول النامية غير ملتحقين بالتعليم، فهناك العديد من ذوي الإعاقة الشديدة والأمراض المزمنة ممن هم في سن التعليم حرموا من حق التعليم جراء عدم جودة البيئة التعليمية المكيفة لهم. وهذه الورقة تعرض كيفية تجويد البيئة التعليمية لأجل إيصال خدمة التعليم لذوي الإعاقة الشديدة والأمراض المزمنة في ضوء بعض التجارب العالمية .

وخلصت مجريات البحث وأهم النتائج على أن يتم تعريف مفهوم البيئة التعليمية والأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة، وتحديد أبرز مقومات البيئة التعليمية وكذلك التحديات التي تواجه تجويد البيئة التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة، وتم عرض نموذجين من روسيا الاتحادية : النموذج الأول حاصل على أفضل بيئة تعليمية حكومية لتعليم ذوي الإعاقة في قارة أوروبا ٢٠١٠م ، ويركز على رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة، والنموذج الثاني أيضا من روسيا الاتحادية يبرز كيفية تجويد البيئة التعليمية لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة مع الأشخاص ذوي الإعاقة .

وقدم أ. وليد محمود محـــمد السيد ، باحث بمركـــز خالد بن الوليد للبحث العلمي ومنسق الدعم التعليمي الإضافي بمدرسة خالد بن الوليد الإعدادية المستقلة، ورقة بعنوان مدى ملاءمة مباني المدارس المستقلة بدولة قطر لذوي الإعاقة الحركية، دراسة تـــقويمية في ضوء مبادئ الجودة الـــشاملة. وهدف البحث إلى الكشف عن درجة ملاءمة مبنى مدرســـة خـــالـــد بن الوليد الإعدادية المستقلـــة ، (كنموذج للمدارس المستقلة بدولة قطر) للطلاب ذوي الإعاقة الحركية. وتحقيقاً لهدف البحث استـــخدم الباحث المنهج الـــوصفي، ومن ثم تم الاعتماد في جمـــع المعلومات على الاستبانة والمقابلة غير المقننة ، وتكونت عينة الدراسة من (٧٠) شخصاً من أعضاء الهيئـــة الإدارية والتدريسية بمدرسة خالـــد بن الوليد الإعدادية المستقلة ، و(٣) من الطلاب ذوي الإعاقة الحركية المنضمين لبرنامج الدعم التعليمي الإضافي بالمدرسة.

وأظهرت النتائج أن درجـــة ملاءمة مبنى مدرسة خالد بن الوليد للطلاب ذوي الإعاقة الحركية متوسطـــة، حيث يواجه ذوي الإعاقة الحركية داخل المدرسة بعض المشكلات الناتجة عن تصميم مبنى المدرسة مثل: عدم وجود موقف سيارات خاص بالمعوقين ، وصعوبة دخول الكرسي المتحرك من باب المدرسة الرئيسي، وصعوبة فتح أبواب المدرسة المختلفة مثل الباب الرئيـــسي للمدرسة وأبواب الصفوف الدراسية وأبـــواب معامل العلوم والحاســـب الآلي ، وعدم وجود مساحـــات مناسبة للعب الطلاب ذوى الإعاقة الحركية داخل المدرسة ، وعدم وجود منحدرات طوارئ تمكن مستخدمي الكرسي المتحرك مـــن النـــزول من الطابق الثاني إلى الطابق الأرضي ، كما أن أرفف الكتب بمكتبة المدرسة غالبا ما تكون بعيدة عن متناول أيدي الطلاب ذوي الإعاقة الحركيـــة ، كذلك لا يوجد منحـــدر يسمح للطلاب ذوي الإعاقة الحركية بـــالصعود والنـــزول من مسرح المـــدرسة ، يضاف إلى ذلك عدم وجود منحدر عند باب المقصف يسمح بدخول وخروج مستخدمي الكرسي المتحرك.

وفي ضوء هذه النتائج خـــرجت الدراسة بمجموعـــة من التوصيات تمثلت في ضرورة عمل موقف سيارات خاص بذوي الإعاقة بقرب مدخل المدرسة، واستخدام أبواب أوتوماتيكية الفتح كبديل عن الأبواب التقليدية في المدرسة، وتخصيص مساحات مـــناسبة للعب الطلاب ذوى الإعـــاقة الحركية داخـــل المدرسة ، وعمل منحدرات طوارئ تمكن مستخدمي الكرسي المتحرك من النـــزول من الطابق الثاني إلى الطابق الأرضي في حالات الـــطوارئ ، وعمل منحدر عند بـــاب المقصف يسمح بدخول وخروج مستخدمي الكرسي المتحرك، بالإضافة إلى عمل منحدر عند مسرح المدرسة يسمح بصعود ونـــزول مستخدمي الكـــرسي المتحرك ، ضرورة تـــوفير ترتيبات وتسهيلات تمكن مســـتخدمي الكرسي المتحرك من الحصـــول على الكتب بسهولة بمكتبة المدرسة تتمثل في توسيع الممرات داخل المكتبة بحيث تسمح بمرور مستخدمي الكرسي المتحرك ، واستخدام أرفف كتب في متناول مستخدمي الكرسي المتحرك.

وقام أ. محمد يـــوسف القطامي ـــ رئيس الجمعية الكـــويتية للدسلكسيا ـــ بتقديم ورقـــة عمل بعنوان الجـــودة في الأداء وتقليل الهدر في الأمـــوال لمواجهة صعوبات التعلم، أشـــار فيها إلى أن خطورة الهدر الحاصل بسبب صعوبات التعلم أكبر من أن يستطيع أحدنـــا منفرداً الوقوف في وجههـــا، حتى لو كانت الجهة المتصدية لها وزارة أو مؤسسة بإمكاناتها، فموضوع صعوبات التعلم عامة، والعسر القرائي (الدسلكسيا) خـــاصة، موضوع يحتاج إلى متخصصين في مجالات مختلفة، ولكن التعـــاون ما بين قطاعات المجتمع المختلفة في مجال التنمية البشرية يمنحنا هذه القدرة على إنقاذ أبـــنائنا وبناتنا الذيـــن هم كوادر الرقي والتطور في بلادنا، من تبعات هذه الإصابة التي تعصف بعدد كبير، بل هائل منهم.

ولا نعني بخطورة الهدر في اقتصـــاد البلاد ما يحصل في وزارة التربية والتعليم فـــقط، بل إن هذه الخسائر تحـــدث بوجوه متعددة ومتكـــررة وبأشكال مختلفة،

يتحملها المجتمع عبر ضعف التنمية البشرية، وازدياد البطالة بين الشباب، وارتفاع معدلات الجريمــة، وأشكال الرسوب والتسرب، والأمية، وانتشار الجهل والمفاهيم السلبية في المجتمع، وزيادة مشكلات الانحراف السلوكي والاجتماعي والأخلاقي، وغير ذلك كثير، بل إن أجيــال المستقبل تتحمل أضــرار ذلك أيضاً، وكل هذا بسبب تبعات عدم معــالجة مشكلة صعوبات التعلم معــالجة حقيقية قائمة على المفــاهيم العلمية الصحيحة، والنتائج الحقــيقية لجودة التعليم، وعدم الأخذ بنتائج الأبحاث التطبيقية الميدانية في تشخيص وعلاج هؤلاء المعسرين قرائياً.

ومن الدلائل المؤكدة على عدم مواكبة النظم التعليمية في كثير من بلدان العالم لحاجات التنمية وســوق العمل، هذا الهدر المتمثل في نفقــات الدورات التدريبية والبرامج التأهيلية لإعداد الموظفين ليدخلوا سوق العمل، فالدول المتقدمة بادرت إلى ردم هذه الهوة ما بين التعليم المدرسي النظري وسوق العمل، فبدأت بتأهيل الطلاب في كافة المراحل المدرسية ليكونوا أفراداً منتجين فور تخرجهم من المدرسة، بتكليفهم بحصص عملية يمارسونها بأنفسهم ممارسة حقيقية، فالتخفيف من أعباء العلوم النظرية يخدم التنمية البشرية ويخدم مصلحة ذوي صعوبات التعلم أيضاً.

إن التحليل الاقتصادي لهــذا الهدر يقدر بمئات الملايين من الدولارات سنوياً، مما يشكل عبــئاً على الخطط التنموية للدولة، وعلى الإصلاح الاقتصادي فيها، وإن إهمال مشكلة صعوبات التعلم من قبل المجتمع كفيلة بإنتاج أفراد غير قادرين على الإسهام في رقيه وتطــوره، بل إن هؤلاء الأفراد سيصبحون عالة عليــه مع توفر البيئة الاجتماعية والفكريــة لممارساتهم، وإن أفضل ما يمكن أن يكونــوا عليه التزامهم بأعمال وظيفية بسيطة _ نظراً لضعف مؤهلاتهم _ تبقيهم تحت ضغط الحاجة والعوز طوال حياتهم.

كمــا أن جودة المتخصصين والأخصائيين حــجر الأساس في مواجهة صعوبات التعلم، وهذا راجع لكفاءات المتخصصين في كشف وعلاج تلك الحالات مع كثرة من

نفتـــرض فيهم القدرة على ذلك، وهذا يلـــزم بالنظر في المناهج الـــتأهيلية للكفاءات المطلوبة.

واختتمت جلسات الملتقى بجلـــسة "نجوم التحدي" تم فيها إلقاء الضوء على أهم المواهب لأشخاص من ذوي الإعاقة حيث قدمت أ. فاطمة بريك المري إعاقة حركية، تجربتهـــا بعنوان "تحدي بلا حدود" وقدمت فـــاطمة علي المري، إعاقة بصريـــة، تجربة بعنوان "الإعـــاقة بالإرادة طموح وريـــادة" ، وقدم مبارك فهد الدوسري، إعاقة حركية، ورقة بعنوان "التحدي ليس له نهاية"، وقدم فيصل جواد الموسوي، إعاقة حركية، تجـــربة بعنوان "أفضل غواص في آسيا" ، وقدمت عايدة الملا، إعاقة حركية، تجربة بعنوان "تحدي الإعاقة بالرسم".

ورش العمـــل :

هدفت ورش العمل وتطبيقاتها العملية إلى إلقاء الضوء على التجارب العالمية في مجال اعتماد ومراقبة كفاءة وجودة برامج التربية الخاصة، التي تستند على فلسفة التغير الإداري الشـــامل وبناء فلسفة تقوم على الجودة المستـــدامة وخدمة البيئات التعليمية المختلفة، معتمدة علـــى القيادة والتخطيط الاستراتـــيجي وأنظمة تحليل المعلومات وتنمية الموارد البشرية وتقييم الجهود بالطرق القياسية.

ورشـــة عمل : اعتماد ومراقبـــة كفاءة وجودة برامج التـــربية الخاصة (الخبرة الأمريكية والتجربة الخليجية) :

د. أحمد بن عبدالعزيز التميمي ، أستاذ التربية الخاصة بجامعة الملك سعود

تناولت ورشة العمل تجربة حية لولايـــة نيويورك – كمثال أمريكي – في كيفية اعتماد ومراقبـــة كفاءة المؤسسات والمراكـــز والحالات التي توجب إغلاق أو تخفيض تصنيف بعض المراكز ، والإجراءات المتبعة لتحسين أداء المدارس المعرضة للفشل في تقديم خدمات مناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة ومقارنة هذا كله بالتجربة الخليجية الحالية.

ورشة عمل: تطوير مهارات اللغة والتواصل لدى الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة:

أ. لما محمد العوهلي ، أخصائية نطق وتخاطب _ الحرس الوطني _ الرياض :

الورشة تحدثت عن كيفية تطوير مهارات اللغة والتواصل بما تنص عليه معايير الجودة العالمية، وتضمنت المحاور التالية :

- كيف نحدد أهداف اللغة والتواصل من الأهم فالمهم .
- كيفية تدريب الأهل على تطوير مهارات التواصل لدى أطفالهم .
- كيف نساعد الطفل لينتبه لنا.
- كيف نساعد الطفل ليفهمنا بشكل أفضل.
- كيف نساعد الطفل ليعبر عن نفسه بشكل أفضل .
- كيف نطور مهارات اللعب والتفاعل الاجتماعي.

وقد كانت الفئة المستهدفة هم الأهل والمختصون.

ورشة عمل : نموذج (SCERTS) كأحد البرامج الــتعليمية المقدمة للأشخاص التوحديين :

د. السيد سعد الخميسي ، أستاذ علم النفس والتربية الخاصة المشارك ، كلية الدراسات العليا ، جامعة الخليج العربي :

تتعدد البرامج التعليمية المقدمة للأشخاص التوحديين، ويتخذ كل منها جانباً معيناً أو استراتيجية محددة يستند عــليها، فمنها ما يعتمد على الجانب الحسي أو الاجتماعي أو الــسلوكي، ومنها أيــضاً ، ما يقوم بــالجمع بين عدة أسس أو استراتيجيات، وهو ما يعرف بالطرق أو الاستراتيجيات الشاملة.

ومن بين هذه البرامج الشــاملة ما يُعرف بنموذج SCERTS ، وهو نموذج تعليمي مبتكَر للتعامل مع الأطفال الذين يعانون اضطراب التوحّد وعائلاتهم، وقد

صُمِّم هذا النموذج خصيصاً لمساعدة العائلات والمعلمين والمعالجين على العمل سوياً كفريق واحد مع التنسيق فيما بينهم بغية الارتقاء في دعم الطفل.

يعتمد نموذج SCERTS على منهج شامل لوصف حالة أطفال التوحّد مع تسليط الضوء على عملية التواصل والوظيفة الاجتماعية والعاطفية لهذا الطفل.

وتناول البحث المكوّنات الرئيسة لهذا النموذج والعناصر الرئيسة لكل مكون من هذه المكونات، والطريقة التي يقوم عليها النموذج، بالإضافة إلى المقارنة بينه وبين المناهج أو الطرق الأخرى في تعليم الأشخاص التوحديين.

ورشة عمل : دورة لإعداد قادة من الأشخاص ذوي الإعاقة :

محمد الجفيري ، استشاري تكنولوجيا المعلومات _ قطر

برنامج إعداد قادة من ذوي الإعاقة هو برنامج تدريبي يغير من حياة منتسبيه من فئات ذوي الإعاقة المحددة (المكفوفين ــ الصم ــ ذوي الإعاقة الحركية) وأهالي الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

تم تصميم هذا البرنامج بعناية ودقة فائقة، بحيث يتم إدماج المستفيدين في برنامج احترافي تم تصميمه بشكل لعبة هدفها التعرف فيما بينهم، وكذا اكتشاف إعاقاتهم وذلك عن طريق تشكيل فرق تضم إعاقات مختلفة ليسهل التعامل فيما بينهم وتقبل بعضهم البعض .

من خلال البرنامج هناك تمارين مخصصة ومختلفة لا يمكن لفئة واحدة فعلها دون الاستعانة بباقي أعضاء الفريق، والهدف تعزيز مدى احتياج المجتمع لإعاقته حتى يكوّن فريقاً، لأن عدد أولياء الأمور أكثر بكثير منهم وبالتالي سيأتي الجميع لطلب الانضمام منهم بسرعة لفريقه.

يضم البرنامج مجموعة من الدورات المختلفة والهادفة، والتي ترمي إلى إعداد قادة بارزين من ذوي الاحتياجات الخاصة، وبالتالي دمجهم في المجتمع. وكان من

أهم الدورات دورة التغـــيير. حيث أن الهدف منهما هو الإجابة عن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة وهو لماذا نتغير؟ أو ما الجدوى والهدف من هذا التغيير؟ بما يجعل المتدرب يفكر مليا في تغيير نظرته لنفـــسه ولإعاقته وليكتشف أن الإعاقة ليست إعاقة الجسد، وإنما إعاقة التفكير وانحصار النفس في قوقعة عدم القدرة على الإنجاز.

ورشة عمل : المراهقة والبلوغ لدى الأشخاص ذوي الإعاقة :

د. إبراهيم عبدالعزيز المعيقل ، قسم التربية الخاصة، كلية التربية بجامعة الملك سعود

لقد أصبحت مرحلة الانتقـــال من حياة الطفولة إلى حـــياة المراهقة والكبار هاجساً كبيراً مصحوباً بتحديات كبيرة لدى الفرد المعاق وأسرته والمختصين، نتيجة إدراك أن نســـبة كبيرة من الأشخاص المعاقين (تزيد الـــنسبة كلما اشتدت الإعاقة) ينتهون من سنواتهم الدراسية بخبرات حياتية فقيرة واستعداد ضعيف لحياة الكبار وما بعد المدرسة. كما أن النمو الفسيـــولوجي الذي يحدث في مرحلة البلوغ والمراهقة لـــدى ذوي الإعاقة يجب أن يـــستدعي انتبـــاه الأهل والمربين، لما لهـــذا النمو من انعكاسات عميقة على حياتهم في المستقبل. كما أن النجاح في التعامل مع هذه الفئة كمراهقين وبالغين له ارتباط كبير بمدى قدرة البيئة المحيطة بهم على فهم خصائصهم النفسية والجسمية والاجتماعية خلال الفترات العمرية التي سبقت ذلك.

تشير العديد من الدراسات إلى أن هناك ما نسبته ٥٠% إلى ٨٠% من البالغين من ذوي الإعاقات بدون وظائف مـــدفوعة الأجر، وأكثر من الثلثين منهم لا زالوا يعيشون مع والديهم و لم يحصلوا على حياة مستقلة. جميع هذه الأشياء زادت من قلق ورغبة المختصـــين والأسر والمسؤولين في دراسة وتطويـــر آلية الفهم لمرحلة البلوغ والمراهقة، وبالتالي تطوير الفرص التعليمية والحياتية لهؤلاء الأشخاص.

تركز العمل في هذه الورشة على موضوع البلوغ والمراهقة من الناحية النفسية والجسمية لـــدى الأشخاص ذوي الإعاقة. وتطرقت هذه الورقة لعدد من نظريات

النمو كأساس نظري لنمو جميع الأشخـــاص ، كما تم التركيز على فترة المراهقة والبلوغ في كل نظرية وما هي وجهة نـــظر أصحابها حول تلك الفترة، وكذلك التطرق إلى خصائص الأشخـــاص المراهقين ذوي الإعاقة من الـــنواحي النفسية واللغوية والاجتماعية والعقلية. كما يتم التطرق إلى موضوع استراتيجيات التعامل مع هؤلاء سواءً من الناحية السلوكية أو التعليمية.

ورشة عمل: استخـــدام اختبار ABLLS-R في تقييم مهـــارات اللغة والتعلم الأساسية ووضع البرنامج التدريبي IEP للطفل التوحدي :

أ . وليد محمد علي ، استشاري تأهـــيل تخاطبي ــ المشرف على وحدة النطق والتواصل ــ مركز الكويت للتوحد :

يواجه الأطفال المصابون بـــالتوحد صعوبات خـــاصة بضعف القدرة على الاستجابة للمثيرات اللفظية، والمواقف الاجتماعية ، وبالتالي عدم القدرة على البدء بالتواصل مع الآخرين ، ومع والديهم ، والبدء بالتفاعلات الاجتماعية والاستجابة المناسبة للتفاعل الاجتماعي معهم ، وهم ليس لديهم القدرة على التأثر بغيرهم على أساس المعايشة الاجتـــماعية ، فضلا عن عدم استجـــابتهم لأية صورة من صور التواصل البصري.

ونتيجة الصعـــوبات السابقة فقد أصبح تـــقييم مهارات اللغة لدي الأطفال المصابين بالتـــوحد مهما لما له من تأثير في تقـــييم لمهارات التواصل لدى هؤلاء الأطفال ، وبالتالي المساعدة على وضع البرامج العلاجية لتلك الفئة ، فلن يستطيع المعلم إحداث أي تحسن في حالة الطفل التوحدي ما لم يتوفر لديه القدرة والمعرفة بحالة الطفل والظروف المحيطة به والتي تساعد بشكل كبير في علاجه.

إن اختبار مهـــارات اللغة والتعلم الأساسية المعدل (ABLLS-R) هو مقياس، ودليل منهجـــي ونظام تتبعي للمهارات لدى الأطفـــال المصابين بتأخر في اللغة ،

حيث يحتوي المقياس علـــى تحليل المهام لعديد من المـــهارات الضرورية للتواصل بنجاح مع الآخرين وللتعلم من خلال خبرات الحياة اليومية.

إن الغرض من استخدام مقياس ABLLS-R ، هو تحـــديد المهارات اللغوية والمهارات الضرورية التي تحتاج للتدخل لتطويرها ، لكي يصبح الطفل أكثر قدرة على التعلم من خبراته اليومية . وإن الهدف الثانوي لاستخدام المقياس هو إمدادنا بطريقة لتحديد المهارات المتنوعة التي يحتاجها الطفل من ضمن عدد من المهارات الأخرى المهمة مثل المهارات الأكاديمية ، العناية بالذات ، والمهارات الحركية .

ورشة عمل : منهج منتسوري ، وتعليم الأطفال ذوي صعوبات تعلم الحساب (الدسكلكوليا) :

د. أحمد عنتـــر أحمد ، أخصائي تربية خـــاصة في مركز الشفلح للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة

تعتبر صعوبات التعلم أحد أهم الاضطرابات التي تواجه تعليم الطلاب بشكل جيد، حيث تتضمن عدة جوانب منها (قراءة ، كتابة ، حساب ، تهجئة ، إملاء) وتعتبر صعوبات الحساب من الأهمية كونها تُعنى بجانب هام يتمثل في قدرة الطلاب على التعامل مع الأرقـــام باعتبار أن الأرقام لغة عالمية لا تختلف باختلاف اللغات، كما أن الدسكلكوليا dyscalculia باعتبارها صعوبة تعلم نمائية خاصة في الحساب تتمثل في عدم القدرة عـــلى التعامل مع الأرقام واستيعـــاب قيمتها مما يؤدي إلى مشكلات في تعلم الحقائق المتعلقة بالأرقام وخطوات حل المسائل الحسابية .

ولأهميـــة صعوبات الحساب ظهرت العديد من البرامج التي كان لها دور في تحسين قدرة الطـــالب في التعامل مع الأرقام ، لكن يعتـــبر منهج (منتسوري) أحد أهم وأبرز المناهج المقدمة لمـــرحلة الطفولة المبكرة والتي تتعامل مع الأرقام في إطار من الفهم والاحساس بالرقم والانتقال بالأرقام من المجسم إلى المجرد .

وعليه يتـــم التطرق لفلسفة ماريا منتسوري في تعليم الأطفال وكذلك عرض منهج منتسوري في الحساب ، والذي على أثره يكون التحسن من العسر الحسابي عند الأطفال ، وذلك من خلال تقديم أنشطة ومهارات تعليمية وأفكار من خلال وسائل تعليمية ومن خلال فيديو تعليمي توضيحي قام به المحاضر بنفسه لتوضيح كل مهارة تعليمية يتم التعرض لها مثل تعليم الأطفال المهارات التالية :

التعريف بـــالأرقام من خلال أوراق الصنفرة ، تعليـــم مفهوم العدد ، قيمة العدد، العمليات الحسابية (الجمع ، الطرح ، القسمة ، الضرب).

ورشة عمل : برنامج رياضي لتحسين القدرات البدنية للأشخاص ذوي الإعاقة:

د. عزه الجمل :

وتهدف الورشة إلى التعرف على بعض نماذج التدريبات الرياضية لبعض حالات ذوي الاعاقة، والتعرف على مدى تأثيرها على القدرات البدنية والنفسية للأشخاص ذوي الإعاقة .

توصيـــات الملتقـــى :

اختتمت أعمال الملتقى الخـــامس عشر للجمعية الخليجية للإعاقة، والذي أقيم بـــتعاون مشترك بين الجـــمعية الخليجية للإعـــاقة والجمعية القطـــرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، في ٢ أبريل ٢٠١٥م ، بمشاركة ذوي الإعاقة من دول الخليج والمختصين والمهتمين بشؤون الإعاقة. وخرج المؤتمر بمجموعة من التوصيات وهي :

- السعي لإيجاد معـــايير موحدة لضمان جودة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في دول مجلـــس التعاون، من خلال تشكيل فريق علمي متخصص يقوم بوضع معايير للجودة ومتابعة تنفيذها.
- اعتمـــاد إصدار بطاقة مـــوحدة للأشخاص ذوي الإعاقـــة وتسهيل الخدمات المقدمة لهم في دول مجلس التعاون .
- العمل على نشـــر ثقافة الجودة بين العاملين في مراكز رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة بدول مجلس التعاون .
- إشراك الأسرة في جميع الجهود المبذولة لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة على أن تكون هذه المشاركة منهجية ومدروسة.
- السعي إلى تقنين الاختبارات والمقاييس وأدوات القياس اللازمة لتحقيق مبادئ الجودة، والتي تضمن انتقال مـــراكز رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة من الجودة إلى الاعتماد .
- كما توصي اللجنة وزارات التـــربية والتعليم ووزارات الشؤون الاجتماعية في دول مجلس التعاون علـــى مراجعة كافة الأنظمـــة واللوائح والقوانين، لضمان تحسين جودة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة .

مؤشرات إحصائية

جدول (12) Table

حساب السلع والخدمات بالأسعار الجارية
Goods & Services Account at Current Prices

Million Dollar — مليون دولار

Item	المجموع	دولة الكويت	دولة قطر	سلطنة عمان	المملكة العربية السعودية	مملكة البحرين	الإمارات العربية المتحدة	البيان
	TOTAL	KUWAIT	QATAR	OMAN	K.S.A.	BAHRAIN	U.A.E.	
Resources								الموارد
Output								الإنتاج
2008	1,796,465	235,533	151,966	90,034	737,540	51,594	529,798	2008
2009	1,510,565	181,718	134,926	75,047	640,880	43,861	434,133	2009
2010	1,779,628	206,273	179,164	89,602	773,169	49,813	481,607	2010
2011	2,208,191	263,300	239,225	109,025	965,379	55,574	575,689	2011
Import of Goods and Services								الواردات من السلع والخدمات
2008	505,619	38,248	32,312	22,646	176,685	16,014	219,714	2008
2009	436,578	31,138	28,332	16,767	162,069	11,132	187,140	2009
2010	477,548	35,010	29,677	19,169	174,203	12,828	206,661	2010
2011	569,927	39,900	43,733	22,718	197,977	13,639	251,961	2011
Taxes less Subsidies on Products								الضرائب ناقص الإعانات على المنتج
2008	6,387	808	971	361	3,984	262	–	2008
2009	5,247	685	854	48	3,439	222	–	2009
2010	6,064	739	1,041	104	3,912	269	–	2010
2011	4,265	805	1,076	-2,470	4,609	245	–	2011
TOTAL								المجموع
2008	2,308,470	274,589	185,250	113,041	918,209	67,870	749,512	2008
2009	1,952,390	213,541	164,112	91,862	806,388	55,215	621,273	2009
2010	2,263,240	242,022	209,881	108,874	951,284	62,910	688,268	2010
2011	2,782,383	304,004	284,033	129,273	1,167,965	69,459	827,649	2011

المصدر: الحسابات القومية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ــ العدد الثاني ــ ٢٠١٤ ، ص ١٢١ .

تابع جدول (12) Cont'd Table

حساب السلع والخدمات بالأسعار الجارية
Goods & Services Account at Current Prices

Million Dollar — مليون دولار

Item	المجموع	دولة الكويت	دولة قطر	سلطنة عمان	المملكة العربية السعودية	مملكة البحرين	الإمارات العربية المتحدة	البيان
	TOTAL	KUWAIT	QATAR	OMAN	K.S.A.	BAHRAIN	U.A.E.	
Uses								الاستخدامات
Intermediate Consumption								مستلزمات الإنتاج
2008	590,434	82,167	35,041	28,716	216,708	25,883	201,919	2008
2009	528,361	70,423	35,331	25,750	210,074	20,923	165,860	2009
2010	612,122	81,022	51,762	29,675	245,045	24,100	180,519	2010
2011	731,043	97,097	65,393	35,247	295,127	26,583	211,597	2011
Final Consumption Expenditure								الاستهلاك النهائي
2008	573,172	61,280	29,457	27,329	231,745	11,713	211,648	2008
2009	546,432	55,092	34,095	28,287	253,021	12,590	163,347	2009
2010	606,724	53,665	37,678	30,234	277,224	13,914	194,009	2010
2011	669,585	61,408	43,003	32,880	311,953	14,644	205,696	2011
Households								الأسري
2008	419,884	41,361	17,744	18,672	139,719	8,867	193,522	2008
2009	379,262	35,336	18,827	18,868	157,817	9,384	139,030	2009
2010	423,076	32,748	20,205	19,558	170,511	10,590	169,464	2010
2011	453,055	37,200	21,922	20,947	181,803	10,989	180,194	2011
Government								الحكومي
2008	153,103	19,765	11,714	8,625	92,026	2,846	18,127	2008
2009	166,947	19,586	15,268	9,366	95,204	3,206	24,316	2009
2010	183,433	20,736	17,473	10,642	106,713	3,324	24,545	2010
2011	216,277	24,012	21,081	11,876	130,150	3,656	25,502	2011
Non-Profit Institutions								الهيئات التي لا تهدف إلى الربح
2008	—	156	—	32	—	—	—	2008
2009	—	170	—	54	—	—	—	2009
2010	—	185	—	34	—	—	—	2010
2011	—	196	—	58	—	—	—	2011

المصدر : المصدر السابق ، ص ١٢٢ .

تابع جدول (12) Cont'd Table

حساب السلع والخدمات بالأسعار الجارية
Goods & Services Account at Current Prices

Million Dollar — مليون دولار

Item	المجموع	دولة الكويت	دولة قطر	سلطنة عمان	المملكة العربية السعودية	مملكة البحرين	الإمارات العربية المتحدة	البيان
	TOTAL	KUWAIT	QATAR	OMAN	K.S.A.	BAHRAIN	U.A.E.	
Gross Capital Formation								إجمالي التكوين الرأسمالي
2008	290,872	27,270	47,332	18,278	118,533	8,876	70,584	2008
2009	267,281	18,998	41,961	16,701	110,520	5,794	73,308	2009
2010	285,315	22,448	39,235	16,392	129,046	6,697	71,498	2010
2011	327,767	25,368	50,445	18,419	151,678	5,155	76,702	2011
Building and Construction								المباني والتشييدات
2008	75,001	13,432	–	7,747	53,822	–	–	2008
2009	69,837	6,600	–	7,956	55,281	–	–	2009
2010	86,710	7,622	–	8,691	70,397	–	–	2010
2011	94,285	9,850	–	9,195	75,240	–	–	2011
Machinery and Equipment								الآلات والمعدات
2008	87,422	13,838	–	8,874	64,711	–	–	2008
2009	74,719	12,397	–	7,082	55,239	–	–	2009
2010	79,442	14,826	–	5,967	58,649	–	–	2010
2011	99,274	15,518	–	7,318	76,438	–	–	2011
Intangible Fixed Assets								الأصول غير الملموسة
2008	–	–	–	1,658	–	–	–	2008
2009	–	–	–	1,663	–	–	–	2009
2010		–	–	1,734	–	–	–	2010
2011		–	–	1,906	–	–	–	2011
Changes in Inventories								التغير في المخزون
2008	28,587	-1,259	–	2,181	23,349	167	4,148	2008
2009	24,665	45	–	-4,482	25,569	203	3,330	2009
2010	36,221	1,834	–	-2,147	32,914	319	3,301	2010
2011	30,025	949	–	-2,007	27,629	132	3,322	2011

المصدر : المصدر السابق ، ص ١٢٣ .

تابع جدول (12) Cont'd Table

حساب السلع والخدمات بالأسعار الجارية
Goods & Services Account at Current Prices

Million Dollar — مليون دولار

Item	المجموع	دولة الكويت	دولة قطر	سلطنة عمان	المملكة العربية السعودية	مملكة البحرين	الإمارات العربية المتحدة	البيان
	TOTAL	KUWAIT	QATAR	OMAN	K.S.A.	BAHRAIN	U.A.E.	
Export of Goods and Services								الصادرات من السلع والخدمات
2008	797,626	98,496	70,635	35,602	322,854	21,231	248,808	2008
2009	557,158	62,995	49,941	24,502	202,056	15,705	201,959	2009
2010	693,103	76,900	77,715	33,502	261,831	17,880	225,275	2010
2011	991,726	112,800	121,525	43,397	376,224	22,945	314,834	2011
Financial Intermediation Services Indirectly Measured								خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة
2008	27,779	6,636	2,784	935	5,020	—	12,403	2008
2009	28,494	5,988	2,785	1,105	5,147	—	13,469	2009
2010	29,755	6,154	3,491	1,218	5,225	—	13,666	2010
2011	32,232	6,378	3,667	1,336	5,354	—	15,497	2011
TOTAL								المجموع
2008	2,308,471	274,589	185,250	113,041	918,209	67,870	749,512	2008
2009	1,952,391	213,542	164,112	91,862	806,388	55,215	621,273	2009
2010	2,263,241	242,023	209,881	108,874	951,284	62,910	688,268	2010
2011	2,782,379	304,000	284,033	129,273	1,167,965	69,459	827,649	2011

المصدر : المصدر السابق ، ص ١٢٤ .

جدول (13) Table

المدخرات المحلية والقومية
Domestic & National Savings

Million Dollar — مليون دولار

Item	المجموع	دولة الكويت	دولة قطر	سلطنة عمان	المملكة العربية السعودية	مملكة البحرين	الإمارات العربية المتحدة	البيان
	TOTAL	KUWAIT	QATAR	OMAN	K.S.A.	BAHRAIN	U.A.E.	
1. GDP at Market Prices								1. الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
2008	1,184,377	147,539	115,112	60,744	519,797	25,711	315,475	2008
2009	958,737	105,993	97,664	48,240	429,098	22,938	254,803	2009
2010	1,143,543	119,833	124,951	58,813	526,811	25,713	287,422	2010
2011	1,448,931	160,625	171,241	69,972	669,507	28,991	348,595	2011
2. Final Consumption Expenditure								2. الاستهلاك النهائي
2008	573,171	61,279	29,457	27,329	231,745	11,713	211,648	2008
2009	546,432	55,092	34,095	28,287	253,021	12,590	163,347	2009
2010	606,724	53,665	37,678	30,234	277,224	13,914	194,009	2010
2011	669,587	61,410	43,003	32,880	311,953	14,644	205,696	2011
3. Gross Domestic Saving (1 - 2)								3. الادخار المحلي الإجمالي (1- 2)
2008	609,677	86,260	85,654	33,415	288,051	12,470	103,826	2008
2009	411,689	50,901	63,569	19,953	176,077	9,731	91,457	2009
2010	536,819	66,168	87,273	28,579	249,587	11,799	93,413	2010
2011	779,345	99,215	128,238	37,092	357,554	14,347	142,899	2011
4. Primary Income from Abroad (net)								4. صافي الدخل الأولي من العالم الخارجي
2008	13,288	10,754	-6,753	-2,759	9,165	-924	3,804	2008
2009	3,964	6,930	-9,400	-3,020	8,640	-2,400	3,213	2009
2010	-1,700	9,414	-12,926	-2,759	7,044	-2,373	-100	2010
2011	-1,431	8,991	-13,253	-3,199	9,684	-3,765	110	2011
5. Current Transfers from Abroad (net)								5. صافي التحويلات من العالم الخارجي
2008	-56,423	-10,702	-5,012	-5,303	-23,012	-1,774	-10,619	2008
2009	-63,382	-13,002	-5,829	-5,303	-27,673	-1,391	-10,184	2009
2010	-70,666	-13,044	-11,348	-5,438	-27,921	-1,642	-11,273	2010
2011	-76,689	-14,724	-12,633	-5,826	-29,421	-2,050	-12,035	2011

المصدر : المصدر السابق ، ص ١٢٧ .

تابع جدول (13) Cont'd Table

المدخرات المحلية والقومية
Domestic & National Savings

Million Dollar — مليون دولار

Item	المجموع	دولة الكويت	دولة قطر	سلطنة عمان	المملكة العربية السعودية	مملكة البحرين	الإمارات العربية المتحدة	البيان
	TOTAL	KUWAIT	QATAR	OMAN	K.S.A.	BAHRAIN	U.A.E.	
6. Gross National Saving (3 + 4 + 5)								6. الادخار القومي الإجمالي(3 + 4 +5)
2008	566,542	86,312	73,889	25,353	274,205	9,772	97,011	2008
2009	352,271	44,829	48,341	11,631	157,044	5,941	84,486	2009
2010	464,453	62,538	62,999	20,381	228,710	7,784	82,040	2010
2011	701,224	93,482	102,352	28,067	337,817	8,532	130,974	2011
7. Percentage of Domestic Saving to GDP (1 / 3)								7. نسبة الادخار المحلي إلي إجمالي الناتج المحلي (3/1)
2008	51.5	58.5	74.4	55.0	55.4	48.5	32.9	2008
2009	42.9	48.0	65.1	41.4	41.0	42.4	35.9	2009
2010	46.9	55.2	69.8	48.6	47.4	45.9	32.5	2010
2011	53.8	61.8	74.9	53.0	53.4	49.5	41.0	2011
8. Percentage of National Saving to GDP(1 / 6)								8. نسبة الادخار القومي إلي إجمالي الناتج المحلي (6/1)
2008	47.8	58.5	64.2	41.7	52.8	38.0	30.8	2008
2009	36.7	42.3	49.5	24.1	36.6	25.9	33.2	2009
2010	40.6	52.2	50.4	34.7	43.4	30.3	28.5	2010
2011	48.4	58.2	59.8	40.1	50.5	29.4	37.6	2011
9. Gross National Income (GNI) (1+4)								9. إجمالي الناتج القومي (1+4)
2008	1,197,664	158,293	108,359	57,985	528,962	24,787	319,279	2008
2009	962,701	112,923	88,264	45,221	437,738	20,538	258,016	2009
2010	1,141,843	129,247	112,025	56,054	533,855	23,340	287,322	2010
2011	1,447,500	169,616	157,988	66,773	679,191	25,226	348,705	2011
10. Gross National Disposable Income (GNDI) (1+4+5)								10. إجمالي الناتج القومي المتاح (1+4+5)
2008	1,141,242	147,591	103,347	52,682	505,950	23,013	308,660	2008
2009	899,319	99,921	82,435	39,918	410,065	19,148	247,832	2009
2010	1,071,177	116,203	100,677	50,616	505,934	21,698	276,049	2010
2011	1,370,811	154,892	145,355	60,947	649,770	23,176	336,670	2011

المصدر : المصدر السابق ، ص ١٢٧ .

بـاب الوثـائـق

إعلان حقوق الإنسان
لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

إن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

انطلاقاً من إيمانهـــا العميق بكرامة الإنسان واحترامها لحقوقه والتزامها بحمايتها التي كفلتها الشريعة الإسلامـــية والتي تعتبر تجسيداً للقيم والمبادئ النبيلة الراسخة في ضمير مجتمعاتها، ومن الثوابت الأساسية لسياساتها على كافة الأصعدة والمستويات .

واستناداً إلى الـــنظام الأساسي لمجلس التعاون الذي جاء النص فيه على المصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها، وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين، وتعميق وتـــوثيق الروابط والاتصالات وأوجه التعاون بين شعوبها في مختلف المجالات .

وإذ تؤكد أن الفضل في الإنجازات التي حققتها في مختلف الميادين يعود إلى ما توليه دول مجلس التعاون من اهتمام ورعاية قصوى لقضايا حقوق الإنسان .

وإذ تعبر عن تقديرها وامتنـــانها للجهود المشتركـــة التي بذلتها على مختلف المستويات مع الأسرتين الدولية والإقـــليمية التي أسهمت إسهاما فاعلا ومؤثرا في تعزيز قضايـــا حقوق الإنسان والارتقاء بها إلى الغايات المنشودة لها في مجتمع دولي تحظى فيه هذه الحقوق بالمكانة اللائقة بها.

وتأكيـــداً والتزاماً بما ورد في ميثـــاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنســـان، والميثاق العربي لحقـــوق الإنسان وإعلان القاهـــرة لحقوق الإنسان في الإسلام، والمواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

وتواصلا مع تلك الجهـــود وتفاعلا معها بمـــا من شأنه تحقـــيق المزيد من المكتسبات الإنسانية ، فقد أعلنت ما يلي :

المادة (١)

الحياة حقٌ لكل إنســـان،ويجب حمايته من كـــل اعتداء عليه، ولا يجوز إزهاق نفس بغير حق،وإكرام الميت وحماية جثمانه ومدفنه واجب.

المادة (٢)

الناس متساوون في الـــكرامة الإنسانيـــة، وفي الحقوق والحريات، وهم سواسية أمام النظام (القانون)، ولا تمييز بينهم بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة أو اللون أو بأي شكل من أشكال التمييز الأخرى .

المادة (٣)

يُحظر الاسترقاق والاستعباد والسُخرة والاتجار بالبشر بكافة صوره وأشكاله وبخاصة ما يقع منها على النساء والأطفال .

المادة (٤)

يحظر الاتجار بـــالأعضاء البشرية، ويعد ممارسة ذلك انتهاكاً لحقوق الإنسان، وجريمة يعاقب عليها النظام (القانون) .

المادة (٥)

لا يجـــوز إجراء أي تجربة طـــبية أو علمية عـــلى أي إنسان أو استغلال أعضائه دون رضاه الحر وإدراكه الكامل للمضاعفات التي قد تنجم عنها.

المادة (٦)

حُرية المعتقـــد وممارسة الشعائر الدينية حق لكل إنسان وفقاً للنظام (القانون) وبما لا يخل بالنظام العام والآداب العامة.

المادة (٧)

احترام الأديان السماوية، وعدم ازدرائها أو التطاول على أنبيائها أو رموزها، واحترام التنوع الثقافي للأمم الأخرى مكفول وفقاً للنظام (القانون).

المادة (٨)

تعمل الدولة والمجتمع على نشر وإشاعة مبادئ الخير والمحبة والإخاء والتسامح وغيرها من المبادئ والقيم النبيلـــة علاوة على نبذ جميع مشاعر الكراهية والبغضاء والتطرف، وأي مظـــاهر أخرى من شأنها تقويـــض المقومات الأساسية للمجتمع وتعريضه للخطر.

المادة (٩)

حرية الرأي والتعبير عنه حق لكل إنـــسان، وممارستها مكفولة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية والنظام العام والأنظمة (القوانين) المنظمة لهذا الشأن .

المادة (١٠)

حرية التنقل و الإقامة والمغادرة حق لكل إنسان وفقاً للنظام (القانون).

المادة (١١)

لا يجوز إبعاد مواطن عن بلده أو منعه من الدخول إليها .

المادة (١٢)

الشخصية القانونية حق لكل إنسان.

المادة (١٣)

الجنسيـــة حق لكل إنسان ينظم منحها النـــظام (القانون)، ولا يجوز إسقاط الجنسية ، أو سحبها إلاّ في حدوده .

المادة (١٤)

الأسرة هي الوحدة الطبيعية والأساسية في المجتمع قوامها الرجل والمرأة ويحكمها الدين والأخلاق وحب الوطن، ويحفظ الدين كيانها ويقوي أواصرها ويحمي الأمومة والطفولة وأفراد الأسرة من جميع أشكال الإساءة والعنف الأسري وتكفلُ الدولة والمجتمع حمايتها .

المادة (١٥)

الزواج وتأسيس الأسرة حق للرجل والمرأة، وينعقد الزواج برضا الطرفين دون إكراه، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والنظام (القانون) .

المادة (١٦)

الحياة الخاصة مصونة لكل إنسان، ولا يجوز التعدي على حرمتها أو شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو اتصالاته، وله الحق في طلب حمايتها .

المادة (١٧)

لكل إنسان الحق في مستوى معيشي له ولأسرته يضمن الحياة والعيش الكريم، وتعمل الدولة على تحقيق ذلك وفقاً لإمكانياتها المتاحة.

المادة (١٨)

لكل طفل الحق في البقاء والنماء والحماية والرعاية في جو عائلي يربى فيه على روح السلم والكرامة والحرية والمساواة والإخاء .

المادة (١٩)

لكل طفل حق الحماية من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيراً أو أن يمثل إعاقة لتعليمه، أو أن يكون مضراً بصحته أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي، بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والمواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة .

المادة (٢٠)

العــيش في بيئة نظيفة خالية مــن التلوث حق لكل إنسان، وعلى الدولة والمجتمع المحافظة عليها وحمايتها.

المادة (٢١)

الــرعاية الصحــية والحصول عــليها حق لكل إنســان وتعمل الدولة ومؤسسات المجتمع المدني فيها على تأمين ذلك .

المادة (٢٢)

الرعــاية الشاملة حق لكل الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك العمل على تأهيلهم ودمجهم في المجتمع.

المادة (٢٣)

التربية والتعليم حق لكل إنــسان، بما يحقق النمو الكــامل لشخصيته وتعزيز كرامته، وتأصيل ثقافة حقوق الإنسان لديه مع ضمان إلزامية التعليم الأولي ومجانيته، وإتاحة الــتعليم العالي والفني بكافــة الوسائل المناســبة له، مع احترام حق الأولياء ومتعهدي الرعاية في اختيار نوع التعليم لأولادهم .

المادة (٢٤)

العمل حق لكل إنسان قادر عليه، وله حرية اختيار نوعه، وفق مقتضيات الكرامة والمصلحة العامة، مع ضمان عدالة شروط العمل وحقوق العمال وأصحاب العمل.

المادة (٢٥)

حماية ورعاية كبار السن والعجزة حق مصون لهم.

المادة (٢٦)

الضمان الاجتمــاعي والتأمينات الاجتماعــية حق لكل مواطن وفقاً للنظام (القانون)، وبما يكفل توفير الحماية والرعاية لكبار السّن والعجزة.

المادة (٢٧)

الملكية الخـــاصة مصونة، فلا يمنع أحـــد من التصرف في مُلكه إلاّ في حدود النظام (القانون)، ولا يُنـــزع من أحد مُلكه إلا بسبب المنفعة العامة مقابل تعويض عادل .

المادة (٢٨)

الممتلكات والثروات الوطنيـــة والتمتع بها حق لكل مواطن، والاستفادة من الخدمات العامة حق لكل إنسان وفقاً للنظام (القانون).

المادة (٢٩)

المشاركة في الحياة الثقافيـــة، والتمتع بفوائد التقدم العلمي والتقني حق لكل إنسان، ولـــه الاستفادة من الحقوق المعنويـــة والمادية لإنتاجه الأدبي أو العلمي أو الفني، بما يساهم في تقدم الحضارة البشرية .

المادة (٣٠)

المشاركـــة السياسية حق لكل مـــواطن وله حق الاشتراك في إدارة الشؤون العـــامـــة لبلاده، كما له الحق في تقلد الـــوظائف العامة عـــلى قدم المساواة مع الآخرين طبقاً للنظام (القانون) وتعمل الدولة على توفير فرص العمل لمواطنيها.

المادة (٣١)

حُرية تكوين الجمعيات والـــنقابات والهيئات مكفولة وفقاً للنظام (القانون)، ولا يجوز إجبار أيّ إنسان على الانضمام إليها .

المادة (٣٢)

الناس ســـواسية أمام القـــضاء وحق التقاضي مـــكفول لكل إنسان في ظل استقلالية كاملة للقضاء .

المادة (٣٣)

العقــوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبــة إلاّ بناءً على نص، ولا عقوبة على الأفعال السابقة على العمل بالنص، وينتفع المتهم بالنص الأصلح له .

المادة (٣٤)

لا يجوز القبض على أيّ إنسان أو تقييد حريته أو حبسه تعسفاً، وله الحق في المعاملة الإنسانية أثناء التحفظ عليه، ويُفصل المتهمون عن المُدانين مكانياً ويعاملون معاملة تتفق مع وضعهم.

المادة (٣٥)

المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة عادلــة تتوافر فيها كافة الضمانات القانونية الكفيلة بالدفاع عنه .

المادة (٣٦)

يُحظر التعذيب (بدنيــاً أو نفسياً) أو المعاملة القــاسية أو المُهينة أو الحاطّة بالكرامة الإنسانية .

المادة (٣٧)

يُعامل المحكوم عليهم بعقوبــات سالبة للحرية معاملــة إنــسانية تُحترم فيها كرامتهم، وتراعى فيها المعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات الإصلاحية والعقابية .

المادة (٣٨)

لا يجــوز حبس إنسان ثبت قضائياً إعســاره عن الوفاء بدين ناتج عن التزام تعاقدي.

المادة (٣٩)

تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والحالات الطارئة العامة مسؤولية مشتركة على الدولة والمجتمع .

المادة (٤٠)

الإرهاب انتهـــاك لحقوق الإنسان وهو محـــرم ومجرم بكل صوره وأشكاله، بموجب أحكام الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية، ويتعين مكافحته والقضاء عليه بما لا يتعارض مع احترام حقوق الإنسان .

المادة (٤١)

تسري قواعد القانون الدولي الإنساني في النـــزاعات المسلحة وفقاً للاتفاقيات الدوليـــة والأعراف السائدة، بمـــا يضمن حقوق كبار الـــسّن والعجزة والمرضى والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال والأسرى والمدنيين.

المادة (٤٢)

الحصول علـــى ملجأ آمن في دولة أخـــرى حق لكل إنسان وفقـــاً للنظام (القانون) النافذ فيها، ولا يجوز إبعاد الأجنبي الذي يدخل إقليم الدولة بصفة شرعية إلاّ بمسوغ قانوني، كما لا يجوز تسليم اللاجئين السياسيين.

المادة (٤٣)

للطفل الجانح الحق في نظام قضائي خاص بالأحداث، وفي معاملة خاصة تتفق مع سنّه وتحفظ حقوقه وتصون كرامته وتساهم في إعادة تأهيله ودمجه في المجتمع .

المادة (٤٤)

مع عدم الإخلال بأحكـــام الشريعة الإسلامية والنظام (القانون)، فإن ممارسة الحقوق والحريات المنصوص عليها بهذا الإعلان والتمتع بها حق لكل إنسان.

المادة (٤٥)

حق التظلم مكفول لأي إنسان انتهكت حقوقه أو حرياته المنصوص عليها في هذا الإعلان وفقاً للنظام (القانون) .

المادة(٤٦)

علــى كل إنسان واجبات إزاء مجتمعه، ولا يخضع في ممارسة حقوقه وحرياته الواردة في هذا الإعلان إلاّ للقيود التي يحددها النــظام (القانون) لحماية واحترام حقوق وحريات الآخرين والنظام العام .

المادة (٤٧)

لا يجــوز تفسير هذا الإعلان أو تأويله أو تعديله على نحو ينتقص من الحقوق والحريات التي تحميهــا التشريعات الــداخلية لدول المجلس أو المــواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها أو انضمت إليها دول المجلس .

السياسة التحريرية
لمجلة التعاون

تهدف مجلة التعاون إلى التركيز بصفة رئيسية على الأهداف التالية:

١ ـ تحليل وبحث القضايا ذات الأهمية لمسيرة العمل المشترك لمجلس التعاون أو الدول الأعضاء في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية وغيرها.

٢ ـ نشر المعرفة بالجوانب والقضايا المتضمنة في مسيرة التعاون وتعميق الرؤية بشأنها لدى صناع القرار في الدول الأعضاء وذوي الشأن والباحثين والمهتمين وغيرهم للتوعية بها وإحداث التفاعل الإيجابي معها.

٣ ـ توفير منبر للتواصل مع وبين المهتمين وفرصة لإقامة حوارات بناءة من شأنها تعزيز مسيرة مجلس التعاون.

٤ ـ تعرف الحلول لما يواجه أو قد يواجه مسيرة مجلس التعاون أو التنمية في الدول الأعضاء من معوقات.

٥ ـ إبراز الفعاليات والأحداث التي تتم في إطار مجلس التعاون أو في الدول الأعضاء، مما له صلة بالعمل المشترك.

ولتحقيق هذه الأهداف تتضمن المجلة عدة أقسام تشمل: الدراسات، المقالات التحليلية، التقارير، ومراجعة الكتب، إلى جانب أقسام أخرى مهمة للقراء والمتابعين لمسيرة عمل المجلس. وتحرص المجلة أن تأتي الموضوعات المنشورة في صلب الاهتمامات المباشرة لمجلس التعاون أو دوله، وبالأخص أصحاب الشأن من صناع القرار وذوي الرأي والتأثير، والمثقفين والباحثين والمهتمين في الدول الأعضاء وخارجها. وفيما يلي بعض الأسس العامة للكتابة في بعض أقسام المجلة :

١ ـ الدراسات: تعالج الدراسات موضوعاتها على نحو متعمق ومفصل نسبيا، مع تطبيقها لمنهجيات تتسم بالموضوعية والدقة في العرض، والدعم بالبيانات والمعلومات الدقيقة والبراهين والمصادر الكافية. وتتناول الدراسات القضايا ذات الأبعاد المهمة للسياسات والخطط والجهود الدائرة في إطار العمل المشترك، وبالأخص الموضوعات التي تكون نتائجها ذات مضامين لصناعة القرار.

٢ ـ المقالات التحليلية: تعالج المقالات موضوعات ذات أبعاد استراتيجية هامة من النواحي السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، وبأسلوب مختصر ومركز دون الدخول في تفصيلات بالأرقام أو البيانات. وتوفر المقالات قدرا تحليليا شاملا ومتعمقا للواقع، ورؤية، في ضوء ذلك لما يقترح أن تكون عليه توجهات المستقبل بالنسبة لمجلس التعاون أو للدول الأعضاء.

٣ ـ التقارير: تتضمن التقارير وصفا تحليليا لقضايا موضوعاتها تتصل مباشرة أو غير مباشرة بمجالات العمل في مجلس التعاون والجهود والخطوات التي تتم في إطار تنفيذ القرارات. ويفضل أن تشمل التقارير موضوعات متصلة بالقرارات المتخذة في إطار مجلس التعاون ويكون لها في الغالب تأثير مباشر أو غير مباشر على الصالح العام، وأن تكون مدعومة بالحقائق (البيانات أو الأدلة)، ودقيقة وموثقة.

٤ ـ قراءة في كتاب: يتناول هذا القسم مراجعة أو عرضا لكتاب يكون لمحتواه صلة ضمنية أو صريحة بعمل مجلس التعاون، كأن يكون مثلا تقويما أو تحليلا لبعض السياسات والخطط أو الجهود القائمة في مجالات العمل المشترك أو وصفا لبعض التجارب والممارسات الدولية والإقليمية. وينبغي أن يكون الكتاب على قدر كبير من المصداقية في منهجية العرض والتحليل ودقة البيانات والمعلومات والعمق وسلامة الحجة، وأن تأتي المراجعة، أو العرض للكتاب بصورة مختصرة وملمة لما يتضمنه من أفكار رئيسة، مع إبراز الجوانب التي يمكن أن تمثل مضامين مهمة لعمل المجلس.

قواعد للتنسيق وإعدادات الكتابة في مجلة التعاون

أولاً : تنسيق الشكل العام (formatting) : يراعى الآتي:

١ ـ يعد نص الورقة المطلوب نشرها (التي لا تتضمن جداول أو رسومات أو أشكال) باستخدام MS Office Word 2007 ، ويمكن إعداد الجداول والرسومات والأشكال باستخدام أية برامج متوافقة في التحرير والتنسيق والحفظ مع MS Office Word 2007، مع إمكان إيراد الجداول والرسومات التي يصعب دمجها بشكل سليم في نهاية الورقة.

٢ ـ يستخدم بنط Simplified Arabic 16 للحرف العربي بما في ذلك العناوين الرئيسة والفرعية، والمصادر، والاقتباسات، ويستخدم Times New Roman 13 للحرف اللاتيني. وفي الجداول والأشكال يلتزم باستخدام نفس البنطين مع اختيار المقاس المناسب. أما الأرقام فتكتب بالعربية (وليس الهندية) باستخدام بنط Simplified Arabic 13 .

٣ ـ تكتب جميع علامات التنصيص (النقطة، الفصلة، الفصلة المنقوطة، القوسين،،،) بدون ترك أي فراغ بينها وبين الكلمات المرتبطة بها.

٤ ـ يراعى في التنسيق ألا يشتمل على ألوان أو تصميمات غرضها فقط إضفاء جاذبية على شكل الورقة.

ثانياً : صفحة الغلاف: تشتمل صفحة الغلاف على:

١ ـ عنوان واضح ومختصر للورقة .

٢ ـ اسم الكاتب (أو الكتاب) .

٣ ـ هامش في الأسفل يتضمن: اسم الكاتب (أو الكتاب)، اللقب، جهة العمل، العنوان البريدي الإلكتروني، التليفـــون النقال، جملة في سطرين أو ثلاثة عن مجال التخصص والاهتمام.

ثالثـــاً : قواعد عامة: يتبع الآتي:

١ ـ يشار إلى الملحوظات (التهميشـــات)، ومصادر الاقتباسات والمراجع بأرقام تسلسلية تكـــتب في أعلى الحرف الأخير من الفقرة أو الجملة أو الكلمة التي تخصها (Superscript)، مع تدوينها جميعا في نهـــاية الورقة حسب تسلسل التـــرقيم. وتعطى التفاصيل الخاصة بالمصادر والمراجع حسب أسلوب جامعة شيكاغو، كما في الأمثلة الآتية:

المصـــادر:

الكتـــب : الطيب صالح، موسم الهجرة إلى الشمال (القاهرة: مطبعة مدبولي، ١٩٩٢)، ١٤٠.

المجـــلات: محمد عبدالرحيم، "دراسات عن استخدامات الطاقة الشمسية في دول مجلس التعـــاون"، مجلة دراســـات الخليج، ١٤، العدد ٥ (٢٠٠٨م): ١٢٠.

المراجـــع :

الكتـــب : ياسين، محمد. التعاون الدولي. بيروت: دار الشروق، ٢٠٠٩م.

المجـــلات : الحسن، محمد. العملة الخليجيـــة الموحدة مجلة الاجتماع، ١٤، العدد ٣ (٢٠٠٨م): ١١٥-١١٩.

٢ ـ تـــرسل الورقة إرفاقـــاً (attachment) إلى مدير التحريـــر عن طريق البريد الإلكتروني على العنوان : attawun@gcc-sg.org .

دورية متخصصة في مجال العلوم الإدارية

تصدر عن معهد الادارة العامة - مسقط - سلطنة عمان

ص.ب: ١٩٩٤ روي - الرمز البريدي ١١٢ - برقيا معهدارة -
تلكس: ٥١٠٥ معهد أوان - فاكس: ٦٩٨٧٦٣
تليفون: ٦٠٢٢٥٢/٦٠٢٠٦٦/٦٠٢٣٨٦

الأهـــداف

- نشر الثقافة والوعي الإداريين بين العاملين في مجالات الخدمة المدنية ودعم سبل الاتصال والتفاهم الإداري.
- عرض المشاكل الادارية المعاصرة وتحليلها وبيان أنجح الحلول لها واستظهار تجارب الدول الأخرى واجراء ما يلزم في ذلك من دراسات مقارنة.
- تعميق الاتصال والتبادل الثقافي في مجال الادارة بين المعهد ومعاهد الإدارة الأخرى والمؤسسات المماثلة في الدول العربية والأجنبية.

شروط النشر

- أن يكون العمل العلمي ذو علاقة وثيقة بمجالات التنمية الادارية مع الالتزام بالموضوعية والمنهج العلمي.
- أن تكون مادة البحث أصلية ولم يسبق نشرها من قبل أو تقديمها الى أية جهة أخرى.
- أن تكون المادة العلمية مطبوعة على الآلة الكاتبة، وأن تكون من نسختين.
- أن تراعى الأصول العلمية المتبعة في اثبات مصادر المعلومات وتوثيقها.
- تخضع جميع الأعمال العلمية المقدمة للنشر للتقييم العلمي حسب الأصول المتعارف عليها.
- يحق لهيئة التحرير ادخال التعديلات المناسبة على الأعمال العلمية التي تم تقييمها وقبولها في ضوء شروط النشر المعلنة.
- تصرف مكافأة رمزية لكل عمل علمي يتم نشره في الدورية

عـزيـزي القـــارىء ...

* تعرف على قضايا التنمية الإدارية من خـــلال الإشـــتراك في دورية «الإداري»

قسيمة الاشـــتراك

الاشتراك السنوي :
للأفراد: ٨ ريالات عُمانية .
للمؤسسات والجهات الحكومية: ٢٠ ريالا عُمانيا .

الاســـم : _____

العـنوان : _____

الإشتراكات : تعنـون باســم مديرة التحـرير

المملكة العربية السعودية
وزارة الخارجية

مجلة الدراسات الدبلوماسية

دورية علمية محكمة متخصصة تصدر عن معهد الدراسات الدبلوماسية
التابع لوزارة الخارجية بالمملكة العربية السعودية

* تنشر البحوث والدراسات العلمية والوثائق والتقارير وعرض الكتب ذات الصلة بالقضايا الإقليمية والدولية في كافة المجالات السياسية والقانونية والأقتصادية والتاريخية والجغرافية والإجتماعية والأعلامية طبقاً لقواعد النشر في المجلة.
* تقبل البحوث والدراسات المكتوبة باللغة العربية والإنجليزية وفي حالة البحث المكتوب باللغة الإنجليزية لابد من كتابة ملخص له باللغة العربية.

رئيس هيئة التحرير

السفير د. محمد عمر مدني

هيئة التحرير

أ.د. فايز إبراهيم الحبيب
أ.د. عبدالله عقيل عنقاوي
د. محمد عبدالرحمن الربيع

مدير التحرير

د. محمد حميدان العويضي

سكرتير التحرير

فؤاد جمال صلواتي

الاشتراكات

حكومية غير مخصصة للبيع

تهدى إلى سفارات خادم الحرمين الشريفين في الخارج والسفارات المعتمدة لدى المملكة والوزارات والمؤسسات التعليمية والهيئات الدولية والمكتبات داخل المملكة وخارجها.

المراسلات

توجه جميع المراسلات الى رئيس هيئة التحرير على العنوان التالي:
ص.ب ٥١٩٨٨ الرياض ١١٥٥٣
المملكة العربية السعودية
تلفون ٤٠١٨٨٨١ - فاكس ٠١/٤٠١٨٨٦٤

مجلة الحقوق

مجلة فصلية أكاديمية
محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور/ إبراهيم الدسوقي أبو الليل

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

	في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية
الأفراد	٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً
المؤسسات	١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت
تلفون: ٤٨٣٥٧٨٩ - ٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٤٨٣١١٤٣
E-mail: jol@kuc01.kuniv.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol

ISSN 1029 - 6069

شؤون اجتماعية

مجلة فصلية علمية محكمة تعنى بالدراسات الانسانية

رئيس التحرير : الدكتور عبد الخالق عبد الله

* تنشر البحوث والدراسات في شتى فروع العلوم الانسانية والتي تتوفر فيها الاصالة والمنهجية العلمية.
* تعطى الاولوية مرحلياً للبحوث والدراسات حول مجتمع الامارات لسد النقص في هذا المجال.
* تخصص زاوية لمناقشة الآراء والافكار التي تتناول قضايا فكرية وثقافية واجتماعية معاصرة وترحب بمساهمة الاكاديميين والمثقفين في اختصاصات العلوم الانسانية كافة.

مواعيد الصدور

مارس (ربيع) - يونيو (صيف) - سبتمبر (خريف) - ديسمبر (شتاء)

الاشتراك السنوي

للأفراد سنوياً :

في الامارات ..... ٤٠ درهماً

في الوطن العربي ..... ١٥ دولاراً

في الخارج ..... ٢٠ دولاراً

للمؤسسات سنوياً :

في الامارات ..... ١٠٠ درهم

في الخارج ..... ٤٠ دولاراً

تصدر عن جمعية الاجتماعيين

المراسلات توجه إلى رئيس التحرير

ص.ب: ٣٧٤٥ هاتف: ٥٤٨١٦١ فاكس: ٥٢٢٢٦٧ الشارقة - دولة الامارات العربية المتحدة

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

علمية . أكاديمية . فصلية . محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١

رئيس التحرير: أ . د . عبدالمالك خلف التميمي

الاشتراكات

الكويت: 3 دنانير - ديناران للطلاب - 15 ديناراً للمؤسسات .
الدول العربية: 4 دنانير للأفراد - 15 دينارا للمؤسسات .
الدول الأجنبية: 15 دولاراً للأفراد 60 دولاراً للمؤسسات .

بحوث باللغة العربية والإنجليزية
ندوات - مناقشات - عروض كتب - تقارير

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير:
ص.ب: 26585 الصفاة - رمز بريدي 13126 الكويت
هاتف: 4817689 - 4815453 - فاكس: 4812514
e-mail: ajh@kuc01.kuniv.edu.kw

يمكنك الاطلاع على المجلة باللغتين العربية والإنجليزية مع الفهرس على شبكة الانترنت

http://kuc01.kuniv.edu.kw/~ajh

بسم الله الرحمن الرحيم

سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية

سلسلة علمية متخصصة تعنى بنشر البحوث والدراسات الخاصة بالقضايا العمالية والاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي

تصدر عن

المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الإشراف العام
كامل صالح الصالح

صدر العدد الأول منها في ديسمبر 1983. وتناولت الأعداد الصادرة منها حتى الآن الموضوعات الخاصة برعاية الفئات الخاصة من أحداث ومعاقين ومسنين والقضايا الاجتماعية الخاصة بالشباب والطفولة والمربيات الأجنبيات والتنشئة الاجتماعية ودور الأسرة وكذلك العمل الاجتماعي والحركة التعاونية والقيم الاجتماعية وأزمة الخليج .. كما تناولت التشريعات الخاصة بالعمل والتأمينات الاجتماعية والقضايا المتعلقة بالاستخدام الأمثل والانتاجية واحصاءات العمل والسلامة المهنية والتصنيف المهني وتفتيش العمل .. الخ

الإشتراكات

في الدول العربية : للأفراد : (5,3) دينار بحريني (10 دولارات امريكية)
: للمؤسسات : (7) دنانير بحرينية (20 دولاراً امريكياً)

في الدول الأجنبية : للأفراد : (5,5) دينار بحريني (15 دولاراً امريكية)
: للمؤسسات : (11) دينار بحريني (30 دولاراً امريكياً)

المراسلات

توجه مراسلات الإشتراكات إلى العنوان التالي: المكتب التنفيذي :
قسم الشؤون الإدارية والمالية ـ ص. ب 26303 ـ المنامة ـ دولة البحرين

المجلة العربية للإدارة

مجلة نصف سنوية محكّمة متخصصة في التنمية الإدارية والعلوم الإجتماعية ذات العلاقة

تصدر عن: المنظمة العربية للتنمية الإدارية
"إحدى منظمات جامعة الدول العربية"

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الإدارية
القاهرة - جمهورية مصر العربية

رئيس التحرير: أ. د. محمد بن إبراهيم أحمد التويجري

تقوم «المجلة العربية للإدارة» بنشر الأبحاث المبتكرة والأصلية في علوم الإدارة والعلوم المتصلة بها، والمرتبطة بالتنمية الإدارية في المنطقة العربية.

تهدف المجلة العربية للإدارة إلى:

- مواكبة الاتجاهات الحديثة في الإدارة وتطبيقاتها.
- إثراء التجارب العربية المعاصرة في التنمية الإدارية والإصلاح الإداري.
- تنمية آفاق علمية جديدة للإدارة العربية.
- تبادل المعرفة العلمية ونتائج الممارسات والخبرات العلمية.

وذلك من خلال ما تنشره من:

- الدراسات الأكاديمية.
- البحوث المسحية والميدانية.
- عرض أحدث الكتب الصادرة في حقول الإدارة.
- ملخصات الرسائل الجامعية.
- تقارير عن المؤتمرات والمنتديات العلمية المعنية بالإدارة.

دعـــوة للمشاركة

تدعو المجلة العربية للإدارة السادة الباحثين والقراء إلى المشاركة في أبوابها المختلفة:

- الأبحاث والمقالات الأكاديمية.
- عـــروض الكتب والمقـــالات الحديثة.
- البحوث المسحية والميدانية.
- ملخصات الرسائل الجامعية في مجال الإدارة.
- عروض للمؤتمرات العلمية في مجال الإدارة.

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد 30 دولار أمريكي قيمة الاشتراك السنوي للمؤسسات 50 دولار أمريكي

داخل وخارج جمهورية مصر العربية (شاملة أجور البريد)

المراسلات

توجه إلى العنوان التالي: المجلة العربية للإدارة - المنظمة العربية للتنمية الإدارية - ص.ب: 2692 بريد الحرية
مصر الجديدة - القاهرة - جمهورية مصر العربية
تليفون: 4175401 فاكس: 4175407

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير

الأستاذة الدكتورة

أمل يوسف العذبي الصباح

مجلة فصلية علمية محكمة

تعني بنشر البحوث والدراسات المتعلقة بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية - السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية .. الخ (باللغتين العربية والانجليزية)

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٥

الأبواب الثابتة :

البحوث - التقارير - مراجعات الكتب

البيبلوجرافيا - باللغتين العربية والانجليزية

الاشتراكات

دولة الكويت : ٣ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات.

الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات.

الدول الأجنبية : ١٥ ديناراً للأفراد ، ٦٠ ديناراً للمؤسسات.

المراسلات

توجه جميع المراسلات الي رئيس التحرير علي العنوان التالي :

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت .

ص . ب 17073 - الخالدية - الكويت - الرمز البريدي 72451 .

تلفون : 4833215 - 4833705 فاكس : 4833705 .

العنوان الإلكتروني : E - MAIL:JOTGAAPS@KUCO1.KUNIV.EDU.KW

موقع المجلة علي صفحة الإنترنت : Http://Pubcouncil.Kuniv.Edu.Kw/JGAPS

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

- مجلة فصيلة محكمة.
- تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت.
- صدر العدد الأول سنة ١٩٨٠م.
- تنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية.
- تنشر الابحاث والدراسات باللغتين العربية والإنجليزية شريطة أن لا يقل حجم البحث عن ٥٠ صفحة وأن لا يزيد عن ٢٠٠ صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية فحسب ، بل يشمل ما يعادل هذه التخصصات في الجامعات والمعاهد الاخرى داخل الكويت وخارجها.
- تمنح المجلة الباحث خمسين نسخة من بحثه المنشور كإهداء.

رئيسة هيئة التحرير
د. نسيمة راشد الغيث

ثمن الرسالة للأفراد
(٥٠٠ فلس)

نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الاجنبية
الأفراد	٤ دنانير	٦ دنانير	٢٢ دولاراً
المؤسسات	٢٢ ديناراً	٢٢ ديناراً	٩٠ دولاراً

جميع المراسلات توجه إلى رئيسة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص.ب 17370 الخالدية 72454 الكويت - هاتف 4810319 (965) - فاكس 4810319 (965)
ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat Al-Adab
www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/aass E-mail: aass@kuc01.kuniv.edu.kw

البحوث المحاسبية

دورية علمية متخصصة ومحكمة
نصف سنوية تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة

رئيس التحرير

أ. د. وابل بن علي الوابل

- تهدف (البحوث المحاسبية) إلى نشر البحوث الأصيلة في مجال المحاسبة والمراجعة على ألا يكون قد سبق نشرها، أو قدمت لجهات أخرى للنشر، وتخضع جميع البحوث للتحكيم العلمي.
- وترحب (البحوث المحاسبية) بنشر البحوث التي من شأنها أن تعمل على تطوير الفكر والتطبيق المحاسبي. وتعطي الأولوية للبحوث التطبيقية التجريبية المتعلقة بالبيئة العربية التي تلقي الضوء على مشاكل مهنة المحاسبة والمراجعة واقتراح الحلول الملائمة لها سعياً نحو الإسهام في تطوير السياسات المحاسبية والمهنية واقتراح السبل الكفيلة بالرقي بالفكر المحاسبي.
- تصرف مكافأة مالية عن الإنتاج العلمي المقبول للنشر في (البحوث المحاسبية).

يسر (البحوث المحاسبية) دعوتكم للمساهمة في أحد أبوابها التالية:

• البحوث • عرض الكتب • تعليقات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

البحوث المحاسبية – الجمعية السعودية للمحاسبة
ص.ب ٢٤٥٩ الرياض ١١٤٥١
هاتف ٤٦٧٤٢٦٣ فاكس ٤٦٧٤٢٦٢

Accounting RESEARCH

A Specialized Semiannual Refreed Journal Published by The Saudi Accounting Association

مطبعة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية